

كتاب صلاة الجمعة^(٣٣)

الأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾^(٣٤) . فأمر بالسَّعي ، ومقتضى^(٣٥) الأمر الوجوب ، ولا يجب السَّعي إلا إلى واجب^(٣٦) ، ونهى عن البيع ؛ لئلا يشتغل به عنها ، فلو لم تكن واجبة لما نهى عن البيع من أجلها ، والمراد بالسَّعي هاهنا الذهاب إليها ، لا الإسراع ، فإن السَّعي في كتاب الله لم يرد به العدو ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴾^(٣٧) . وقال : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾^(٣٨) . وقال : ﴿ سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا ﴾^(٣٩) . وقال : ﴿ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾^(٤٠) . وأشباه هذا لم يرد بشيء منه^(٤١) العدو ، وقد روى عن عمر أنه كان يقرأها : ﴿ فَأَمْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وأما السنة ، فقول النبي ﷺ : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ » . متفق عليه^(٤٢) . وعن أبي

(٣٣) سقط من : الأصل .

(٣٤) سورة الجمعة ٩ .

(٣٥) في ١ ، م : « ويقضى » .

(٣٦) في ١ ، م : « الواجب » .

(٣٧) سورة عبس ٨ .

(٣٨) سورة الإسراء ١٩ .

(٣٩) سورة البقرة ٢٠٥ .

(٤٠) سورة المائدة ٣٣ ، ٦٤ .

(٤١) في ١ ، م : « من » .

(٤٢) لم يخرجها البخاري . انظر تحفة الأشراف ٥ / ٣٣٤ .

وأخرجه مسلم ، في : باب التغليظ في ترك الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٣ . وابن =

الجَعْدِ الضَّمْرِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ » . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَرِيضٌ » . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٤٣) .

وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي مُقَامِي هَذَا ، فِي يَوْمِي هَذَا ، فِي شَهْرِي هَذَا ، مِنْ عَامِي هَذَا ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي (٤٤) ، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِزٌ ، اسْتِخْفَافًا بِهَا ، أَوْ جُحُودًا (٤٥) لَهَا (٤٦) ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ ، إِلَّا وَلَا صَلَاةَ لَهُ ، إِلَّا وَلَا زَكَاةَ لَهُ ، إِلَّا وَلَا حَجَّ لَهُ ، إِلَّا وَلَا صَوْمَ لَهُ ، وَلَا بِرَّ لَهُ ، حَتَّى يَتُوبَ ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٧) . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ الْجُمُعَةِ .

٢٧٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ)

الْمُسْتَحَبُّ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . قَالَ

= ماجه ، في : باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٠ .
والدارمي ، في : باب في من يترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٣٣٥ ، ٢ / ٨٤ .

(٤٣) في : باب التشديد في ترك الجمعة ، وباب الجمعة للمملوك والمرأة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٥ . كما أخرج الأول الترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٨٧ . والنسائي ، في : باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٣ . وابن ماجه ، في : باب في من ترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٧ . والدارمي ، في : باب في من يترك الجمعة من غير عذر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٩ . والإمام مالك ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٤٤) في م : « مماتى » .

(٤٥) في ١ ، م : « وجحودا » .

(٤٦) في الأصل : « بها » .

(٤٧) في : باب في فرض الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٣ . كما أخرجه البيهقي ، في أول كتاب الجمعة . السنن الكبرى ٣ / ١٧١ .

سَلَمَةُ^(١) بَنُ الْأَكْوَعِ : كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . وَعَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) . / وَلَآنَ فِي ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَقْتُ لِلْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا قَبْلَهُ . وَلَا فَرْقَ فِي اسْتِحْبَابِ إِقَامَتِهَا عَقِيبَ الزَّوَالِ بَيْنَ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ الْجُمُعَةَ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ ، فَلَوْ انْتَضَرُوا الْإِبْرَادَ شَقَّ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ عَلَى مِيقَاتٍ وَاحِدٍ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِلْخُطْبَةِ عَلَى مَنبَرٍ لِيُسْمِعَ النَّاسَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى مَنبَرِهِ . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ - امْرَأَةٍ سَمَّاهَا سَهْلٌ - « أَنْ مَرَى غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَغْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَقَالَتْ أُمُّ هِشَامٍ بِنْتُ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ : مَا أَخَذْتُ قِيًّا إِلَّا

- (١) في ١ ، م : « مسلمة » خطأ .
 (٢) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٥٩ / ٥ . ومسلم ، في : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٩ / ١ . والنسائي ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٨١ / ١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في وقت الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٠ / ١ .
 (٣) في : باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٨ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٩ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وقت الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٩١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٨ ، ١٥٠ ، ١٢٨ / ٣ .
 (٤) أخرجه البخاري ، في : باب الاستعانة بالنجار إلخ ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب النجار ، من كتاب البيوع ، وفي : باب من استوهب من أصحابه شيئا ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ١٢٢ / ١ ، ١١ / ٢ ، ٣ / ٨٠ ، ٢٠١ . ومسلم ، في : باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٦ ، ٣٨٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٨ / ١ . والنسائي ، في : باب الصلاة على المنبر ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤٥ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٩ / ٥ .

عن لِسَانِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، يَقْرُوهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ^(٥) .
وليس ذلك واجبًا ، فلو خَطَبَ عَلَى الْأَرْضِ ، أَوْ عَلَى رِوْءٍ ، أَوْ وَسَادَةٍ ، أَوْ عَلَى
رَاحِلَتِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، جَازَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُصْنَعَ الْمِنْبَرُ يَقُومُ
عَلَى الْأَرْضِ . اهـ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمِنْبَرُ عَنْ^(٦) يَمِينِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَا^(٧)
صَنَعَ .

٢٨٠ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ ،
وَجَلَسَ)

يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَاسْتَقْبَلَ
الْحَاضِرِينَ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَجَلَسَ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُونَ مِنْ أَذَانِهِمْ . كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ
إِذَا عَلَا عَلَى الْمِنْبَرِ سَلَّمَ ، وَفَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ .
وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسَنُّ السَّلَامُ عَقِيبَ الاسْتِقْبَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَلَّمَ حَالَ
خُرُوجِهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١) . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ جَالِسًا ، فَإِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ تَوَجَّهَ النَّاسَ

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٥ . وأبو
داود ، في : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ . والنسائي ،
في : باب القراءة في الخطبة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨٨ .

(٦) في ١ ، م : « على » .

(٧) في ١ ، م : « هكذا » .

(١) في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٢ .

١٧٠/٢ ظ [ثم] (٢) سَلَّمَ عَلَيْهِمْ . / رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ ، بِإِسْنَادِهِ (٣) . عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ ، فَقَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأُ سُورَةً ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَفْعَلَانِهِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ (٤) . وَمَتَى سَلَّمَ رَدَّ عَلَيْهِ النَّاسُ ؛ لِأَنَّ رَدَّ السَّلَامِ آكَدُ مِنْ ابْتِدَائِهِ . ثُمَّ يَجْلِسُ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُونَ لِيَسْتَرِيحَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ ، كَانَ (٥) يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ - أَرَاهُ (٥) - الْمُؤَذِّنُونَ (٦) ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَلَا يَتَكَلَّمُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧) .

٢٨١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ فِي الْأَذَانِ ، وَهَذَا الْأَذَانُ الَّذِي يَمْنَعُ النَّبِيَّ ، وَيُلْزِمُ السَّعْيَ ، إِلَّا لِمَنْ مَنَزَلَهُ فِي بُعْدٍ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ (١) مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ)

أَمَّا مَشْرُوعِيَّةُ الْأَذَانِ عَقِيبَ صُغُودِ الْإِمَامِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ يُؤَذَّنُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : كَانَ النَّدَاءُ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ كَثُرَ النَّاسُ ، فَرَادَ النَّدَاءَ الثَّلَاثَ

(٢) سقط من النسخ .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب الإمام يسلم على الناس إذا صعد المنبر قبل أن يجلس ، من كتاب الجمعة . السنن الكبرى ٣ / ٢٠٥ .

(٤) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب تسليم الإمام إذا صعد ، من كتاب الجمعة . المصنف ٣ / ١٩٣ . وابن أبي شيبة ، في : باب الإمام إذا جلس على المنبر سلم ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ١١٤ .

(٥) سقط من : ١ ، م .

(٦) في سنن أبي داود : « المؤذن » .

(٧) في : باب الجلوس إذا صعد المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(١) في ١ ، م : « فيه » .

على الزَّوْراءِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « هَذَا الْأَذَانُ الَّذِي يَمْنَعُ الْبَيْعَ وَيُلْزِمُ السَّعْيَ » . فَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالسَّعْيِ ، وَنَهَى عَنِ الْبَيْعِ بَعْدَ النَّدَاءِ ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾^(٣) . وَالنَّدَاءُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ النَّدَاءُ عَقِيبَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ . وَحَكَى الْقَاضِي رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْبَيْعَ يَحْرُمُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ ، وَإِنْ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَهُ عَلَى النَّدَاءِ ، لَا عَلَى الْوَقْتِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا إِذْرَاكَ الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَا ذَكَّرْنَا دُونَ مَا ذَكَرَهُ ، وَلَوْ كَانَ تَحْرِيمُ الْبَيْعِ مُعَلَّقًا بِالْوَقْتِ لَمَا اخْتَصَّ بِالزَّوَالِ ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ أَيْضًا ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بَعِيدًا لَا يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ بِالسَّعْيِ^(٤) / وَقْتُ النَّدَاءِ ، فَعَلَيْهِ السَّعْيُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ وَاجِبَةٌ ، وَالسَّعْيُ قَبْلَ النَّدَاءِ مِنْ ضَرُورَةٍ إِذْرَاكِهَا ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ ، كَاسْتِقَاءِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْوُضُوءِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِهِ ، وَإِمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ مَعَ النَّهَارِ فِي الصَّوْمِ ، وَنَحْوَهُمَا .

١٧١/٢ و

فصل : وَتَحْرِيمُ الْبَيْعِ ، وَوُجُوبُ السَّعْيِ ، مُخْتَصٌّ^(٥) بِالْمُخَاطَبِينَ بِالْجُمُعَةِ ،

(٢) في : باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ، وباب التأذين عند الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ١١ ، ١٠ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النداء يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٠ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في أذان الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
والنسائي ، في : باب الأذان للجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨١ ، ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٩ .

(٣) سورة الجمعة ٩ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « يختص » .

فَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالْمُسَافِرِينَ ، فَلَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ . وَذَكَرَ ابْنُ
أُمَيٍّ مَوْسَى فِي غَيْرِ الْمُخَاطَبِينَ رِوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا نَهَى
عَنِ الْبَيْعِ مَنْ أَمَرَهُ بِالسَّعْيِ ، فَغَيْرُ الْمُخَاطَبِ بِالسَّعْيِ لَا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ
الْبَيْعِ مُعَلَّلٌ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ مِنَ الْاِشْتِعَالِ عَنِ الْجُمُعَةِ ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي حَقِّهِمْ . فَإِنْ
كَانَ الْمُسَافِرُ فِي غَيْرِ الْمَصْرِ ، أَوْ كَانَ إِنْسَانًا مُقِيمًا بِقَرْيَةٍ لَا جُمُعَةَ عَلَى أَهْلِهَا ، لَمْ
يَحْرَمْ الْبَيْعُ قَوْلًا وَاحِدًا ، ^(٦) «لَمْ يُكْرَهْ» . وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ مُخَاطَبًا وَالْآخَرُ
غَيْرُ مُخَاطَبٍ ، حُرِّمَ فِي حَقِّ الْمُخَاطَبِ ، وَكُرِهَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى
الْإِثْمِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرَمْ أَيْضًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ ﴾ ^(٧) .

فصل : ولا يَحْرُمُ غَيْرُ الْبَيْعِ مِنَ الْعُقُودِ ، كَالْإِجَارَةِ وَالصُّلْحِ وَالنِّكَاحِ . وَقِيلَ :
يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بِالْبَيْعِ ، وَغَيْرُهُ لَا
يُسَاوِيهِ فِي الشَّغْلِ عَنِ السَّعْيِ ؛ لِقَلَّةِ وَجُودِهِ ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْبَيْعِ .

فصل : وَلِلسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَقَتَانِ : وَقْتُ وَجُوبٍ ، وَقْتُ فَضِيلَةٍ . فَأَمَّا
وَقْتُ الْوُجُوبِ فَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا وَقْتُ الْفَضِيلَةِ فَمِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَكُلَّمَا كَانَ أَبْكَرَ
كَانَ أَوْلَى وَأَفْضَلَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ
الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُسْتَحَبُّ التَّبَكُّيرُ قَبْلَ الزَّوَالِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مِنْ
رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ » ^(٨) . وَالرَّوَاخُ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْغَدُوُّ قَبْلَهُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
« غَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » ^(٩) . وَيَقَالُ : تَرَوَّحْتُ

(٦-٦) سقط من : الأصل .

(٧) سورة المائدة ٢ .

(٨) يأتي بتمامه بعد قليل .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب الحور العين وصفتهن إلخ ، وباب الغدوة والروحة في سبيل الله ، وباب
فضل رباط يوم في سبيل الله ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب مثل الدنيا في الآخرة ، وباب صفة الجنة والنار ، من =

عند انتِصافِ النَّهارِ . قال امرؤ القيس^(١٠) :

* تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَرُ *

ولنا ، / ما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١١) . وَفِي لَفِظٍ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ

= كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٤ / ٢٠ ، ٤٣ ، ٨ / ١١٠ ، ١٤٥ . ومسلم ، فى : باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الغدوة والرواح فى سبيل الله ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٥٣ . والنسائى ، فى : باب فضل غدوة فى سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ١٤ . وابن ماجه ، فى : باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله عز وجل ، وباب تشييع الغزاة ووداعهم ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٢١ ، ٩٤٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٥٦ ، ٣ / ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ٢٠٧ ، ٢٦٣ ، ٤٣٣ ، ٤ / ١٦٨ ، ٥ / ٢٦٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٦ / ٤٠١ .

(١٠) ديوان امرئ القيس ١٥٤ ، وهو صدر بيت عجزه :

* وماذا عليك بأن تَنْتَظِرُ *

(١١) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٣ . ومسلم ، فى : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التبيكير إلى الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٨٦ . والنسائى ، فى : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨٠ ، ٨١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٧ . والدارمى ، فى : باب فضل التهجير إلى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٢ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٥٠٥ ، ٥١٢ .

طَوَرُوا الصُّحُفَ ، وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٢) . وَقَالَ عَلْقَمَةُ : خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، فَوَجَدْتُ ثَلَاثَةً قَدْ سَبَقُوهُ ، فَقَالَ : رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ بِيَعِيدٍ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدَرٍ رَوَّاحِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(١٣) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ ، صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٤) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(١٥) ، وَزَادَ : « وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ » . قَوْلُهُ « بَكَرَ » أَيْ خَرَجَ فِي بُكْرَةِ النَّهَارِ ، وَهِيَ أَوَّلُهُ . « وَابْتَكَّرَ » بِالْعُ فِي التَّبَكُّيرِ ، أَيْ جَاءَ فِي أَوَّلِ الْبُكْرَةِ ، عَلَى مَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

* تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ *

وَقِيلَ : مَعْنَاهُ ابْتَكَّرَ الْعِبَادَةَ مِنْ بُكُورِهِ . وَقِيلَ : ابْتَكَّرَ الْخُطْبَةَ . أَيْ حَضَرَ

(١٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِمَاعِ إِلَى الْخُطْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي : بَابِ ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٤ ، ٤ / ١٣٥ ، ١٣٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ التَّهْجِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٥٨٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّبَكُّيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُجْتَبَى ٣ / ٧٩ ، ٨٠ . وَابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّهْجِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٣٤٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٦٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٣٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٨٣ ، ٤٩١ ، ٥٠٥ ، ٥١٢ ، ٨١ / ٣ ، ٥١٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ .

(١٣) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّهْجِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٣٤٨ . (١٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٢٨١ . وَابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَه ١ / ٣٤٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٨٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَابِ فَضْلِ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَبَابِ الْفَضْلِ فِي الدُّنُو مِنَ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُجْتَبَى ٣ / ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٣ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِمَاعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ وَالْإِنْصَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٦٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٠٩ ، ٨ / ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠٤ .

الْحُطْبَةِ ، مَاخُودٌ مِنْ بَاكُورَةِ الثَّمَرَةِ ، وَهِيَ أَوَّلُهَا . وَغَيْرُ هَذَا أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّ مَنْ جَاءَ فِي بُكْرَةِ النَّهَارِ ، لَزِمَ أَنْ يَحْضُرَ أَوَّلَ الْحُطْبَةِ . وَقَوْلُهُ : « غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ » أَيْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اغْتَسَلَ . وَهَذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ »^(١٥) . قَالَ أَحْمَدُ : تَفْسِيرُ قَوْلِهِ : « مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ » مُشَدَّدَةٌ ، يُرِيدُ يُغَسِّلُ أَهْلَهُ ، وَكَانَ^(١٦) غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ ، وَهَلَالُ / ابنِ يَسَافٍ^(١٧) ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُغَسِّلَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنْ يَطَّأَ . وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَسْكَنَ لِنَفْسِهِ ، وَأَغْضَّ لِطَرَفِهِ فِي طَرِيقِهِ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ وَكِيعٍ أَيْضًا . وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ غَسَّلَ رَأْسَهُ ، وَاغْتَسَلَ فِي بَدَنِهِ . حُكِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ . وَقَوْلُهُ : « غُسْلُ الْجَنَابَةِ » عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ . أَيْ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ . وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَمُخَالَفٌ لِلْآثَارِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ يُسْتَحَبُّ فِعْلُهَا عِنْدَ الزَّوَالِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْرَهُ بِهَا ، وَمَتَى خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَيْتِ الصُّحُفَ ، فَلَمْ يُكْتَبْ مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَيُّ فَضِيلَةٍ لِهَذَا ؟ وَإِنْ أَخَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا دَخَلَ فِي النَّهْيِ وَالذَّمِّ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي جَاءَ يَتَخَطَّى النَّاسَ : « رَأَيْتَكَ آتَيْتَ وَآذَيْتَ »^(١٨) . أَيْ أَخَّرْتَ الْمَجِيءَ . وَقَالَ عُمَرُ لِعَثْمَانَ حِينَ جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ : أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَّرَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ ،

(١٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٥٨٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٨٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٢٨٦ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُوطَأُ ١ / ١٠١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٤٦٠ .

(١٦) سَقَطَتْ « كَانَ » مِنْ : أ ، م .

(١٧) هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ - وَيُقَالُ : ابْنُ إِسَافٍ - الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، أَدْرَكَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثَقَّةٌ ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١١ / ٨٦ ، ٨٧ .

(١٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ تَخَطُّي النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٣٥٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٨٨ ، ١٩٠ .

فكيف يكون لهؤلاء بدنة ، أو بقرة ، أو فضلة^(١٩) ، وهم من أهل الذم . وقوله : « راح إلى الجمعة » . أى ذهب إليها . لا يحتمل غير هذا .

فصل : والمستحب أن يمشى ولا يركب في طريقها ؛ لقوله : « ومشى ولم يركب » . ورؤي عن النبي ﷺ ، أنه لم يركب في عيد ولا جنازة^(٢٠) . والجمعة في معناهما ، وإنما لم يذكرها ، لأن النبي ﷺ كان باب حُجْرته شارعاً في المسجد ، يخرج منه إليه ، فلا يحتمل الركوب ، ولأن الثواب على الخطوات ، بدليل ما رويناه ، ويستحب أن يكون عليه السكينة والوقار في حال مشيه ؛ لقول النبي ﷺ : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة والوقار ، ولا تسرعوا »^(٢١) . ولأن الماشي إلى الصلاة في صلاة ، ولا يشبك بين أصابعه ، ويقارب بين خطاه ،^(٢٢) لتكون أكثر لحسناته^(٢٣) . وقد روينا عن النبي ﷺ ، أنه خرج مع زيد^(٢٤) بن ثابت إلى الصلاة ، فقارب بين خطاه ، ثم قال : « إنما فعلت لتكثر خطائنا في طلب الصلاة »^(٢٥) . ورؤي عن عبد الله بن رواحة ، أنه كان يكثر إلى الجمعة ، / ويخلع ثيابه ، ويمشي خافياً ، ويقصر^(٢٦) في مشيه ، رواه الأثرم . ويكثر ذكر الله في طريقه ، ويعض بصره ، ويقول ما ذكرناه في باب صفة

(١٩) في ١ ، م : « أفضل » .

(٢٠) الأول أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشياً ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١١ .

والثاني أخرجه أبو داود ، في : باب الركوب في الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٢ . وانظر : الأم ١ / ٢٠٧ .

(٢١) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٦ .

(٢٢-٢٣) في ١ ، م : « لتكثر حسناته » .

(٢٣) في ١ ، م : « زائد » ، وفي الأصل : « زايد » ولعل الصواب ما أثبتناه ، فليس في الصحابة زائد ولا زايد .

(٢٤) أخرج نحوه النسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن ، من كتاب الإقامة . المجتبى ٢ / ٨٤ .

(٢٥) في ١ ، م : « يختصر » .

الصَّلَاةِ . ويقولُ أيضًا : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وَأَقْرَبَ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ ، وَأَفْضَلَ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ »^(٢٦) . وروينا عن بعض الصحابة ، أَنَّهُ مَشَى إِلَى الْجُمُعَةِ حَافِيًا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ »^(٢٧) .

فصل : وَتَجِبُ الْجُمُعَةُ وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا ، سَوَاءً كَانَ مَنْ يُقِيمُهَا سُنِّيًّا ، أَوْ مُبْتَدِعًا ، أَوْ عَدْلًا ، أَوْ فَاسِقًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَوَى عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ - يَعْنِي الْمُعْتَزِلَةَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، قَالَ : أَمَّا الْجُمُعَةُ فَيَنْبَغِي شُهُودُهَا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُصَلِّي مِنْهُمْ ، أَعَادَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَذَرِي أَنَّهُ مِنْهُمْ ، فَلَا يُعِيدُ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ يُقَالُ : إِنَّهُ قَدْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ . قَالَ : حَتَّى يَسْتَيْقِنَ . وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا عُمُومُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِرٌ ، اسْتَخَفَّافًا بِهَا ، أَوْ جُحُودًا بِهَا ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ^(٢٨) شَمْلُهُ »^(٢٩) . وَاجْتِمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ وَغَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ

(٢٦) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرواح في الجمعة ، من كتاب الجمعة . المصنف ٣ / ٢٠٥ .
(٢٧) أخرجه البخاري ، في : باب المشي إلى الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب من اغبرت قدماء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢ / ٩ ، ٤ / ٣٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل من اغبرت قدماء في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٢٨ . والنسائي ، في : باب ثواب من اغبرت قدماء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ١٣ . والدارمي ، في : باب في فضل الغبار في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢ / ٢٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٧ ، ٤٧٩ ، ٥ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٢٨) سقط من : الأصل .
(٢٩) تقدم في صفحة ١٥٩ .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا يَشْهَدُونَهَا مع الْحَجَّاجِ وَنُظَرَائِهِ ، ولم يُسْمَعْ عن (٣٠) أَحَدٍ مِنْهُمْ التَّخَلُّفُ عنها . وقال عبدُ اللهِ بنُ أبى الهذيل : تَذَاكُرْنَا الْجُمُعَةُ أَيَّامَ الْمُخْتَارِ ، فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ على أن يَأْتُوهُ ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَذِبُهُ . ولأنَّ الْجُمُعَةَ مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، وَيَتَوَلَّاهَا الْأَئِمَّةُ أَوْ مِنْ (٣١) وَلَوْهُ ، فَتَرَكُهَا خَلْفَ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ يُودَى إِلَى سُقُوطِهَا . وجاءَ رَجُلٌ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ الْحَارِثِيِّ (٣٢) ، فقال : إِنَّ لِي جِيرَانًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، فَكُنْتُ أَعِيبُهُمْ وَأَتَنَقَّصُهُمْ ، فَجَاءُونِي فَقَالُوا : مَا تَخْرُجُ تُذَكِّرُنَا ؟ قال : وَأَيَّ شَيْءٍ يَقُولُونَ ؟ قال : أَوَّلُ مَا أَقُولُ لَكَ ، أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْجُمُعَةَ . قال : حَسْبُكَ ، مَا قَوْلُكَ فِي مَنْ رَدَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، / رَحِمَهُمَا اللهُ ؟ قال : قلتُ ، رَجُلٌ سَوِيٌّ . قال : فما قَوْلُكَ فِي مَنْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قال : قلتُ كَافِرٌ . فَمَكَثَ سَاعَةً ، ثُمَّ قال : ما قَوْلُكَ فِي مَنْ رَدَّ عَلَى الْعَلِيِّ الْأَعْلَى ؟ ثُمَّ غُشِيَ عَلَيْهِ ، فَمَكَثَ سَاعَةً ، ثُمَّ قال : رَدُّوا عَلَيْهِ وَاللَّهِ ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ قَالَهَا وَاللَّهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي الْعَبَّاسِ سَيَلُونَهَا (٣٣) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهَا (٣٤) تُعَادُ خَلْفَ مَنْ يُعَادُ خَلْفَهُ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ . وَحَكِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا لَا تُعَادُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى . وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ ، رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ ، أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يُعِيدُونَهَا ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ ذَلِكَ .

٣٨٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الْأَذَانِ خَطَبَهُمْ قَائِمًا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْخُطْبَةَ شَرْطٌ فِي الْجُمُعَةِ ، لَا تَصِحُّ بِدُونِهَا . كَذَلِكَ قَالَ

(٣٠) في ١ ، م : « من » .

(٣١) في ١ ، م : « ومن » .

(٣٢) سقط من : ١ .

(٣٣) في ١ ، م : « يسألونها » .

(٣٤) في ١ ، م زيادة : « لا » .

عطاءً ، والنَّحْيُ ، وَقَنَادَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا ، إِلَّا الْحَسَنَ ، قَالَ : تُجْزِئُهُمْ جَمِيعُهُمْ ، خَطَبَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَخْطُبْ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَلَمْ تُشْتَرَطْ لَهَا الْخُطْبَةُ ، كَصَلَاةِ الْأَضْحَى . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وَالذِّكْرُ هُوَ الْخُطْبَةُ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا تَرَكَ الْخُطْبَةَ لِلْجُمُعَةِ فِي حَالٍ ؛ وَقَدْ قَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ^(١) . وَعَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : قُصِرَتِ الصَّلَاةُ لِأَجْلِ الْخُطْبَةِ ^(٢) . وَقَوْلُ عَائِشَةَ نَحْوُ مِنْ هَذَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كَانَتْ الْجُمُعَةُ أَرْبَعًا فَجُعِلَتِ الْخُطْبَةُ مَكَانَ الرَّكْعَتَيْنِ . وَقَوْلُهُ : « خَطَبَهُمْ قَائِمًا » . يَدْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ اشْتِرَاطَ الْقِيَامِ فِي الْخُطْبَةِ ، وَأَنَّهُ مَتَى خَطَبَ قَاعِدًا لِغَيْرِ عُذْرٍ ، لَمْ تَصَحَّ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْخُطْبَةِ قَاعِدًا ، أَوْ يَقْعُدُ فِي إِحْدَى الْخُطْبَتَيْنِ ؟ فَلَمْ يُعْجِبْهُ ، وَقَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ ^(٣) . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا . فَقَالَ لَهُ الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ^(٤) : كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَجْلِسُ فِي خُطْبَتِهِ . فَظَهَرَ مِنْهُ إِنْكَارٌ . وَهَذَا / ١٧٣/٢ ظ

مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُجْزِئُهُ الْخُطْبَةُ قَاعِدًا . وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الْاسْتِقْبَالُ ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ الْقِيَامُ كَالْأَذَانِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَقَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : إِنْ

(١) سبق تخريجه ، في ١٥٧ / ٢ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل تفوته الخطبة ، من كتاب الصلاة . المصنف ١٢٨ / ٢ .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) أبو أحمد الهيثم بن خارجة الخراساني الأصل ، روى عنه الإمام أحمد ، وسأل الهيثم الإمام أحمد عن أشياء ، توفي ببغداد سنة ثمان وعشرين ومائتين . طبقات الحنابلة ١ / ٣٩٤ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الخطبة قائما ، وباب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ١٢ / ٢ ، ١٤ . ومسلم ، في : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من =

رسول الله ﷺ كان يخطُب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطُب قائماً ، فمن نَبَأَكَ أَنَّهُ كان^(٦) يخطُب جالساً فقد كَذَب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة . أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي^(٧) . فأما إن قعد لعذر ، من مرض ، أو عجز عن القيام ، فلا بأس ، فإن الصلاة تصح من القاعد العاجز عن القيام ، فالخطبة أولى . ويستحب أن يشرع في الخطبة عند فراغ المؤذن من أذانه ؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك .

فصل : ويستحب أن يستقبل الناس الخطيب إذا خطب . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : يكون الإمام^(٨) عن يميني^(٩) متباعدًا ، فإذا أردت أن تنحرف إليه حولت وجهي عن القبلة ، فقال : نعم ، تنحرف إليه . وممن كان يستقبل الإمام ابن عمر ، وأنس . وهو قول شريح ، وعطاء ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وابن جابر^(٩) ، ويزيد بن أبي مرزيم ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : هذا كالإجماع . وروى عن الحسن أنه استقبل القبلة ، ولم ينحرف إلى الإمام . وعن سعيد بن المسيب أنه كان

= كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩ / ٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٩٤ / ٢ . والنسائي ، في : باب الفصل بين الخطبتين بالجلوس ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٩٠ / ٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥١ / ١ . والدارمي ، في : باب القعود بين الخطبتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٦٦ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٨ / ٢ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيها من الجلسة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩ / ٢ . وأبو داود ، في : باب الخطبة قائماً ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥١ / ١ . والنسائي ، في : باب السكوت في القعدة بين الخطبتين ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٩٠ / ٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥١ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٧-٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠-١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٨-٨) سقط من : ١ ، م .

(٩) أبو عتبة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي ، في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة . توفي بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٦ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

لَا يَسْتَقْبِلُ هِشَامَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ إِذَا خَطَبَ ، فَوَكَّلَ بِهِ هِشَامَ شُرْطِيًّا يَعْطِفُهُ إِلَيْهِ .
وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لَمَّا رَوَى عِدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٠) . وَعَنْ
مُطِيعِ بْنِ يَحْيَى (١١) الْمَدَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا
قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ أَقْبَلْنَا بِوُجُوهِنَا إِلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ . وَلَأنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي سَمَاعِهِمْ ،
فَاسْتَحَبَّ / ، كَاسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِيَّاهُمْ .

١٧٤/٢ و

٢٨٣ - مسألة ؛ قَالَ : (فَحَمِدَ اللَّهُ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
وَجَلَسَ وَقَامَ ، فَأَثْنَى أَيْضًا 'بِحَمْدِ اللَّهِ') وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
وَقَرَأَ وَوَعَظَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ لِإِنْسَانٍ دَعَا)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ خُطْبَتَانِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ ،
وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ خُطْبَةٌ
وَاحِدَةٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا تَكُونُ الْخُطْبَةُ إِلَّا كَمَا
خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ، أَوْ (٢) خُطْبَةٌ تَامَّةٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ
خُطْبَتَيْنِ ، كَمَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَقَدْ قَالَ : « صَلُّوا
كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّى » . وَلَأنَّ الْخُطْبَتَيْنِ أُقِيمَتَا مَقَامَ الرُّكْعَتَيْنِ ، فَكُلُّ خُطْبَةٍ مَكَانَ
رُكْعَةٍ ، فَلَا إِخْلَالَ بِأَحَدَاهُمَا كَالِإِخْلَالِ بِأَحَدَى الرُّكْعَتَيْنِ . وَيُشْتَرَطُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ
أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَتَمُّ » (٣) . وَإِذَا وَجَبَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ،

(١٠) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ وَهُوَ يَخْطُبُ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٣٦٠ .

(١١) فِي ١ ، مِيزَانُ : « بِنِ » .

(١-١) فِي ١ ، مِيزَانُ : « بِحَمْدِ اللَّهِ » .

(٢) فِي مِيزَانُ : « أَمْرٌ » .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْهَدْيِ فِي الْكَلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٦٠ بِلَفْظٍ =

وَجَبَ ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ ، لِمَا رُوِيَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ^(٤) . قَالَ : لَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتُ مَعِيَ ^(٥) ، وَلَئِنَّهُ مَوْضِعٌ وَجَبَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَتْ ^(٦) فِيهِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، كَالْأَذَانِ وَالتَّشَهُدِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكَرْ فِي خُطْبَتِهِ ^(٧) ذَلِكَ . فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ تُشْتَرَطَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ أُقِيمَتَا مَقَامَ رَكْعَتَيْنِ ، فَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ شَرْطًا فِيهِمَا كَالرَّكْعَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُشْتَرَطَ فِي إِحْدَاهُمَا ؛ لِمَا رَوَى الشَّعْبِيُّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعَدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ ، فَقَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » . وَيَحْمَدُ اللَّهُ ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، / وَيَقْرَأُ سُورَةً ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَفْعَلَانِهِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ^(٨) . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ إِنَّمَا قَرَأَ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى ، وَوَعِظَ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الْمَوْعِظَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِهَذَا الْحَبَرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تَجِبُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا ^(٩) الْمَقْصُودُ مِنَ الْخُطْبَةِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْإِخْلَالُ بِهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَوْ أَتَى بِتَسْبِيحَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْزَأَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وَلَمْ يُعَيَّنْ ذِكْرًا ، فَأَجْزَأُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ

= « أَجْزَم » . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ خُطْبَةِ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ١٦٠ بِلَفْظِ « أَقْطَع » . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٥٩ .

(٤) سُورَةُ الشَّرْحِ الْآيَاتِ الْأُولَى ، وَالرَّابِعَةُ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٢٠٩ . وَانْظُرْ : الدَّرُ الْمُنْتَوَرُ ، لِلْسَّيُوطِيِّ ٦ / ٣٦٣ .

(٦) فِي ١ ، م : « فَوَجَبَ » .

(٧) فِي م : « خُطْبِهِ » .

(٨) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ١٦٢ .

(٩) فِي م زِيَادَةٌ : « بَيَان » .

الذِّكْرَ ، وَيَقَعُ اسْمُ الْخُطْبَةِ عَلَى دُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : عَلَّمَنِي عَمَلًا أَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ . فَقَالَ : « لَيْتَنِي أَقْصَرْتَ فِي الْخُطْبَةِ لَقَدْ أَعْرَضْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ »^(١٠) . وَعَنْ مَالِكٍ رَوَاتَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الذِّكْرَ بِفِعْلِهِ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ ، قَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا ، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا ، يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَيُذَكِّرُ النَّاسَ^(١١) . وَقَالَ جَابِرٌ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ ، يَحْمَدُ اللَّهَ ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : « مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ »^(١٢) . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ^(١٣) . كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ . فَأَمَّا التَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ فَلَا يُسَمَّى خُطْبَةً . وَالْمُرَادُ بِالذِّكْرِ الْخُطْبَةُ ، وَمَا رَوَوْهُ مَجَازً ؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ لَا يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَلِذَلِكَ لَوْ أُلْقِيَ مَسْأَلَةٌ عَلَى الْحَاضِرِينَ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ اتِّفَاقًا . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا يَكْفِي فِي الْقِرَاءَةِ أَقْلٌ مِنْ آيَةٍ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا دُونَهَا ، بِدَلِيلِ مَنَعِ الْجُنُبِ مِنْ قِرَاءَتِهَا ، دُونَ مَا هُوَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٩٩ ، ٦ / ٣٨٤ .

(١١) أخرجه مسلم ، في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩١ . وأبو داود ، في : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قصر الخطبة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٩٥ . والنسائي ، في : باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب القصد في الخطبة ، وباب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ٩٠ ، ١٥٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥١ . والدارمي ، في : باب في قصر الخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٩١ ، ٩٣-٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٣ . والنسائي ، في : باب كيف الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧١ .

(١٣) تقدم في صفحة ١٧١ .

أحمد أنه لا يشترط ذلك ؛ لأنه قال : القراءة في الخطبة على المنبر ليس فيها شيء مؤقت ، ما شاء قرأ . وقال : إن خطب بهم وهو جنب ، ثم اغتسل وصلى بهم ، فإنه يجزئه . والجنب ممنوع من قراءة آية . والخرقى / قال : قرأ شيئاً من القرآن . ولم يعين المقرء . ويحتمل أن لا يجب شيء سوى حمد الله والموعظة ؛ لأن ذلك يسمى خطبة ، ويحصل به المقصود ، فأجزأ ، وما عداه فليس على اشتراطه دليل . ولا يجب أن يخطب على صفة خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق ؛ لأنه قد روى أنه كان يقرأ آيات ، ولا يجب^(١٤) أن يقرأ^(١٥) آيات ، ولكن يستحب أن يقرأ آيات كذلك ، ولما روت أم هشام بنت حارثة بن النعمان ، قالت : ما أخذت ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيد ﴾ إلا من في رسول الله ﷺ يخطب بها في كل جمعة . وعن أخت لعمره كانت أكبر منها مثل هذا ، رواها مسلم^(١٦) ، وفي حديث الشعيبي ، أن النبي ﷺ كان يقرأ سورة^(١٧) .

فصل : يستحب أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك . كما رويناه في حديث ابن عمر ، وجابر بن سمرة^(١٨) . وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم . وقال الشافعي : هي واجبة ؛ لأن النبي ﷺ كان يجلسها . ولنا ، أنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع ، فلم تكن واجبة كالأولى ، وقد سرد الخطبة جماعة ، منهم المغيرة بن شعبة ، وأبي بن كعب . قاله أحمد . وروى عن أبي إسحاق ، قال : رأيت علياً يخطب على المنبر ، فلم يجلس حتى فرغ . وجلس النبي ﷺ عليه وسلم كان للاستراحة ، فلم تكن واجبة ،

(١٤-١٤) في ١ ، م : « قراءة » .

(١٥) أخت عمره هي أم هشام بنت حارثة بن النعمان راوية الحديث السابق . انظر : تهذيب التهذيب

١٢ / ٤٣٨ . وتقدم تخرج الحديث في صفحة ١٦١ .

(١٦) تقدم في صفحة ١٦٢ .

(١٧) تقدم في صفحة ١٧١ ، ١٧٢ .

كأولَى ، ولكن يُسْتَحَبُّ ، فَإِنْ خَطَبَ جَالِسًا لِعُذْرِ فَصَلِّ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِسَكْتَةٍ ،
وكذلك إِنْ خَطَبَ قَائِمًا فلم يَجْلِسْ . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ذَهَبَ مَالِكٌ ،
وَالْعِرَاقِيُّونَ ، وَسَائِرُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ إِلَّا الشَّافِعِيَّ ، إِلَى (١٨) أَنَّ الْجُلُوسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ
لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ .

فصل : وَالسُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ مُتَطَهِّرًا . قال أبو الْخَطَّابِ : وعنه أن ذلك من
شَرَائِطِهَا ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالرَّوَايَتَيْنِ . وقد قال أحمدُ ، فِي مَنْ خَطَبَ وَهُوَ
جُنُبٌ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ وَصَلَّى بِهِمْ : يُجْزِئُهُ . / وهذا إِنْما يكونُ إِذَا خَطَبَ فِي غَيْرِ
الْمَسْجِدِ ، أَوْ خَطَبَ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرَ عَالِمٍ بِحَالِ نَفْسِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ ،
وَالْأَشْبَهُ بِأَصُولِ الْمَذْهَبِ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ (١٩) « مِنْ الْجَنَابَةِ » ؛ فَإِنْ أَصْحَابُنَا قَالُوا :
يُشْتَرَطُ قِرَاءَةُ آيَةِ فَصَاعِدًا . وليس ذلك لِلْجُنُبِ ، وَلَأنَّ الْخِرْقَى اشْتَرَطَ لِلْأَذَانِ
الطَّهَارَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَالْخُطْبَةُ أَوْلَى . فَأَمَّا الطَّهَارَةُ الصُّغْرَى فَلَا تُشْتَرَطُ ؛ لِأنَّه
ذِكْرٌ يَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ ، فلم تكن الطَّهَارَةُ فِيهِ شَرْطًا كَالْأَذَانِ ، لكن يُسْتَحَبُّ أَنْ يكونَ
مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ؛ لِأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَقِيبَ الْخُطْبَةِ ، لَا
يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِطَّهَارَةٍ ، فَدَلَّ (٢٠) عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا
فَهُوَ سُنَّةٌ . وَلَأنَّنا اسْتَحْبَبْنَا ذَلِكَ لِلْأَذَانِ ، فَالْخُطْبَةُ أَوْلَى ، وَلَأنَّه لو لم يكن مُتَطَهِّرًا
اِحْتِجَاجٌ إِلَى الطَّهَارَةِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ، فَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا ، وَرُبَّمَا طَوَّلَ عَلَى
الْحَاضِرِينَ .

فصل : وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ مَنْ يَتَوَلَّى الْخُطْبَةَ ؛ لِأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَلَّاهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ خُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ . وَإِنْ خَطَبَ رَجُلٌ ،

(١٨) سقط من : م .

(١٩-١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) فِي ١ ، م : « فَيَدُلُّ » .

وَصَلَّى آخِرُ لِعُذْرٍ ، جَازَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَلَوْ خَطَبَ أَمِيرٌ ، فَعَزَلَ وَوُلَّى غَيْرُهُ ، فَصَلَّى بِهِمْ ، فَصَلَّاهُمْ ثَامَةً . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ الاسْتِخْلَافَ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ لِلْعُذْرِ ، فَفِي الْخُطْبَةِ مَعَ الصَّلَاةِ أَوْلَى . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، فَقَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يُعْجِبُنِي مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ . فَيَحْتَمِلُ الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَلَّاهُمَا ، وَقَدْ قَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » (٢١) . وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ أُقِيمَتْ مَقَامَ رَكَعَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَتَا صَلَاتَيْنِ . وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي مِمَّنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُشْتَرَطُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ فِي الْجُمُعَةِ ، فَاشْتَرَطَ حُضُورَهُ الْخُطْبَةَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَحْلِفْ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُشْتَرَطُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ تَنَعَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ ، فَجَازَ أَنْ / يَوْمَ فِيهَا . كَمَا لَوْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الاسْتِخْلَافُ لِعُذْرٍ وَلَا غَيْرِهِ . قَالَ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فِي الْإِمَامِ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ مَا خَطَبَ ، فَقَدَّمَ رَجُلًا يُصَلِّي بِهِمْ : لَمْ يُصَلِّ بِهِمْ إِلَّا أَرْبَعًا ، إِلَّا أَنْ يُعِيدَ الْخُطْبَةَ ، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خُلَفَائِهِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ .

و ١٧٦/٢

فصل : وَمِنْ سُنَنِ الْخُطْبَةِ أَنْ يَقْصِدَ الْخَطِيبُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي سَمَاعِ النَّاسِ ، وَأَعْدَلُ بَيْنَهُمْ ، فَإِنَّهُ لَوْ التَفَتَ إِلَى أَحَدٍ جَانِبِيهِ لَأَعْرَضَ عَنِ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، وَلَوْ خَالَفَ هَذَا ، وَاسْتَدْبَرَ النَّاسَ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، صَحَّتِ الْخُطْبَةُ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِدُونِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَدْنَى غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ ؛ لِيَسْمَعَ النَّاسَ . قَالَ جَابِرٌ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ ، وَعَلَا صَوْتُهُ ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ ، حَتَّى

(٢١) تقدم تخريجه في ١٥٧ / ٢ .

كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ : صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ ، ويقول : « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْصِيرُ الْخُطْبَةِ ؛ لِمَا رَوَى عَمَّارٌ ، قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ ، وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ ^(٢٢) مِنْ فِقْهِهِ ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ ، وَاقْصُرُوا الْخُطْبَةَ » . وَقَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا ، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا ، رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا مُسْلِمٌ ^(٢٣) . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُطِيلُ الْمَوْعِظَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِنَّمَا هِيَ كَلِمَاتٌ يَسِيرَاتٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٤) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْسٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَوْ عَصَا ؛ لِمَا رَوَى الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ الْكَلْفِيُّ ^(٢٥) قَالَ : وَفَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَقَمْنَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا / أَوْ قَوْسٍ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ طَيِّبَاتٍ خَفِيفَاتٍ مُبَارَكَاتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٦) . وَلَئِنْ ذَلِكَ

(٢١) تقدم تخريجه في ١٥٧ / ٢ .

(٢٢) أى علامة .

(٢٣) في : باب تخفيف الصلاة والخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩١ / ٢ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ . كما أخرج الأول النسائي ، في : باب كيف الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ١٥٣ / ٣ ، ١٥٤ . وابن ماجه ، في : باب اجتناب البدع والجدل ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ١٧ . والدارمي ، في : باب في كراهية أخذ الرأي ، من المقدمة . سنن الدارمي ١ / ٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٧١ .

وأخرج الثاني أيضا الدارمي ، في : باب في قصر الخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٦٣ . وتقدم الثالث : في صفحة ١٧٥ .

(٢٤) في : باب إقصار الخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٣ .

(٢٥) في ١ ، م : « الحلفى » تحريف .

(٢٦) في : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥١ . كما أخرجه الإمام =

أَعُونَ لَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَكِّنَ أَطْرَافَهُ ، إِمَّا أَنْ يَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ ، أَوْ يُرْسِلَهُمَا سَاكِتَتَيْنِ إِلَى (٢٧) جَنْبَيْهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَمْدِ قَبْلَ الْمَوْعِظَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَتَمُّ ، ثُمَّ يُثْنَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَعِظُ . فَإِنْ عَكَسَ ذَلِكَ صَحَّ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي خُطْبَتِهِ مُتَرَسِّلًا ، مُبِينًا ، مُعْرَبًا ، لَا يَعْجَلُ فِيهَا ، وَلَا يَمْطِطُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا ، مُتَعِظًا بِمَا يَعِظُ النَّاسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « عَرِضَ عَلَيَّ قَوْمٌ تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ ، فَقِيلَ لِي : هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ » (٢٨) .

فصل : سئل أحمد^(٢٩) عن مَنْ قَرَأَ (٢٩) سورة الحجِّ على المنبرِ ، أَيْجِزُهُ ؟ قَالَ : لَا . لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَخْطُبُونَ بِالشَّئَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ : لَا تَكُونُ الْخُطْبَةُ إِلَّا كَمَا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ . أَوْ خُطْبَةً تَأَمَّةً وَلِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَلَا يَجْمَعُ شُرُوطَهَا . وَإِنْ قَرَأَ آيَاتٍ فِيهَا حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمَوْعِظَةُ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، صَحَّ ؛ لِاجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ .

فصل : وَإِنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، فَإِنْ شَاءَ نَزَلَ فَسَجَدَ ، وَإِنْ أَمَكَنَ السُّجُودَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، سَجَدَ عَلَيْهِ . وَإِنْ تَرَكَ السُّجُودَ ، فَلَا حَرَجَ ، فَعَلَهُ عَمْرٌ وَتَرَكَ^(٣٠) . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَتَرَكَ عَثْمَانُ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَعَمَّارُ ، وَالنُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ، وَعُقْبَةُ بْنُ غَامِرٍ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ عِنْدَهُمْ وَاجِبٌ^(٣١) .

= أحمد ، في : المسند ٤ / ٢١٢ .

(٢٧) في ١ ، م : « مع » .

(٢٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ .

(٢٩-٢٩) في م : « عن قراءة » .

(٣٠) سقط من : الأصل .

وأخرجه البيهقي ، في : باب الإمام يقرأ على المنبر آية السجدة ، من كتاب الجمعة . السنن الكبرى

٢ / ٢١٣ .

(٣١) لكنه يجب على التراخي . انظر . الاختيار ١ / ٩٦ .

وقال مالك : لا يَنْزِلُ ؛ لَأَنَّهُ صَلَاةٌ تَطَوُّعٌ ، فَلَا يَسْتَعْلَى بِهَا فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، كَصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ . وَلَنَا ، فِعْلٌ عَمَرَ وَتَرَكُهُ ، وَفِعْلٌ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَأَنَّهُ سُنَّةٌ وَجَدَ سَبَبُهَا ، لَا يَطُولُ الْفَصْلُ بِهَا ، فَاسْتَحَبَّ فِعْلُهَا ، كَحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا عَطَسَ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ . وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ . / وَيَفَارِقُ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ ، لِأَنَّ سَبَبَهَا لَمْ يُوْجَدْ ، وَيَطُولُ الْفَصْلُ بِهَا .

فصل : والمُؤَالَاةُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْخُطْبَةِ . فَإِنْ فَصَلَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، بِكَلَامٍ طَوِيلٍ ، أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ ، أَوْ شَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ يَقْطَعُ الْمُؤَالَاةَ ، اسْتَأْنَفَهَا . وَالْمَرْجِعُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَقِصَرِهِ إِلَى الْعَادَةِ . وَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ . وَإِنْ اِخْتِاجٌ إِلَى الطَّهَارَةِ تَطَهَّرَ ، وَبَنَى عَلَى خُطْبَتِهِ ، مَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَلِنَفْسِهِ ، وَالْحَاضِرِينَ ، وَإِنْ دَعَا لِسُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاحِ فَحَسَنٌ . وَقَدْ رَوَى ضَبَّةُ بْنُ مَحْصَنٍ ^(٣٢) ، أَنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ إِذَا خَطَبَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، يَدْعُو لِعِمْرَ ، وَأَبِي بَكْرٍ . وَأَتَكَرَّ عَلَيْهِ ضَبَّةُ الْبِدَايَةِ بِعَمَرَ قَبْلَ الدُّعَاءِ لِأَبِي بَكْرٍ ، وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عِمْرَ ، فَقَالَ لِضَبَّةَ : أَنْتَ أَوْفَقُ ^(٣٣) مِنْهُ وَأَرْشَدُ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَطَاءً قَالَ : هُوَ مُحَدَّثٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِعْلَ الصَّحَابَةِ لَهُ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ عَطَاءٍ ؛ وَلِأَنَّ سُلْطَانَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا صَلَحَ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ لَهُمْ ، فَفِي الدُّعَاءِ لَهُ دُعَاءٌ لَهُمْ ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ مَكْرُوهٍ .

٢٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَيَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةَ رَكَعَتَيْنِ ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(١) ، وَسُورَةٌ)
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ عَقِيبَ الْخُطْبَةِ ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ

(٣٢) فِي م : « محسن » تحريف . وهو ضبة بن محسن العنزي الكوفي ، ثقة ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤ / ٤٤٢ .

(٣٣) فِي ١ ، م : « أوثق » .

(١) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلُ .

رَكْعَةٍ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) وَسُورَةٌ ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا . لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ . وَجَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ ، عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ، وَالثَّانِيَةِ بِسُورَةِ الْمُنَافِقِينَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، وَفِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ . فَلَمَّا / قَضَى أَبُو هُرَيْرَةَ الصَّلَاةَ أَدْرَكَتْهُ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، إِنَّكَ قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَى يَقْرَأُ بِهِمَا بِالْكُوفَةِ . قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣) . وَإِنْ قَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ بِالْعَاشِيَةِ ، فَحَسَنٌ ؛ فَإِنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ : مَاذَا كَانَ يَقْرُوهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، عَلَى إِثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ بِ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤) . وَإِنْ قَرَأَ فِي الْأُولَى بِ ﴿ سَبِّح ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَاشِيَةِ ، فَحَسَنٌ ؛ فَإِنَّ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ ، وَفِي الْجُمُعَةِ ،

(١) لم يرد في : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥ .

(٣) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢ / ٣٠٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٥ .

(٤) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٥ . والدارمي ، باب القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٨ .

بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ ، فإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد ، قرأ بهما أيضاً في الصلاتين . أخرجه مسلم^(٥) .
وروى سمرة بن جندب ، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ ، معاً^(٦) . رواه أبو داود ، والنسائي^(٧) . وقال مالك : أما الذي جاء به الحديث ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ مع سورة الجمعة ، والذي أدركت عليه الناس بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وحكى عن أبي بكر عبد العزيز ، أنه كان يستحب أن يقرأ في الثانية بـ ﴿ سَبِّحْ ﴾ ولعله صار إلى ما حكاه مالك ، أنه أدرك الناس عليه .
واتباع رسول الله ﷺ أحسن . ومهما قرأ فهو جائز حسن ، إلا أن الاقتداء برسول الله ﷺ أحسن ، ولأن سورة الجمعة تليق بالجمعة ؛ لما فيها من ذكرها ، والأمر بها ، والحث عليها .

٢٨٥ - مسألة ؛ قال : (ومن أدرك مع الإمام منها ركعة بسجدةئها ، أضاف إليها أخرى ، وكانت له جمعة)

أكثر أهل العلم يرون أن من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام ، فهو مُدرك

(٥) في : باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٨ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٧ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في العيدين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٥ / ٣ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب اجتماع العيدين وشهودهما ، من كتاب العيدين . المجتبى ٩٢ / ٣ ، ١٥٨ . والدارمي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ .

(٦) سقط من : الأصل ، ١ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٧ / ١ . والنسائي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٩١ / ٣ .

(٨) سقط من : ١ ، م .

لها ، يُضَيَّفُ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَيُجَزِّئُهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍ ، وَأَنْسَى ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَالْأَسْوَدَ ، وَعُرْوَةَ ، وَالزُّهْرِيَّ ، وَالنَّخَعِيَّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ ، / وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ : مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْخُطْبَةَ صَلَّى أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ شَرْطٌ لِلْجُمُعَةِ ، فَلَا تَكُونُ جُمُعَةً فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُوْجَدْ فِي حَقِّهِ شَرْطُهَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) ، وَلَفْظُهُ : « فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى » . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ .

٢٨٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَهُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، بَنَى عَلَيْهَا ظَهْرًا ، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بَنِيَّةَ الظَّهْرِ)

أَمَّا مَنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، وَيُصَلِّي ظَهْرًا أَرْبَعًا . وَهُوَ قَوْلُ ^(١) جَمِيعٍ مَنْ ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذِهِ . وَقَالَ الْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ بِأَيِّ قَدَرٍ أَدْرَكَهُ ^(٢) مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَزِمَهُ أَنْ يَتَّبِعَ عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً ، لَزِمَهُ إِذَا أَدْرَكَ أَقَلَّ

(١) في : باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٢ . والدارقطني ، في : باب في من يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ١١ ، ١٠ / ٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٧ / ٢ .

(١) في ١ ، م : « وقول » .

(٢) في ١ ، م : « أدرك » .

منها ، كالمُسَافِرِ يُدْرِكُ الْمُقِيمَ ، ولأنَّه أدركَ جُزْءًا من الصلاة ، فكان مُدْرِكًا لها ، كالظَّهْرِ . ولنا ، قوله عليه السَّلامُ : « مَنْ أدركَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أدركَ الصَّلَاةَ » . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أدركَ أَقْلَ من ذلك لم يَكُنْ مُدْرِكًا لها . ولأنَّه قولٌ من سَمَّينَا من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ ، ولا مُخَالَفَ لَهُمْ في عَصْرِهِمْ ، فيكونُ إجماعًا ، وقد رَوَى بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الرَّيَّانُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن أَبِي سَلَمَةَ ^(٣) ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أدركَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُضِيفْ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَمَنْ أدركَ دُونَهَا صَلَّاهَا أَرْبَعًا » ^(٤) . ولأنَّه لم يُدْرِكْ رَكْعَةً ، فلم تَصِحَّ لَهُ الْجُمُعَةُ ، كالإمامِ إِذَا انْفَضَّ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ . وَأَمَّا الْمُسَافِرُ فإِذَا رَأَى إِدْرَاكَ الْإِمَامِ ، وهذا إِدْرَاكُهُ ^(٥) إسقاطٌ لِلْعَدَدِ ^(٦) ، فَافْتَرَقَا ، وَكَذَلِكَ يُتِمُّ الْمُسَافِرُ خَلْفَ الْمُقِيمِ ، / ولا يَقْصُرُ الْمُقِيمُ خَلْفَ الْمُسَافِرِ ، وَأَمَّا الظَّهْرُ فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْجَمَاعَةُ ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا .

١٧٨/٢ ظ

فصل : وَأَمَّا قَوْلُهُ « بِسَجْدَتَيْهَا » فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلتَّأْكِيدِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ^(٧) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلإِحْتِرَازِ مِنَ الذِّي أدركَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ فَاتَتْهُ السَّجْدَتَانِ ، أَوْ إِحْدَاهُمَا ، حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ ، لِزِحَامِ ، أَوْ نِسْيَانِ ، أَوْ نَوْمِ ، أَوْ غَفْلَةٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ رُجِمَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ ، فَرَوَى الْأَثَرُ ، وَالْمِثْمُونِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّهُ يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ^(٨) أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ ،

(٣) بعده عند الدارقطني : « عن أبي هريرة » .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب في من يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها ، من كتاب الجمعة . سنن

الدارقطني ٢ / ١٠ ، ١١ .

(٥) في ١ ، م : « إدراك » .

(٦) في الأصل : « للعدر » .

(٧) سورة الأنعام ٣٨ .

(٨) سقط من : ١ ، م .

أَشْبَهَ مَا لَوْ رَكَعَ وَسَجَدَ مَعَهُ . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، وَابْنُ مَنْصُورٍ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَوْلُ قَتَادَةَ ، وَأَيُّوبِ السَّخْتِيَانِيِّ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً كَامِلَةً ، فَلَمْ يَكُنْ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا .

فصل : ومتى قَدَرَ الْمَرْحُومُ ^(٩) عَلَى السُّجُودِ ^(٩) عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ ، أَوْ قَدَمِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَأَجْزَأُهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ ^(١٠) : يَسْجُدُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ وَالْقَدَمِ ، وَيُمْكِنُ الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ ، فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ : لَا يَفْعَلُ . قَالَ مَالِكٌ : وَيَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ فَعَلَ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَكَّنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ » ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا اشْتَدَّ الزَّحَامُ فَلَيْسَ يَسْجُدُ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » ^(١٢) . وَهَذَا قَالَهُ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَالَفٌ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَأَنَّهُ أَتَى بِمَا يُمَكِّنُهُ حَالُ الْعَجْزِ ، فَصَحَّ ، كَالْمَرِيضِ يَسْجُدُ عَلَى الْمِرْفَقَةِ ^(١٣) ، وَالْحَبِيرُ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْعَاجِزَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، وَلَا يَأْمُرُ الْعَاجِزَ عَنِ الشَّيْءِ بِفِعْلِهِ .

فصل : وَإِذَا زُجِمَ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ / أَنْ يُزَحَمَ فِي الْأُولَى أَوْ فِي

(٩-٩) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ أَنْ يَسْجُدَ » .

(١٠) أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْطَاكِيُّ ، ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا كَثِيرًا ، سَنَةَ سَبْعِينَ أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ حَسَنًا ، طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١ / ٨٢ .

(١١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي ٢ / ١٢٢ .

(١٢) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ مَنْ حَضَرَ الْجُمُعَةَ فَزَحِمَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ يَرْكَعَ مَعَ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ٢٣٣ .

(١٣) الْمِرْفَقَةُ : الْمَخْدَةُ .

الثَّانِيَّةُ ؛ فَإِنْ رُحِمَ فِي الْأُولَى ، وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ السُّجُودِ عَلَى ظَهْرٍ وَلَا قَدَمٍ ، انْتَظَرَ حَتَّى يَزُولَ الرَّحَامُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ، وَيَتَّبِعُ إِمَامَهُ ، مِثْلَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ بِعُسْفَانَ ، سَجَدَ مَعَهُ صَفٌّ ، وَبَقِيَ صَفٌّ لَمْ يَسْجُدْ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ ^(١٤) «سَجَدُوا، وَجَازَ» ^(١٥) ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ ، كَذَا هَاهُنَا . فَإِذَا قَضَى مَا عَلَيْهِ ، وَأَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الْقِيَامِ ، أَوْ فِي الرُّكُوعِ ، تَبِعَهُ ^(١٥) فِيهِ ، وَصَحَّتْ لَهُ الرُّكْعَةُ ، وَكَذَا إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ السُّجُودُ مَعَ إِمَامِهِ ، لِمَرَضٍ ، أَوْ نَوْمٍ ، أَوْ نِسْيَانٍ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي ذَلِكَ ، فَأُشْبِهَ الْمَرْحُومَ . فَإِنْ خَافَ أَنَّهُ إِنْ تَشَاغَلَ بِالسُّجُودِ فَاتَهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ فِي الثَّانِيَةِ ، لَزِمَتْهُ ^(١٦) مُتَابَعَتُهُ ، وَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أُولَاهُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَشْتَغِلُ بِقَضَاءِ السُّجُودِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ السُّجُودُ بَعْدَهُ ، كَمَا لَوْ زَالَ الرَّحَامُ وَالْإِمَامُ قَائِمًا . وَلِلشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» ^(١٧) . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ : «فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» . قُلْنَا : قَدْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِالْمُتَابَعَةِ فِي السُّجُودِ عَنْ هَذَا لِعُدْرِهِ ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ بِالْمُتَابَعَةِ فِي الرُّكُوعِ مُتَوَجِّهًا لِإِمْكَانِهِ ، وَلِأَنَّهُ خَائِفٌ فَوَاتِ الرُّكُوعِ ، فَلَزِمَتْهُ ^(١٨) مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ فِيهِ ^(١٩) ، كَالْمَسْبُوقِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَائِمًا فَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَقَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَهُ بِعُسْفَانَ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ اشْتَغَلَ بِالسُّجُودِ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهُ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا عَمْدًا ، وَفَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ . وَإِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَ ذَلِكَ فَسَجَدَ ، لَمْ يُعْتَدَ بِسُجُودِهِ ؛ لِأَنَّهُ

(١٤-١٤) فِي الْأَصْلِ : «سَجَدَ وَأَجَازَ» . وَيَأْتِي الْحَدِيثُ وَتَحْرِيجُهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، أَثْنَاءَ الْمَسْأَلَةِ ٣١٦ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : «اتَّبِعْهُ» .

(١٦) فِي ١ ، م : «لَزِمَهُ» .

(١٧) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي ٢ / ١٣١ .

(١٨) فِي ١ ، م : «فَلَزِمَهُ» .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

سَجَدَ فِي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ جَهْلًا ، فَأَشْبَهَ السَّاهِيَ ، ثُمَّ إِنَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ ، رَكَعَ مَعَهُ ، وَصَحَّتْ لَهُ الثَّانِيَةُ دُونَ الْأُولَى ، وَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أَوْلَاهُ ، وَإِنْ فَاتَهُ الرُّكُوعُ سَجَدَ مَعَهُ ، فَإِنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ مَعَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُتِمُّ بِهِمَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مَتَى قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ ، وَشَرَعَ فِي رُكُوعِهَا ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِهَا / الْمَقْصُودَةِ ، أَنَّ الرُّكْعَةَ الْأُولَى تَبْطُلُ ، عَلَى مَا ذُكِرَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ ، وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يَقُمْ ، وَلَكِنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ ، ثَمَّتْ رَكَعَتُهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِذَا سَجَدَ مُعْتَقِدًا جَوَازَ ذَلِكَ ، اعْتَدَّ لَهُ بِهِ ، وَتَصَحَّحُ لَهُ الرُّكْعَةُ ، كَمَا لَوْ سَجَدَ وَإِمَامُهُ قَائِمٌ ، ثُمَّ إِنَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، صَحَّتْ لَهُ الرُّكْعَتَانِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ رَكَعَةً^(٢٠) بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ رُكُوعِهَا^(٢١) ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَرَكَعَ وَيَتَّبِعَهُ ، لِأَنَّ هَذَا سَبَقَ يَسِيرٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقُوتَهُ الثَّانِيَةُ بِقَوَاتِ الرُّكُوعِ . وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ ، تَابَعَهُ ، وَقَضَى رَكَعَةً بَعْدَ سَلَامِهِ كَالْمَسْبُوقِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ . وَلَا وَجْهَ لِلْسُّجُودِ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِلْسَّهْوِ^(٢٢) ، وَلِأَنَّ هَذَا فَعَلُهُ عَمْدًا ، وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لِلْعَمْدِ . وَإِنْ رُحِمَ عَنْ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ عَنِ الْإِعْتِدَالِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، أَوْ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الزَّحَامِ عَنِ السُّجُودِ . فَأَمَّا إِنْ رُحِمَ عَنِ السُّجُودِ فِي الثَّانِيَةِ ، فَرَأَى الزَّحَامَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، سَجَدَ ، وَتَبِعَهُ^(٢٣) ، وَصَحَّتِ الرُّكْعَةُ . وَإِنْ لَمْ يَزَلْ حَتَّى سَلَّمَ ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى ، أَوْ لَمْ يُدْرِكْهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ بِإِدْرَاكِهَا ، وَيَسْجُدُ لِلثَّانِيَةِ^(٢٤) بَعْدَ سَلَامِ

(٢٠) سقط من : أ ، م .

(٢١) في أ ، م : « ركوعه » .

(٢٢) في أ ، م : « لسهو » .

(٢٣) في أ ، م : « واتبعه » .

(٢٤) في أ ، م : « الثانية » .

الإمام ، وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ ، وَقَدْ تَمَّتْ جُمُعَتُهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْرَكَ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، وَتَصِحُّ لَهُ رَكْعَةٌ^(٢٥) . وَهَلْ يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ بِذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

فصل : فإذا أدرك^(٢٦) مع الإمام رَكْعَةً ، فَلَمَّا قَامَ لِيَقْضِيَ الْآخَرَى ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ إِمَامِهِ إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً ، أَوْ شَكَّ هَلْ سَجَدَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ؟ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ ، رَجَعَ فَسَجَدَ لِلأُولَى ، فَأَتَمَّهَا ، وَقَضَى الثَّانِيَةَ ، وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ . نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ . وَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ^(٢٧) الثَّانِيَةِ ، بَطَلَتِ الْأُولَى ، وَصَارَتِ الثَّانِيَةُ أَوْلَاهُ . وَعَلَى كِلَا الْحَالَتَيْنِ يُتِمُّهَا جُمُعَةً ، عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَثَرُ . وَقِيَاسُ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى فِي الْمَرْحُومِ أَنَّهُ يُتِمُّهَا هَاهُنَا ظَهْرًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً كَامِلَةً . وَلَوْ قَضَى الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً / من ١٨٠/٢

إِحْدَاهُمَا ، لَا يَذَرِي مِنْ أَىِّ الرَّكْعَتَيْنِ تَرْكَهَا ، أَوْ شَكَّ فِي تَرْكِهَا ، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ ، وَيَجْعَلُهَا مِنَ الْأُولَى ، وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ مَكَانَهَا . وَفِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ ، مِثْلَ أَنْ كَبَّرَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ ، فَرَفَعَ إِمَامُهُ رَأْسَهُ ، فَشَكَّ هَلْ أَدْرَكَ الْمُجْزِئَ مِنَ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ لَا ؟ لَمْ يَعْتَدْ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ ، وَيُصَلِّي ظَهْرًا ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ مَا أَتَى بِهَا مَعَهُ .

فصل : وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مَا لَا يَتِمُّ بِهِ جُمُعَةً ، فَإِنَّهُ فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ يَنْوِي ظَهْرًا ، فَإِنْ نَوَى جُمُعَةً لَمْ تَصِحَّ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ لِلْبِنَاءِ عَلَى مَا أَدْرَكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ بَيْنِيَّةِ الظُّهْرِ ، فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ بَيْنِيَّةِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَبْنِ عَلَيْهَا . وَكَلَامُ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحِ وَابْنِ مَنْصُورٍ ، يَحْتَمِلُ هَذَا ؛ لِقَوْلِهِ فِي مَنْ

(٢٥) فِي ١ ، م : « الرَكْعَةُ » .

(٢٦) فِي ١ ، م : « رَكَع » .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

أَحْرَمَ ، ثُمَّ رُحِمَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى سَلَّمَ إِمَامُهُ ، قَالَ : يَسْتَقْبِلُ ظَهْرًا أَرْبَعًا . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الظُّهْرَ لَا تَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ ابْتِدَاءً ، فَكَذَلِكَ دَوَامًا ، كَالظُّهْرِ مَعَ الْعَصْرِ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا : يَنْوِي جُمُعَةً ؛ لئَلَّا يُخَالِفَ^(٢٨) نِيَّةَ إِمَامِهِ ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهَا ظَهْرًا . وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ قَتَادَةَ ، وَأَيُّوبَ ، وَيُؤُسَ ، وَالشَّافِعِيَّ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الَّذِي أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْجُمُعَةِ ، ثُمَّ رُحِمَ عَنِ السُّجُودِ حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ : أَنَّهَا أَرْبَعًا . فَجَوَزُوا لَهُ إِتِمَامَهَا ظَهْرًا ، مَعَ كَوْنِهِ إِنَّمَا^(٢٩) أَحْرَمَ بِالْجُمُعَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي^(٣٠) مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ مِنْهَا سَجْدَةً ، قَالَ : يَسْجُدُ سَجْدَةً ، وَيَأْتِي بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَنْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ، فَجَازَ أَنْ يَبْنِيَ صَلَاتَهُ عَلَى نِيَّتِهَا ، كَصَلَاةِ الْمُقِيمِ مَعَ الْمُسَافِرِ ، وَكَأَيُّوبَ أَنَّهُ مَأْمُومٌ ، وَبِتَمُّ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ مُنْفَرِدًا ، وَلَئِنَّهُ^(٣١) يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي ابْتِدَائِهَا ، فَكَذَلِكَ^(٣٢) فِي أَثْنَائِهَا .

فصل : وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَأَدْرَكَ الْمَأْمُومُ مَعَهُ دُونَ الرَّكْعَةِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الدُّخُولُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهَا فِي حَقِّهِ ظَهْرٌ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ ،^(٣٣) كَغَيْرِ^(٣٤) يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ كَانَتْ / ثَقَلًا فِي حَقِّهِ ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ عَنِ الظُّهْرِ . وَلَوْ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً ، ثُمَّ رُحِمَ عَنِ سُجُودِهَا ، وَقُلْنَا تَصِيرُ ظَهْرًا ، فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ ثَقَلًا ؛ لئَلَّا تَكُونَ ظَهْرًا قَبْلَ وَقْتِهَا .

فصل : وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً ، ثُمَّ رُحِمَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَأُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ ،

(٢٨) فِي النِّسْخِ : « يَخَافُ » .

(٢٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٣٠) فِي أ ، م : « وَلَا » .

(٣١) فِي م : « وَكَذَلِكَ » .

(٣٢) فِي أ ، م : « كَعَذَرٍ » تَحْرِيفٌ .

فصار فذاً ، فتوى الانفراد عن الإمام ، فقياس المذهب أنه يُتمها جماعة ؛ لأنه مُدرك لركعة منها مع الإمام ، فينبى عليها جماعة ، كما لو أدرك الركعة الثانية . وإن لم ينو الانفراد ، وأتمها مع الإمام ، ففيه روايتان : إحداهما ، لا تصح ؛ لأنه فذ في ركعة كاملة ، أشبه ما لو فعل ذلك عمداً . والثانية ، تصح ؛ لأنه قد يُعفى في البناء عن تكميل الشروط ، كما لو خرج الوقت وقد صلوا ركعة ، وكالمسبوق بركعة ، يقضى ركعة وحده .

٢٨٧ - مسألة ؛ قال : (ومتى دخل وقت العصر ، وقد صلوا ركعة ، أتموا بركعة أخرى ، وأجزأهم جماعة)

ظاهر كلام الخري أن لا يدرك الجماعة إلا بإدراك ركعة في وقتها ، ومتى دخل وقت العصر قبل ركعة لم تكن جماعة . وقال القاضي : متى دخل وقت العصر بعد إحرامه بها أتمها جماعة . ونحو هذا قال أبو الخطاب ؛ لأنه أحرم بها^(١) في وقتها ، أشبه ما لو أتمها فيه . والمنصوص عن أحمد أنه إذا دخل وقت العصر بعد تشهد وقبل سلامه ، سلم وأجزأته . وهذا قول أبي يوسف ، ومحمد . وظاهر هذا أنه متى دخل الوقت قبل ذلك ، بطلت أو انقلبت ظهراً . وقال أبو حنيفة : إذا خرج وقت الجماعة قبل فراغه منها ، بطلت ، ولا يبنى عليها ظهراً ، لأنهما صلاتان مختلفتان ، فلا يبنى إحداهما على الأخرى ، كالظهر والعصر . والظاهر أن مذهب أبي حنيفة في هذا كما ذكرنا عن أحمد ؛ لأن السلام عنده ليس من الصلاة . وقال الشافعي : لا يتمها جماعة ، ويبنى عليها ظهراً ؛ لأنهما صلاتا وقت واحد ، فجاز بناء إحداهما على الأخرى ، كصلاة الحضر والسفر . واحتجوا على أنه لا يتمها جماعة ، بأن ما كان شرطاً في بعضها كان / شرطاً في جميعها ، كالطهارة ، وسائر الشروط . ولنا ، قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ

١٨١/٢

(١) سقط من : م .

الصَّلَاةُ»^(٢) . ولأنَّه أدرك ركعة من الجمعة ، فكان مُدْرِكًا لها ، كالمسبوق بركعة ، ولأنَّ الوقت شرطٌ يختصُّ الجمعة ، فاكْتَفَى به في ركعة ، كالجماعة ، وما ذكره يَنْتَقِضُ بالجماعة ، فإنَّه يَكْتَفَى بإدراكها في ركعة ، فعلى هذا إن دَخَلَ وقتُ العَصْرِ قبل ركعة ، فعلى قياس قول الخِرَقِيِّ ، تَفْسُدُ ، وَيَسْتَأْنِفُهَا ظَهْرًا ، كقول أبي حنيفة . وعلى قول أبي إسحاق بن شاقلا ، يَتِمُّهَا ظَهْرًا . كقول الشَّافِعِيِّ ، وقد ذكرنا وجه القولين .

فصل : إذا أدرك من الوقت ما يُمكنه أن يخطب ، ثم يُصَلِّي ركعة ، فقياسُ قول الخِرَقِيِّ ، أن له التَّلَبُّسَ بها ؛ لأنَّه أدرك من الوقت ما يُدْرِكُهَا فيه . فإن شك هل أدرك من الوقت ما يُدْرِكُهَا به أو لا ؟ صَحَّحَ ؛ لأنَّ الأصل بقاء الوقت وصِحَّتُهَا .

٢٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ ، يُوجِزُ فِيهِمَا)

وبهذا قال الحسن ، وابنُ عُيَيْنَةَ ، ومَكْحُولٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابنُ المنذر . وقال شريح ، وابنُ سيرين ، والنَّخَعِيُّ ، وقَتَادَةُ ، والثَّوْرِيُّ ، ومالك ، والليث ، وأبو حنيفة : يَجْلِسُ ، ويُكْرَهُ له أن يَرْكَعَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال للذي جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ : « اجْلِسْ ، فَقَدْ آذَيْتَ وَأُنَيْتَ » .^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ . ولأنَّ الرُّكُوعَ يَشْغُلُهُ عن اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ ، فَكُرِهَ ، كَرُّكُوعٍ غَيْرِ الدَّاخِلِ . ولنا ، ما رَوَى جَابِرٌ ، قال : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ ، فَقَالَ : « صَلَّيْتُ^(٢) يَا

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٤ .

(١-١) سقط من : الأصل .

وتقدم تخريجه في صفحة ١٦٧ .

(٢) في م : « أو صليت » .

فَلَانٌ ؟ » قال : لا ، قال : « قُمْ ، فَارْكَعْ » . وفي رواية : « فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ » .
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَلِمُسْلِمٍ ^(٤) ، قال : ثم قال : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،
 وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » . وهذا نص . ولأنه دَخَلَ
 الْمَسْجِدَ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَسُنَّ لَهُ الرُّكُوعُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
 « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) .
 وَحَدِيثُهُمْ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ / ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ يَضِيقُ عَنِ الصَّلَاةِ ، أَوْ يَكُونَ
 فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ ، بَحِثْ لَوْ تَشَاغَلَ بِالصَّلَاةِ فَاتَتْهُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِالْجُلُوسِ ، لِيَكْفَ أَذَاهُ عَنِ النَّاسِ ، لِتَخْطِيهِ إِيَّاهُمْ . فَإِنْ كَانَ
 دُخُولُهُ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ ، بَحِثْ إِذَا تَشَاغَلَ بِالرُّكُوعِ فَاتَتْهُ أَوَّلُ الصَّلَاةِ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ
 لَهُ التَّشَاغُلُ بِالرُّكُوعِ .

ظ ١٨١/٢

فصل : وَيَنْقَطِعُ التَّطَوُّعُ بِجُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ غَيْرَ
 الدَّاخِلِ يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، وَيَتَجَوَّزُ فِيهَا ؛ لَمَا رَوَى ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ ، أَنَّهُمْ
 كَانُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُصَلُّونَ حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ ، فَإِذَا خَرَجَ
 عُمَرُ ، وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُونَ ، جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، حَتَّى إِذَا سَكَتَ
 الْمُؤَذِّنُ وَقَامَ عُمَرُ سَكَتُوا ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ ^(٦) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شُهْرَةِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمْ .
فصل : وَيَجِبُ الْإِنْصَاتُ مِنْ حِينَ يَأْخُذُ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ ، فَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ

(٣) تقدم في ٢ / ٥٥٤ .

(٤) انظر ما تقدم ، وصحيح مسلم ٢ / ٥٩٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الصلاة يوم الجمعة لمن جاء
 وقد خرج الإمام ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب في من دخل المسجد والإمام
 يخطب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند
 ٣ / ٣١٧ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩ .

(٥) تقدم تخريجه في ٢ / ١١٩ .

(٦) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب من كتاب الجمعة . الموطأ
 ١ / ١٠٣ . وعبد الرزاق ، في : باب جلوس الناس حين يخرج الإمام ، من كتاب الجمعة . المصنف
 ٣ / ٢٠٨ .

لأحد من الحاضرين ، ونهى عن ذلك عثمان وابن عمر . وقال ابن مسعود : إذا رأيته يتكلم ، والإمام يخطب ، فأقرع رأسه بالعصا . وكرة ذلك عامة أهل العلم ، منهم : مالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي . وعن أحمد رواية أخرى ؛ لا يحرم الكلام . وكان سعيد بن جبير ، والنخعي ، والشعبي ، وإبراهيم بن مهاجر ، وأبو بردة يتكلمون والحجاج يخطب . وقال بعضهم : إننا لم نؤمر أن ننصت لهذا . وللشافعي قولان ، كالروایتين . واحتج من أجاز ذلك بما روى أنس ، قال : بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، إذ قام رجل ، فقال : يا رسول الله ، هلك الكراع^(٧) وهلك الشاء^(٨) ، فاذع الله أن يسقيننا . وذكر الحديث ، إلى أن قال : ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبله قائما ، فقال : يا رسول الله ، هلك الأموال ،^(٩) وانقطعت السبل^(٩) ، فاذع الله يرفعها عنا . متفق عليه^(١٠) ، وروى أن رجلا قام ، والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، فقال : يا رسول الله ، متى الساعة ؟ فأعرض النبي ﷺ ، وأوما الناس إليه بالسكوت ، فلم يقبل / ، وأعاد الكلام ، فلما كان في الثالثة ، قال له النبي ﷺ : « ويحك ، ماذا أعددت لها ؟ » . قال : حب الله ورسوله ، قال :

و ١٨٢/٢

(٧) الكراع : جماعة الخيل .

(٨) الشاء : جمع شاة .

(٩-٩) في ١ ، م : « وانقطع النسل » . تحريف .

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب رفع اليدين في الخطبة ، وباب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب الاستسقاء في المسجد الجامع ، وباب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ، وباب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخاري ٢ / ١٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ . ومسلم ، في : باب الدعاء في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٢ / ٦١٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . والنسائي ، في : باب متى يستسقى الإمام ، وباب كيف يرفع ، وباب ذكر الدعاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى ٣ / ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ . والإمام مالك ، في : باب ماجاء في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١ / ١٩١ .

« إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّتِ »^(١١) . ولم يُنكَرْ عليهم النَّبِيُّ ﷺ كلامهم ، ولو حَرَّمَ عليهم لأَنكَرَهُ عليهم . ولنا ، ما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قال : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَعَوْتَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٢) ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿ تَبَارَكَ ﴾ فَذَكَرْنَا بِأَيَّامِ اللَّهِ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ أَوْ أَبُو ذَرٍّ يَغْمِزُنِي . فَقَالَ^(١٣) : مَتَى أُنْزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ^(١٤) ، فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْهَا إِلَّا الْآنَ ؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ اسْكُتْ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا ، قَالَ : سَأَلْتُكَ مَتَى أُنْزِلَتْ هَذِهِ^(١٥) فَلَمْ تُخْبِرْنِي . قَالَ أَبِي : لَيْسَ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ الْيَوْمَ إِلَّا مَا لَعَوْتَ . فَذَهَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ لَهُ وَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ أَبِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَدَقَ أَبِي » . رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ،

(١١) أخرجه البخارى ، فى : باب مناقب عمر بن الخطاب ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفى : باب ما جاء فى قول الرجل وملك ، وباب علامة حب الله عز وجل ، من كتاب الأدب ، وفى : باب القضاء والفتيا فى الطريق ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٥ / ١٤ ، ٨ / ٤٨ ، ٤٩ ، ٩ / ٨١ . ومسلم ، فى : باب المرء مع من أحب ، من كتاب البر والصلة . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أن المرء مع من أحب ، من أبواب الزهد . عارضة الأحوذى ٩ / ٢٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٠٤ ، ١١٠ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ .

(١٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ١٦ . ومسلم ، فى : باب فى الإنصات يوم الجمعة فى الخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٣ . وأبو داود ، فى : باب الكلام والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٥٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الكلام والإمام يخطب ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٠ . والنسائى ، فى : باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب الإنصات للخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، ١٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الاستماع للخطبة والإنصات لها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٢ . والدارمى ، فى : باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٤ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٤٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٥١٨ ، ٥٣٢ .

(١٣) فى م : « فقلت » .

(١٤-١٤) سقط من ١ .

في « المُسْنَدِ » ، وابنُ ماجه^(١٥) . ورَوَى أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، بِإِسْنَادِهِ ، عن أبي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَهُوَ كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » . رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَيْثَمَةَ^(١٦) . وما احتجُّوا به ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ كَلَّمَ الْإِمَامَ ، أَوْ كَلَّمَهُ الْإِمَامُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ بِذَلِكَ عَنْ سَمَاعِ خُطْبَتِهِ ، وَلِذَلِكَ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ صَلَّى ؟ فَأَجَابَهُ . وسَأَلَ عمرُ عُثْمَانَ حينَ دَخَلَ وَهُوَ يَخْطُبُ ، فَأَجَابَهُ ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ أَخْبَارِهِمْ عَلَى هَذَا ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ فِي حَالِ^(١٧) خُطْبَتِهِ بِخِلَافِ^(١٧) غَيْرِهِ ، وَإِنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ فَالْأَخْذُ بِحَدِيثِنَا أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَنَصُّهُ ، وَذَلِكَ سُكُوتُهُ ، وَالنَّصُّ أَقْوَى مِنَ السُّكُوتِ .

فصل : ولا فرق بين القريب والبعيد ؛ لِعُمُومِ ما ذَكَرْنَاهُ ، وقد رُوِيَ عن عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ كَانَ قَرِيبًا يَسْمَعُ وَيُنْصِتُ . وَمَنْ كَانَ بَعِيدًا يُنْصِتُ ؛ فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْحَظِّ مَا لِلْسَّامِعِ ، وقد رَوَى عبدُ اللَّهِ بنُ عَمْرٍو ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : / « يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ ، رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْعُو ، وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو ، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ ، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسُكُونٍ^(١٨) ، وَلَمْ يَتَحَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، فَهِيَ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،

(١٥) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٤٣ ، ١٩٨ .

(١٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٠ . وابن أبي شيبه ، في : باب في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبه ٢ / ١٢٥ .

(١٧-١٧) في م : « الخطبة خلاف » .

(١٨) في الأصل : « وسكوت » .

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ^(١٩) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٠) .

فصل : وَلِلْبَعِيدِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ ، قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ . وَرَخَّصَ لَهُ فِي الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ عَطَاءٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ ، وَلَا يُذَاكِرَ فِي الْفِقْهِ ، وَلَا يُصَلِّيَ ، وَلَا يَجْلِسَ فِي حَلَقَةٍ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ لَهُ الْمَذَاكِرَةَ فِي الْفِقْهِ ، وَصَلَاةَ النَّافِلَةِ . وَلَنَا ، عُمُومٌ مَا رَوَيْنَاهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢١) . وَلَأَنَّهُ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ مَنَعَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ مِنَ السَّمَاعِ ، فَيَكُونُ مُؤْذِيًا لَهُ ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمٌ مَنِ آذَى الْمُسْلِمِينَ ، وَصَدَّ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى . وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْمِعَ أَحَدًا ، فَلَا بَأْسَ . وَهَلْ ذَلِكَ أَفْضَلُ أَوْ الْإِنْصَاتُ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، الْإِنْصَاتُ أَفْضَلُ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَقَوْلِ عَثْمَانَ . وَالثَّانِي ، الذِّكْرُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَكَانَ أَفْضَلَ ، كَمَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

فصل : وَلَا يَحْرُمُ الْكَلَامُ عَلَى الْخَطِيبِ ، وَلَا عَلَى مَنْ سَأَلَهُ الْخَطِيبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ سُلَيْكًا الدَّاخِلَ وَهُوَ يَخْطُبُ : « أَصَلَّيْتَ ؟ » قَالَ : لَا ^(٢٢) . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ عَمَرَ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَادَاهُ عَمَرُ : أَيَّةَ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ قَالَ : إِنِّي شَغِلْتُ الْيَوْمَ ، فَلَمْ

(١٩) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٢٠) في : باب الكلام والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨١ ، ٢١٤ .

(٢١) في : باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٩ .

(٢٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٣ .

أُنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ، فَلَمْ أَزِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ. قَالَ عُمَرُ: الْوُضُوءُ أَيْضًا؟ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٣). وَلَأنَّ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ الْاِشْتِغَالُ بِهِ عَنِ الْإِنْصَاتِ الْوَاجِبِ، وَسَمَاعِ الْخُطْبَةِ. وَلَا / يَحْصُلُ هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ مَنْ كَلَّمَ الْإِمَامَ لِحَاجَةٍ، أَوْ سَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، بِدَلِيلِ الْخَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

فصل : وَإِذَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ مُتَكَلِّمًا لَمْ يَنْهَهُ بِالْكَلَامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَعَنَتْ »^(٢٤). وَلَكِنْ يُشِيرُ إِلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فَيَضَعُ أَصْبَعَهُ عَلَى فِيهِ . وَمَنْ رَأَى أَنْ يُشِيرَ وَلَا يَتَكَلَّمَ ، زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ^(٢٥) ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَكَرِهَ الْإِشَارَةَ طَاوُسٌ . وَلَنَا ، أَنَّ الَّذِي قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَتَى السَّاعَةُ ؟ أَوْ مَا النَّاسُ إِلَيْهِ بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالسُّكُوتِ ، وَلَأنَّ الْإِشَارَةَ تَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يُبْطِلُهَا الْكَلَامُ ، فَفِي الْخُطْبَةِ أَوْلَى .

فصل : فَأَمَّا الْكَلَامُ الْوَاجِبُ ، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ مِنَ الْبُيْرِ ، أَوْ مَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ نَارًا ، أَوْ حَيَّةً أَوْ حَرِيقًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَجُوزُ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ مَعَ إِفْسَادِهَا بِهِ^(٢٦) ، فَهَاهُنَا أَوْلَى . فَأَمَّا تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَيْلَ ، يَرُدُّ الرَّجُلَ السَّلَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟

(٢٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢ ، ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٥٨٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٢٨٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمَوْطَأُ ١ / ١٠١ ، ١٠٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٥ .

(٢٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٩٥ .

(٢٥) زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ، كَانَ مِنْ سَادَةِ التَّابِعِينَ ، صَوَامَا قَوَامَا ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ . الْعَبَرُ ١ / ٣٦ .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : م .

فقال : نعم . ويُشَمَّت العاطِس ؟ فقال : نعم ، والإمام يَخْطُبُ . وقال أبو عبد الله : قد فعله غير واحد . قال ذلك غير مرة . وممن رخص في ذلك الحسن ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ^(٢٧) ، وقتادة ، والثَّوْرِيُّ ، وإسحاق ، وذلك لأنَّ هذا واجب ، فوجب الإتيان به في الخطبة ، كتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ . والرواية الثانية ، إن كان لا يَسْمَعُ رَدَّ السَّلَامِ وشَمَّت^(٢٨) العاطِس ، وإن كان يَسْمَعُ لم يفعل . قال أبو طالب ، قال أحمد : إذا سمعت الخطبة فاستمع وأنصت ، ولا تقرأ ، ولا تُشَمَّت ، وإذا لم تسمع الخطبة فاقرا وشمَّت ورَدَّ السَّلَامِ . وقال أبو داود ، قلت لأحمد : يَرُدُّ السَّلَامَ والإمام يَخْطُبُ ، ويُشَمَّت العاطِس ؟ فقال : إذا كان ليس يَسْمَعُ الخطبة فيردُّ ، وإذا كان يَسْمَعُ فلا ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾^(٢٩) . وقيل لأحمد : الرَّجُلُ يَسْمَعُ نِعْمَةَ الإمام بالخطبة ، ولا يَدْرِي ما يقول ، يَرُدُّ السَّلَامَ ؟ قال : لا ، إذا سمع شيئا . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ؛ وذلك لأنَّ الإِنْصَاتَ / واجب ، فلم يَجْزُ الكلام المانع منه من غير ضرورة ، كالأمر بالإِنْصَاتِ ، بخلاف مَنْ لم يَسْمَعُ . وقال القاضي : لا يَرُدُّ ولا يُشَمَّت . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي . واختلف فيه^(٣٠) قول الشَّافِعِيِّ ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ مُحْتَصًّا بِمَنْ يَسْمَعُ دُونَ مَنْ لم يَسْمَعُ ، فيكون مثل الرواية الثانية ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا فِي كُلِّ حَاضِرٍ يَسْمَعُ أَوْ لم يَسْمَعُ ؛ لأنَّ وَجُوبَ الإِنْصَاتِ شَامِلٌ لَهُمْ ، فيكون المَنْعُ من رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ العاطِسِ ثَابِتًا فِي حَقِّهِمْ ، كَالسَّامِعِينَ .

فصل : لا يُكْرَهُ الكلام قبل شُرُوعِهِ فِي الخطبة ، وبعد فَرَاغِهِ مِنْهَا . وبهذا قال

(٢٧) سقط من : م .

(٢٨) سقطت واو العطف من : ا ، م .

(٢٩) سورة الأعراف ٢٠٤ .

(٣٠) سقط من : ا ، م .

عطاءً ، وطائوس ، والزُّهري ، وبكر المزي (٣١) ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد . وروى ذلك عن ابن عمر ، وكرهه الحكم . وقال أبو حنيفة : إذا خرج الإمام حرم الكلام . قال ابن عبد البر : إن عمر وابن عباس كانا يكرهان الكلام والصلاة بعد خروج الإمام ، ولا مخالف لهما في الصحابة . ولنا ، أن النبي ﷺ ، قال : « إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب أنصت ، فقد لغوت » (٣٢) . فخصه بوقت الخطبة . وقال ثعلبة بن أبي مالك : إنهم كانوا في زمن عمر إذا خرج عمر ، وجلس على المنبر ، وأذن المؤذنون ، جلسوا يتحدثون ، حتى إذا سكَّت المؤذنون ، وقام عمر سكتوا ، فلم يتكلم أحد (٣٣) ، وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم . ولأن الكلام إنما حرم لأجل الإنصات للخطبة ، فلا وجه لتحريمه مع عدمها . وقولهم : لا مخالف لهما في الصحابة . قد ذكرنا عن عمومهم خلاف هذا القول .

فصل : فأمَّا الكلام في الجلسة بين الخطبتين ، فيحتمل أن يكون جائزاً ؛ لأنَّ الإمام غير خاطب ولا متكلم ، فأشبه ما قبلها وبعدها . وهذا قول الحسن . ويحتمل أن يُمنع منه ، وهو قول مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وإسحاق ؛ لأنه سكوت يسير في أثناء الخطبتين ، أشبه السكوت للتنفس .

فصل : إذا بلغ الخطيب / إلى الدعاء ، فهل يسوغ الكلام ؟ فيه وجهان : ١٨٤/٢
أحدهما ، الجواز ؛ لأنه فرغ من الخطبة ، وشرع في غيرها ، فأشبه ما لو نزل .

(٣١) أبو عبد الله بكر بن عبد الله بن عمرو المزي ، تابعي ثقة فقيه ، توفي سنة ثمان ومائة . تهذيب التهذيب ٤٨٤ / ١ .

(٣٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٥ .

(٣٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٣ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْخُطْبَةِ ، فَيُثْبِتُ لَهُ مَا ثَبَتَ لَهَا ، كَالْتَطْوِيلِ فِي الْمَوْعِظَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ دُعَاءً مَشْرُوعًا ، كَالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْإِمَامِ الْعَادِلِ ، أَنْصَتَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لغيرِهِ لَمْ يَلْزِمِ الْإِنْصَاتُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ .

فصل : وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَعَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣٤) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَاللَّغْوُ : الْإِثْمُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾^(٣٥) . وَلِأَنَّ الْعَبَثَ يَمْنَعُ الْخُشُوعَ وَالْفَهْمَ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْرَبَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، إِنْ كَانَ مِنْ يَسْمَعُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَرَخَّصَ فِيهِ مُجَاهِدٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ عَنِ السَّمَاعِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فِعْلٌ يَشْتَغِلُ بِهِ ، أَشْبَهَ مَسَّ الْحَصَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ ، فَلَا يُكْرَهُ ، نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمِعُ ، فَلَا يَشْتَغِلُ بِهِ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا تَتَصَدَّقُ عَلَى السُّؤَالِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا لَا يَجُوزُ ، فَلَا يُعِينُهُمْ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِنْ حَصَبَهُ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى سَائِلًا يَسْأَلُ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَحَصَبَهُ . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ، فَنَاوَلَهُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ؟ قَالَ : لَا يَأْخُذُ مِنْهُ . قِيلَ : فَإِنْ سَأَلَ قَبْلَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ ، ثُمَّ جَلَسَ ، فَأَعْطَانِي رَجُلٌ صَدَقَةً أَتَاوَلَهَا إِيَّاهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هَذَا لَمْ يَسْأَلِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ .

فصل : وَلَا بَأْسَ بِالْإِخْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَجَمَاعَةٍ

(٣٤) في : باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٨ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٨٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، وباب مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٤ .

(٣٥) سورة المؤمنون ٣ .

من أصحاب رسول الله ﷺ . وإليه ذهب سعيد بن المسيب ، والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء ، وشريح ، وعكرمة بن خالد^(٣٦) ، وسالم ، ونافع ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . قال أبو داود : لم يبلغني أن أحدا كرهه إلا عبادة بن نسي^(٣٧) ، لأن سهل بن معاذ روى ، أن النبي ﷺ / نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب . رواه أبو داود^(٣٨) . ولنا ، ما روى يعلى ابن شداد بن أوس ، قال : شهدت مع معاوية بيت المقدس ، فجمع بنا ، فنظرت ، فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله ﷺ ، فرأيتهم محتبين والإمام يخطب^(٣٩) . وفعله ابن عمر ، وأنس ، ولم نعرف لهم مخالفا ، فصار^(٤٠) إجماعا ، والحديث في إسناده مقال . قاله ابن المنذر . والأولى تركه لأجل الخبر ، وإن كان ضعيفا ، لأنه يكون متهيبا للنوم والوقوع وانتقاض الوضوء ، فيكون تركه أولى ، والله أعلم . ويحمل النهي في الحديث على الكراهة ، ويحمل أحوال الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنهم لم يبلغهم الخبر .^(٤١) والله أعلم^(٤٢) .

٢٨٩ - مسألة ؛ قال : (وإذا لم يكن في القرية أربعون رجلا غقلابا ، لم تجب عليهم الجمعة)

وجملته أن الجمعة إنما تجب بسبعة شرائط : إحداها ، أن تكون في قرية .

(٣٦) عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي القرشي ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ٧ / ٢٥٨ .
(٣٧) أبو عمرو عبادة بن نسي الكندي الشامي ، قاضي طبرية ، من تابعي أهل الشام ، ثقة ، توفي سنة ثمان عشرة ومائة ، تهذيب التهذيب ٥ / ١١٣ ، ١١٤ .
(٣٨) في : باب الاحتباء والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٣٩ . وهو عندهم عن سهل بن معاذ ، عن أبيه معاذ بن أنس .
(٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب الاحتباء والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٤ . وذكر أيضا فعل ابن عمر ، وأنس ، وغيرهم في الموضع نفسه .
(٤٠) في م : « فكان » .
(٤١-٤٢) سقط من : م .

وَالثَّانِي ، أَنْ يَكُونُوا أَرْبَعِينَ . وَالثَّالِثُ ، الذُّكُورِيَّةُ . وَالرَّابِعُ ، الْبُلُوغُ . وَالخَامِسُ ، الْعَقْلُ . وَالسَّادِسُ ، الْإِسْلَامُ . وَالسَّابِعُ ، الْأَسْتِيطَانُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَأَمَّا الْقَرْيَةُ فَيُعْتَبَرُ أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِبِنَائِهَا بِهِ ، مِنْ حَجَرٍ أَوْ طِينٍ أَوْ لَبْنٍ أَوْ قَصَبٍ أَوْ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ ، فَأَمَّا أَهْلُ الْخِيَامِ وَيُتَوِّتِ الشَّعَرِ وَالْخَرَكَاتِ ^(١) فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْصَبُ لِلْأَسْتِيطَانِ غَالِبًا ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ قَبَائِلُ الْعَرَبِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، فَلَمْ يُقِيمُوا جُمُعَةً ، وَلَا أَمَرَهُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَخَفْ ، وَلَمْ يُتْرَكْ نَقْلُهُ ، مَعَ كَثَرَتِهِ وَعُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ ، لَكِنْ إِنْ كَانُوا مُقِيمِينَ بِمَوْضِعٍ يَسْمَعُونَ النَّدَاءَ ، لَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ، كَأَهْلِ الْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ إِلَى جَانِبِ الْمِصْرِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَرْيَةِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُجْتَمِعَةً الْبِنَاءِ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي الْقَرْيَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً الْمَنَازِلَ تَفَرُّقًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ ، إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ مِنْهَا مَا يَسْكُنُهُ أَرْبَعُونَ ، فَتَجِبُ الْجُمُعَةُ بِهِمْ ، وَيَتَّبِعُهُمُ الْبَاقُونَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الْبُنْيَانِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ / أَنَّهُ شَرَطَ ، وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ ^(٢) الْمُتَقَارِبَةَ الْبُنْيَانِ قَرْيَةً مَبْنِيَّةً عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْقَرْيِ ، فَأَشْبَهَتْ الْمُتَّصِلَةَ ؛ وَمَتَى كَانَتْ الْقَرْيَةُ لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَهْلِهَا بِأَنْفُسِهِمْ ، وَكَانُوا بِحَيْثُ يَسْمَعُونَ النَّدَاءَ مِنْ مِصْرِ ^(٣) ، أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ تُقَامُ فِيهَا الْجُمُعَةُ ، لَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ؛ لِغُمُومِ الْآيَةِ .

١٨٥/٢ و

فصل : فَأَمَّا الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالذُّكُورِيَّةُ ، فَلَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِهَا ، لِوُجُوبِ الْجُمُعَةِ وَاتِّعَادِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْعَقْلَ شَرْطَانِ لِلتَّكْلِيفِ وَصِحَّةِ الْعِبَادَةِ

(١) فِي ١ ، م : « وَالْخَرَكَاتُ » . وَالْخَرَكَاةُ مَعْرَبَةٌ عَنِ الْفَارْسِيَّةِ ، وَكَانَتْ تَطْلُقُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى الْمَحَلِّ الْوَاسِعِ ، وَبِالْأَحْصَى عَلَى الْحَيْمَةِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي يَتَّخِذُهَا أَمْرَاءُ الْأَكْرَادِ وَالْأَعْرَابِ وَالتَّرْكَانِ مَسْكَنًا لَهُمْ ، ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى سِرَاقِ الْمُلُوكِ وَالْوُزَرَاءِ . الْأَسْمَاءُ الْفَارْسِيَّةُ الْمَعْرَبَةُ ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) فِي ١ ، م : « الْمِصْرُ » .

الْمَحْضَةِ ، وَالذُّكُورِيَّةَ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْجُمُعَةِ وَانْعِقَادِهَا ، لِأَنَّ الْجُمُعَةَ يَجْتَمِعُ لَهَا الرِّجَالُ ، وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْحُضُورِ فِي مَجَامِعِ الرِّجَالِ ، وَلَكِنَّهَا تَصِحُّ مِنْهَا لِصِحَّةِ الْجَمَاعَةِ مِنْهَا ، فَإِنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُصَلِّينَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَمَاعَةِ . وَأَمَّا الْبُلُوغُ ، فَهُوَ شَرْطٌ أَيْضًا لَوْجُوبِ الْجُمُعَةِ وَانْعِقَادِهَا ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ »^(٤) ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الصَّبِيِّ الْمُتَمِيزِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ ، بِنَاءً عَلَى تَكْلِيفِهِ . وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ .

فصل : فَأَمَّا الْأَرْبَعُونَ ، فَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْجُمُعَةِ وَصِحَّتِهَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِخَمْسِينَ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو بَكْرٍ النَّجَّادُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّقَاشِيِّ ، حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَا دُونَ ذَلِكَ »^(٥) . وَبِاسْتِنَادِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : عَلَى كَمْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ مِنْ رَجُلٍ ؟ قَالَ : لَمَّا بَلَغَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسِينَ جَمَعَ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِثَلَاثَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاولُهُ اسْمُ الْجَمْعِ ، فَانْعَقَدَتْ بِهِ الْجَمَاعَةُ كَالْأَرْبَعِينَ ، وَلَئِنْ اللَّهُ تَعَالَى / قَالَ : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٦) وَهَذِهِ صِيغَةُ الْجَمْعِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَنْعَقِدُ

ظ ١٨٥/٢

(٤) تقدم تخريجه في ٢ / ٥٠ .

(٥) أخرجه الدارقطني ، في : باب ذكر العدد في الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ٤ . وعزاه

الهيثمي في مجمع الزوائد للطبراني في الكبير . مجمع الزوائد ٢ / ١٧٦ .

(٦) سورة الجمعة ٩ .

بأَرْبَعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ، أَشْبَهَ الْأَرْبَعِينَ . وَقَالَ رَبِيعَةُ :
تَنَعَّقِدُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ؛ لَمَّا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ
بِالْمَدِينَةِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ عِنْدَ الزَّوَالِ رَكْعَتَيْنِ ، وَأَنْ يَخْطُبَ فِيهِمَا .
فَجَمَعَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ فِي بَيْتِ سَعْدِ بْنِ حَيْثِمَةَ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا^(٧) . وَعَنْ
جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَدِمَتْ سُوقَةٌ ، فَخَرَجَ
النَّاسُ إِلَيْهَا ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، أَنَا فِيهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّفَعُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾^(٨) إِلَى آخِرِ آيَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٩) . وَمَا
يُشْتَرَطُ لِلْإِتْدَاءِ يُشْتَرَطُ لِلْإِسْتِدَامَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : أَوَّلُ
مَنْ جَمَعَ بَنُو أَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ ، فِي هَزْمِ النَّبِيتِ^(١٠) ، مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ^(١١) ، فِي
نَقِيعٍ يَقَالُ لَهُ : نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ^(١٢) . قُلْتُ لَهُ : كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٣) ، وَالْأَثَرُ . وَرَوَى خُصَيْفٌ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ ، قَالَ : مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَهَا جُمُعَةً . رَوَاهُ

(٧) أخرج البيهقي ما يقاربه ، في : باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ، من كتاب الجمعة ،
ولفظه : أن مصعب بن عمير حين بعثه النبي ﷺ إلى المدينة جمع بهم وهم اثنا عشر رجلا . السنن الكبرى
١٧٩ / ٣ .

(٨) سورة الجمعة ١١ .

(٩) في : باب في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ ... من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٩٠ / ٢ .
كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة ... ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب
قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ ... وباب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : تفسير
سورة الجمعة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١٦ / ٢ ، ٣ / ١٦ ، ٧١ ، ٧٣ ، ١٨٩ / ٦ . والترمذي ،
في : تفسير سورة الجمعة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٢ / ١٩٩ .

(١٠) ألهم : المطمئن من الأرض ، والنبيت : أبو حنيفة ، اسمه عمرو بن مالك .

(١١) الحرة : الأرض ذات الحجارة السود . وبنو بياضة : بطن من الأنصار .

(١٢) النقيع : موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء ، أى يجتمع . والخضعات : موضع بنواحي
المدينة .

(١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الجمعة في القرى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٦ / ١ . وابن
ماجه ، في : باب فرض الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٤٣ / ١ .

الدَّارِقُطْنِيُّ^(١٤) . وَضَعَفَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ : مَضَتِ السَّنَةُ . يَنْصَرِفُ إِلَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَّا مَنْ رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَلَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ مَا رَوَيْنَاهُ أَصَحُّ مِنْهُ رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ . وَالْخَبَرُ الْآخَرُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَادُوا فَحَضَرُوا الْقَدْرَ الْوَاجِبَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ . فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ فَتَحْكُمُ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَا التَّوْقِيفِ ، فَلَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهَا ، وَلَا مَعْنَى لاشتراط كونه جمعًا ، وَلَا لِلزِّيَادَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، إِذْ لَا نَصٌّ فِي هَذَا وَلَا مَعْنَى نَصٍّ ، وَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ كَافِيًا فِيهِ ، لَكُنْفَى بِالِاثْنَيْنِ ؛ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ تَنْعَقِدُ بِهِمَا .

فصل : فَأَمَّا الاسْتِيطَانُ ، فَهُوَ شَرْطٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ الْإِقَامَةُ فِي قَرْيَةٍ ، عَلَى الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ ، لَا يَظْعَنُونَ عَنْهَا صَيْفًا وَلَا شِتَاءً ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا عَلَى مُقِيمٍ فِي قَرْيَةٍ يَظْعَنُ أَهْلُهَا عَنْهَا فِي الشِّتَاءِ / دُونَ الصَّيْفِ ، أَوْ فِي بَعْضِ السَّنَةِ ، فَإِنْ خَرِبَتِ الْقَرْيَةُ أَوْ بَعْضُهَا ، وَأَهْلُهَا مُقِيمُونَ بِهَا ، عَازِمُونَ عَلَى إِصْلَاحِهَا ، فَحُكْمُهَا بَاقٍ فِي إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ بِهَا . وَإِنْ عَزَمُوا عَلَى النُّقْلَةِ عَنْهَا ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ ؛ لِعَدَمِ الاسْتِيطَانِ .

فصل : وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي شَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ^(١٥) : أَحَدُهُمَا ، الْحُرِّيَّةُ . وَنَذَرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَالثَّانِي ، إِذْنُ الْإِمَامِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالثَّانِيَةُ : هُوَ شَرْطٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا إِلَّا الْأَئِمَّةُ فِي كُلِّ عَصْرِ ، فَصَارَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا . وَلَنَا ، أَنَّ عَلِيًّا صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالنَّاسِ

(١٤) في : باب ذكر العدد في الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ١ / ٤ .

(١٥) سقط من : الأصل .

وعثمان مَحْصُورٌ ، فلم يُنْكِرْهُ أَحَدٌ ، وصَوَّبَ ذلك عثمان ، وأمر بالصلاة معهم .
 فروى حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أنه دخل على
 عثمان وهو مَحْصُورٌ ، فقال : إنه قد نزل بك ما ترى ، وأنت إمام العامة ، ^(١٦) وهو
 يُصَلِّي بنا إمام فِتْنَةٍ ، وأنا أخرج من الصلاة معه ^(١٦) . فقال : إن الصلاة من أحسن
 ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم .
 أخرجه البخاري ^(١٧) ، والأثرم . وهذا لفظ رواية الأثرم . وقال أحمد : وقعت
 الفتنه بالشام تسع سنين ، فكانوا يجمعون . وروى مالك ، في « الموطأ » ^(١٨) عن
 أبي جعفر القاري ، أنه رأى صاحب المقصورة في الفتنه حين حضرت الصلاة ،
 فخرج يتبع الناس ، يقول : من يصلي بالناس . حتى انتهى إلى عبد الله بن عمر ،
 فقال له عبد الله بن عمر : تقدم أنت فصل بين يدي الناس . ولأنها من فرائض
 الأعيان ، فلم يشترط لها إذن الإمام ، كالظهر ، ولأنها صلاة أشبهت سائر
 الصلوات . وما ذكروه إجماعاً لا يصح ، فإن الناس يقيمون الجمعات في القرى
 من غير استئذان أحد ، ثم لو صح أنه لم يقع إلا ذلك لكان إجماعاً على جواز ما
 وقع ، لا على تحريم غيره ، كالحج يتولاه الأئمة ، وليس بشرط فيه . فإن قلنا :
 هو شرط . فلم يأذن الإمام فيه ^(١٩) ، لم يجوز أن يصلوا جمعة ، وصلوا ظهراً . وإن
 أذن في إقامتها ثم مات ، بطل إذنه بموته ^(٢٠) . فإن صلوا ، ثم بان أنه قد مات
 قبل ذلك ، فهل تجزئهم صلاتهم ؟ على روايتين : أصحهما ، أنها تجزئهم ؛ لأن
 المسلمين في الأمصار النائية عن بلد الإمام لا يعيدون ما صلوا من الجمعات بعد
 موته ، ولا نعلم أحداً أنكر ذلك عليهم ، فكان إجماعاً . ولأن وجوب الإعادة

١٨٦/٢ ظ

(١٦-١٦) في صحيح البخاري : « ويصلي لنا إمام فتنه ونخرج » .

(١٧) في : باب إمامة المفتون والمبتدع ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١ / ١٧٨ .

(١٨) لم نجده في نسخة الموطأ التي بين أيدينا .

(١٩) سقط من : الأصل .

يَشُقُّ ؛ لِعُمُومِهِ فِي أَكْثَرِ الْبُلْدَانِ . وَإِنْ تَعَذَّرَ إِذْنُ الْإِمَامِ لِفِتْنَةٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي :
ظَاهِرُ كَلَامِهِ صِحَّتُهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، عَلَى كِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْإِذْنُ مُعْتَبَرًا
مَعَ إِمْكَانِهِ ، وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُهُ بِتَعَذُّرِهِ .

فصل : لَا يُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ الْمِصْرُ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَعُمَرَ بْنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَمَكْحُولٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَالشَّافِعِيَّ . وَرَوَى عَنْ
عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ ^(٢٠) . وَبِهِ قَالَ
الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ » ^(٢١) . وَلَنَا ، مَا
رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بَنَا فِي هَزْمِ النَّبِيِّ
مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ ، فِي نَقِيعٍ يَقَالُ لَهُ : نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٢) .
قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : تَعْنِي إِذَا كَانَ ^(٢٣) ذَلِكَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ .
نَعَمْ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٢٤) : حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ قَرْيَةٌ ^(٢٥) عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ . وَعَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ الْمَدِينَةِ لَجُمُعَةٌ جُمِعَتْ
بِجَوَانَا ^(٢٦) مِنَ الْبَحْرَيْنِ مِنْ قُرَى عَبْدِ الْقَيْسِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢٧) . وَرَوَى أَبُو

(٢٠) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْقُرَى الصَّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ . مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ ، مِنْ كِتَابِ
الصلوات ، مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ . مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢ / ١٠١ . وَانْظُرْ نَصْبَ الرَّايَةِ ٢ / ١٩٥ .

(٢١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٠٥ .

(٢٢) فِي ١ : « أَكَانَ » .

(٢٣) فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ ١ / ٢٤٥ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٥) فِي ١ ، م : « بِجَوَانَا » تَحْرِيفٌ .

وَجَوَانَا ، يَمْدُ وَيَقْصُرُ : حَصَنَ لِعَبْدِ الْقَيْسِ بِالْبَحْرَيْنِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ١٣٦ .

(٢٦) فِي : بَابِ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمَدَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي : بَابِ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ ، مِنْ كِتَابِ
الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٦ ، ٥ / ٢١٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى ، مِنْ كِتَابِ
الصلوة . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٤٦ .

هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجُمُعَةِ بِالْبَحْرَيْنِ ، وَكَانَ عَامِلَهُ عَلَيْهَا . فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : جَمُّعُوا^(٢٧) حَيْثُ كُنْتُمْ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٢٨) . قَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادٌ^(٢٩) جَيِّدٌ . فَأَمَّا خَبَرُهُمْ فَلَمْ يَصِحَّ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ هَذَا بِحَدِيثٍ ، وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ ، عَنْ^(٣٠) أَبِي سَعِيدٍ^(٣٠) الْمَقْبُرِيِّ ، وَلَمْ يَلْقَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : الْأَعْمَشُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ^(٣٠) أَبِي سَعِيدٍ^(٣٠) ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَقَوْلُ عُمَرَ يُخَالِفُهُ .

فصل : وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ إِقَامَتُهَا فِي الْبُنْيَانِ ، وَبِجُوزِ إِقَامَتِهَا فِيمَا قَارِبَهُ مِنَ الصَّخَرَاءِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ الْبُنْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ بِجُوزٍ لِأَهْلِ الْمَصْرِ قَصْرُ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْبَعِيدَ . وَلَنَا ، / أَنْ مُصْنَعُ بْنُ عُمَيْرٍ جَمَعَ بِالْأَنْصَارِ فِي هَزْمِ النَّبِيِّ فِي تَقْيِيعِ الْخَضَمَاتِ^(٣١) ، وَالنَّقِيعُ : بَطْنٌ مِنَ الْأَرْضِ يَسْتَنْقِعُ فِيهِ الْمَاءُ مُدَّةً ، فَإِذَا نَضَبَ الْمَاءُ نَبَتَ الْكَلَأُ . وَلِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِصَلَاةِ الْعِيدِ ، فَجَازَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ ، كَالْجَامِعِ ، وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ صَلَاةُ عِيدٍ ، فَجَازَتْ فِي الْمُصَلَّى كَصَلَاةِ الْأَضْحَى ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ ، وَلَا نَصٌّ فِي اشْتِرَاطِهِ ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ ، فَلَا يُشْتَرَطُ .

٢٩٠ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ صَلَّوْا أَعَادُوهَا ظَهْرًا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا لِوُجُوبِ الْجُمُعَةِ ، فَهُوَ شَرْطٌ لِإِنْعِقَادِهَا ، فَمَتَى

(٢٧) فِي ١ ، م : « اجمعوا » .

(٢٨) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ كَانَ يَرَى الْجُمُعَةَ فِي الْقُرَى وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَوَاتِ . مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢ / ١٠١ .

(٢٩) فِي ١ ، م : « إسناده » .

(٣٠ - ٣٠) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « سَعِيدٌ » . وَيَأْتِي بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَالَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ ، وَاسْمُهُ كَيْسَانُ ، انْظُرْ تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ ٨ / ٤٥٣ . أَمَّا ابْنُ سَعِيدٍ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . انْظُرْ التَّهْذِيبَ أَيْضًا ٤ / ٣٨ .

(٣١) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٢٠٥ .

صَلُّوا جُمُعَةً مَعَ اخْتِلَالِ بَعْضِ شُرُوطِهَا ، لَمْ يَصِحَّ ، وَلَزِمَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا ظَهْرًا ، وَلَا يُعَدُّ فِي الْأَرْبَعِينَ الَّذِينَ تَنْعَقِدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ اجْتِمَاعُ الشُّرُوطِ لِلصَّحَّةِ ، بَلْ تَصِحُّ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، تَبَعًا لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا كَوْنُهُ مِمَّنْ تَنْعَقِدُ بِهِ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ ، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ اسْتِدَامَةُ الشُّرُوطِ فِي الْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ يَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْعَدَدُ ، كَالْأَذَانِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ مِنْ شَرَائِطِ الْجُمُعَةِ ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْعَدَدُ ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَيُفَارِقُ الْأَذَانَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ الْإِعْلَامُ ، وَالْإِعْلَامُ لِلْعَائِيَيْنِ ، وَالْخُطْبَةُ مَقْصُودُهَا التَّذْكِيرُ وَالْمَوْعِظَةُ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْحَاضِرِينَ ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْخِطَابِ ، وَالْخِطَابُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْحَاضِرِينَ . فَعَلَى هَذَا إِنْ انْفَضُّوا فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ عَادُوا فَحَضَرُوا الْقَدْرَ الْوَاجِبَ ، أَجْزَأُ لَهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئَهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَحْضَرُوا الْقَدْرَ الْوَاجِبَ ، ثُمَّ يَنْفَضُّوا وَيَعُودُوا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ غَيْرِ طُولِ الْفَصْلِ ، فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْخُطْبَةِ ، إِنْ كَانَ الْوَقْتُ مُتَسِعًا ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِ الْجُمُعَةِ ، وَالْوَقْتُ مُتَسِعٌ لَهَا ، لِتَصِحِّحِ لَهُمُ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلُّوا ظَهْرًا ، وَالْمَرْجِعُ فِي طُولِ الْفَصْلِ وَقَصْرِهِ / إِلَى الْعَادَةِ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ اسْتِدَامَةُ الشُّرُوطِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ نَقَصَ الْعَدَدُ قَبْلَ كَمَالِهَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُتِمُّهَا جُمُعَةً . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَقَدَ بَعْضَ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ فَقَدَ الطَّهَارَةِ . وَقِيَاسُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُمْ إِنْ انْفَضُّوا بَعْدَ رَكْعَةٍ ، أَنَّهُ يُتِمُّهَا جُمُعَةً . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَقَالَ الْمُزَنِيُّ : هُوَ الْأَشْبَهُ عِنْدِي ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَضَافَ إِلَيْهَا

أُخْرَى» (١) . ولأنهم أدركوا ركعةً ، فصَحَّتْ لهم جُمُعَةٌ ، كالمُسْبُوقِينَ بِرُكْعَةٍ ،
ولأنَّ العَدَدَ شَرْطٌ يَخْتَصُّ الْجُمُعَةَ ، فلم يَفْتِ بِفَوَاتِهِ فِي رُكْعَةٍ ، كما لو دَخَلَ وَقْتُ
العَصْرِ وقد صَلَّوْا رُكْعَةً . وقال أبو حنيفة : إن انْفَضُّوا بَعْدَ مَا صَلَّى رُكْعَةً بِسَجْدَةٍ
وَاحِدَةٍ ، أَتَمَّهَا جُمُعَةٌ ؛ لأنَّهم أدركوا مُعْظَمَ الرُّكْعَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لو أدركوها
بِسَجْدَتَيْهَا . وقال إِسْحَاقُ : إن بَقِيَ مَعَهُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، أَتَمَّهَا جُمُعَةٌ ؛ لأنَّ
أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ انْفَضُّوا عَنْهُ ، فلم يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا (٢) ، فَأَتَمَّهَا
جُمُعَةٌ (٣) . وقال الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ : إن بَقِيَ مَعَهُ اثْنَانِ ، أَتَمَّهَا جُمُعَةٌ . وَهُوَ
قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ؛ لأنَّهم (٤) أَقَلُّ الْجَمْعِ . وَحَكَى عَنْهُ أَبُو ثَوْرٍ : إن بَقِيَ مَعَهُ وَاحِدٌ أَتَمَّهَا
جُمُعَةٌ ؛ لأنَّ الاثْنَيْنِ جَمَاعَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا رُكْعَةً كَامِلَةً بِشُرُوطِ الْجُمُعَةِ ،
فَأَشْبَهَ مَا لو انْفَضَّ الْجَمِيعُ قَبْلَ الرُّكُوعِ فِي الْأُولَى . وَقَوْلُهُمْ : أدْرَكَ مُعْظَمَ الرُّكْعَةِ .
يَبْطُلُ بِمَنْ لَمْ يَفْتِهِ مِنَ الرُّكْعَةِ إِلَّا السَّجْدَتَانِ ، فَإِنَّهُ قَدْ (٥) أدْرَكَ مُعْظَمَهَا . وَقَوْلُ
الشَّافِعِيِّ : بَقِيَ مَعَهُ مَنْ تَنَعَّدَ بِهِ الْجَمَاعَةُ . قُلْنَا (٥) : لَا يَصِحُّ ، لأنَّ هَذَا لَا يَكْفِي
فِي الْإِبْتِدَاءِ ، فَلَا يَكْفِي فِي الدَّوَامِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا لَا يُتَمُّهَا جُمُعَةٌ .
فَقِيَاسُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهَا تَبْطُلُ ، وَيَسْتَأْنِفُ ظَهْرًا ، إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَهُمْ فِعْلُ الْجُمُعَةِ مَرَّةً
أُخْرَى ، فَيُعِيدُونَهَا . قَالَ أَبُو بَكْرِ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْعَدَدُ فِي
الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ، أَنَّهُمْ يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ . وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَةَ أَنَّهُمْ
يُتِمُّونَهَا ظَهْرًا . وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي . وَقَالَ : قَدْ نَصَّ عَلَيْهَا أَحْمَدُ فِي الَّذِي رُحِمَ عَنْ
أَفْعَالِ الْجُمُعَةِ حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ ، يُتَمُّهَا ظَهْرًا . وَوَجْهُ الْقَوْلَيْنِ قَدْ تَقَدَّمَ (٦) .

(١) تقدم في صفحة ١٨٤ .

(٢) سقط من : الأصل ، ا .

(٣) سقط من : ا .

(٤) في م : « لأنه » .

(٥) سقط من : ا ، م .

(٦) في صفحة ١٨٩ .

١٨٨/٢ - ٢٩١ / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ الْبَلَدُ كَبِيرًا)^(١) يَحْتَاجُ إِلَى جَوَامِعَ ،
فَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي جَمِيعِهَا جَائِزَةٌ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْبَلَدَ مَتَى كَانَ كَبِيرًا^(٢) ، يَشْتَقُّ عَلَى أَهْلِهِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدٍ
وَاحِدٍ ، وَيَتَعَذَّرُ ذَلِكَ لِتَبَاعُدِ أَقْطَارِهِ ، أَوْ ضَيْقِ مَسْجِدِهِ عَنْ أَهْلِهِ ، كَبَعْدَادَ وَأَصْبَهَانَ
وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ ، جَازَتْ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ
جَوَامِعِهَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . وَأَجَازَهُ أَبُو يَوْسَفَ فِي بَعْدَادَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ
تُقَامُ فِيهَا فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَالْجُمُعَةُ حَيْثُ تُقَامُ الْحُدُودُ ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ ، أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ
بَلَدٌ آخَرَ تُقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ فِي مَوْضِعَيْنِ ، جَازَتْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْهُ ؛
لِأَنَّ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تُقَامُ الْحُدُودُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ
وَالشَّافِعِيُّ : لَا تَجُوزُ الْجُمُعَةُ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَمْ يَكُنْ يُجْمَعُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَوْ جَازَ لَمْ يُعْطَلُوا
الْمَسَاجِدَ ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَمَرَ : لَا تُقَامُ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ ، الَّذِي
يُصَلِّي فِيهِ الْإِمَامُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا صَلَاةٌ شَرَعَ لَهَا الْاجْتِمَاعُ وَالْخُطْبَةُ ، فَجَازَتْ فِيهَا
يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، كَصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَيَسْتَخْلِفُ عَلَى ضَعْفَةِ النَّاسِ أَبَا مَسْعُودٍ
الْبَدْرِيِّ ، فَيُصَلِّي بِهِمْ . فَأَمَّا تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ إِقَامَةَ جُمُعَتَيْنِ ، فَلِغِنَاهُمْ عَنْ
إِحْدَاهُمَا ، وَلِأَنَّ أَصْحَابَهُ كَانُوا يَرَوْنَ سَمَاعَ خُطْبَتِهِ ، وَشُهُودَ جُمُعَتِهِ ، وَإِنْ بَعُدَتْ
مَنَازِلُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَشَارِعُ الْأَحْكَامِ ، وَلَمَّا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى
ذَلِكَ فِي الْأَمْصَارِ صُلِّيَتْ فِي أَمَاكِنَ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ، فَصَارَ إجماعًا . وَقَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ،
يَعْنِي أَنَّهَا لَا تُقَامُ فِي الْمَسَاجِدِ الصَّغَارِ ، وَيُتْرَكُ الْكَبِيرُ . وَأَمَّا اعْتِبَارُ ذَلِكَ بِإِقَامَةِ
الْحُدُودِ ، فَلَا وَجْهَ لَهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : أَيُّ حَدٍّ كَانَ يُقَامُ

(١-١) سقط من : ١ .

بِالْمَدِينَةِ ؟ قَدِمَهَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُمْ مُخْتَبِئُونَ^(٢) فِي دَارٍ ، فَجَمَعَ بِهِمْ وَهُمْ أَرْبَعُونَ .

فصل : فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ^(٣) أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ^(٤) ، وَإِنْ حَصَلَ الْغَنَى بِاثْنَتَيْنِ^(٥) / لَمْ تَجْزِ الثَّالِثَةُ ، وَكَذَلِكَ مَا زَادَ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا مُخَالَفًا ، إِلَّا أَنْ عَطَاءٌ قِيلَ لَهُ : إِنْ أَهْلُ الْبَصْرَةِ لَا يَسْعُهُمُ الْمَسْجِدُ الْأَكْبَرُ . قَالَ : لِكُلِّ قَوْمٍ مَسْجِدٌ يُجْمَعُونَ فِيهِ ، وَيُجْزَى ذَلِكَ مِنَ التَّجْمِيعِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ . وَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَوَّلَى ، إِذْ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَائِهِ أَنَّهُمْ جَمَعُوا أَكْثَرَ مِنْ جُمُعَةٍ ، إِذْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْأَحْكَامِ بِالتَّحَكُّمِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، فَإِنْ صَلَّوْا جُمُعَتَيْنِ فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَإِخْدَاهُمَا جُمُعَةُ الْإِمَامِ ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ تَقْدَمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ، وَالْأُخْرَى بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْحُكْمِ يُبْطَلَانِ جُمُعَةُ الْإِمَامِ افْتِيَانًا عَلَيْهِ ، وَتَفْوِيتًا لَهُ الْجُمُعَةَ وَلَمْ يُصَلِّ مَعَهُ ، وَيُفْضَى إِلَى أَنَّهُ مَتَى شَاءَ أَرْبَعُونَ أَنْ يُفْسِدُوا^(٥) صَلَاةَ أَهْلِ الْبَلَدِ أَمْكَنَهُمْ ذَلِكَ ، بِأَنْ يَجْتَمِعُوا فِي مَوْضِعٍ ، وَيَسْبِقُوا أَهْلَ الْبَلَدِ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ . وَقِيلَ : السَّابِقَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَا يُفْسِدُهَا ، وَلَا تَفْسُدُ بَعْدَ صِحَّتِهَا بِمَا بَعْدَهَا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَتْ إِخْدَاهُمَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَالْأُخْرَى فِي مَكَانٍ صَغِيرٍ لَا يَسَعُ الْمُصَلِّينَ ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُمُ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِاخْتِصَاصِ السُّلْطَانِ وَجُنْدِهِ بِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي قَصْبَةِ الْبَلَدِ ، وَالْآخَرُ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ ، كَانَ مَنْ وَجَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الْمَعَانِي صَلَاتُهُمْ صَحِيحَةً دُونَ الْآخَرَى . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَا أَرَى

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَخْبِيُونَ » .

(٣-٣) فِي م : « فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ » .

(٤) فِي ١ ، م : « بِاثْنَيْنِ » .

(٥) فِي م : « يَقْصِدُوا » .

الْجُمُعَةَ إِلَّا لِأَهْلِ الْقَصَبَةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ مَزِيَّةٌ تَقْتَضِي التَّقْدِيمَ ، فَقُدِّمَ بِهَا ، كَجُمُعَةِ الْإِمَامِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُصَحَّ السَّابِقَةُ مِنْهُمَا^(٦) دُونَ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الْإِمَامِ آكَدُ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِحْدَاهُمَا مَزِيَّةٌ ، لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا مَأْذُونًا فِيهِمَا ، أَوْ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَتَسَاوَى الْمَكَانَانِ فِي إِمْكَانِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ^(٧) مِنْهُمَا ، فَالسَّابِقَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بِشُرُوطِهَا ، وَلَمْ يُزَاحَمْهَا مَا يُبْطِلُهَا ، وَلَا سَبَقَهَا مَا يُغْنِي عَنْهَا ، وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِكَوْنِهَا وَاقِعَةً فِي مِصْرٍ أُقِيمَتْ فِيهِ جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ ، تُغْنِي عَمَّا سِوَاهَا . وَيُعْتَبَرُ السَّبْقُ بِالْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُحْرِمَ بِإِحْدَاهُمَا / حُرِّمَ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِهَا ؛ لِلْغِنَى عَنْهَا . فَإِنْ وَقَعَ الْإِحْرَامُ بِهِمَا مَعًا فَهُمَا بَاطِلَتَانِ مَعًا^(٨) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ صِحَّتُهُمَا مَعًا ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْفَسَادِ أَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى ، فَبَطَلَتَا ، كَالْمُتَزَوِّجِ أُخْتَيْنِ ، أَوْ إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيَّانِ رَجُلَيْنِ . وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ الْأَوْلَى مِنْهُمَا ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ كَيْفِيَّةُ وَقُوعِهِمَا ، بَطَلَتَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا بَاطِلَةٌ ، وَلَمْ تُعْلَمْ بَعَيْنُهَا ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْإِبْطَالِ أَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى ، فَبَطَلَتَا كَالْمَسَائِلَتَيْنِ . ثُمَّ إِنْ عَلِمْنَا فُسَادَ الْجُمُعَتَيْنِ لَوْقُوعِهِمَا مَعًا ، وَجَبَ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ ، لِبَقَاءِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُ مِصْرٌ مَا أُقِيمَتْ فِيهِ جُمُعَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَالْوَقْتُ مُتَسِعٌ لِإِقَامَتِهَا فَلَزِمَتْهُمْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَلُّوا شَيْئًا . وَإِنْ تَيَقَّنَا صِحَّةَ إِحْدَاهُمَا لَا بَعَيْنُهَا ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا إِلَّا ظَهْرًا ؛ لِأَنَّهُ مِصْرٌ تَيَقَّنَا سُقُوطَ فَرَضِ الْجُمُعَةِ فِيهِ بِالْأَوْلَى مِنْهُمَا ، فَلَمْ تُجْزِ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ ، كَمَا لَوْ عَلِمْنَاهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُمْ إِقَامَةَ جُمُعَةٍ أُخْرَى ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِفُسَادِهَا مَعًا ، فَكَانَ الْمِصْرُ مَا صَلَّيْتُ فِيهِ جُمُعَةً صَحِيحَةً . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَةَ لَمْ تَفْسُدْ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتُ حُكْمِ الصَّحَّةِ لَهَا بَعَيْنُهَا ، لِجَهْلِهَا ، فَيَصِيرُ هَذَا

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « مِنْهَا » .

(٧) فِي ١ ، م : « وَاحِدَةٌ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

كُلُّهُ^(٩) كما لو زَوَّجَ الْوَلِيَّانِ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، وَجُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الصَّحَّةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ ، وَيُثْبِتُ^(١٠) حُكْمُ التَّكَاحِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ، بَحِثْ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ . فَأَمَّا إِنْ جَهِلْنَا كَيْفِيَّةَ وَقُوعِهِمَا ، فَلَا أَوْلَى أَنْ لَا يَجُوزَ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ إِحْدَاهُمَا ، لِأَنَّ وَقُوعَهُمَا مَعًا بِحِثِّ لَا يَسْبِقُ إِحْرَامُ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى بَعِيدٌ جَدًّا ، وَمَا كَانَ فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْدُومِ ، وَلَأَنَّا شَكَّكْنَا فِي شَرْطِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ ، فَلَمْ يَجْزِ إِقَامَتُهَا مَعَ الشَّكِّ فِي شَرْطِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهَا إِقَامَتُهَا ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ الْمَانِعَ مِنْ صِحَّتِهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

فصل : وَإِنْ أُحْرِمَ بِالْجُمُعَةِ ، فَتَبَيَّنَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ أُقِيمَتْ فِي الْمِصْرِ ، بَطَلَتِ الْجُمُعَةُ ، وَلَزِمَهُمْ اسْتِثْنَاءُ الظُّهْرِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ أُحْرِمَ بِهَا فِي وَقْتِ لَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْجُمُعَةِ ، فَلَا تَصِحُّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أُحْرِمَ بِهَا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ . / وَقَالَ الْقَاضِي : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَأْنِفَ ظُهْرًا . وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ إِثْمَامَهَا ظُهْرًا قِيَاسًا عَلَى الْمَسْبُوقِ الَّذِي أَدْرَكَ دُونَ الرُّكْعَةِ ، وَكَأَنَّهُ أُحْرِمَ بِالْجُمُعَةِ فَأَنْقَضَ الْعَدَدُ قَبْلَ إِثْمَامِهَا . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا أُحْرِمَ بِهَا فِي وَقْتِ لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِهَا ، وَالْأَصْلُ الَّذِي قَاسَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ هَذَا .

فصل : وَإِذَا كَانَتْ قَرْيَةٌ إِلَى جَانِبِ مِصْرِ ، يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ مِنْهُ ، فَأَقَامُوا جُمُعَةً فِيهَا ، لَمْ تَبْطُلْ جُمُعَةُ أَهْلِ الْمِصْرِ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي غَيْرِ الْمِصْرِ ، وَلِأَنَّ لِمُجْمَعَةِ الْمِصْرِ مَرْيَّةً يَكُونُهَا فِيهِ . وَلَوْ كَانَ مِصْرَانِ مُتَقَارِبَانِ ، يَسْمَعُ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ نِدَاءَ الْمِصْرِ الْآخَرِ ، كَأَهْلِ مِصْرٍ^(١١) وَالْقَاهِرَةِ ، لَمْ تَبْطُلْ جُمُعَةُ أَحَدِهِمَا بِجُمُعَةِ الْآخَرِ . وَكَذَلِكَ الْقَرْيَتَانِ الْمُتَقَارِبَتَانِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ مِنْهُنَّ حُكْمَ أَنْفُسِهِنَّ ، بِدَلِيلِ أَنَّ جُمُعَةَ أَحَدِ

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في ١ ، م : « وثبت » .

(١١) يعنى ما كان خارجا عن القاهرة إلى جنوبها ، الفسطاط ونحوها .

الْفَرِيقَيْنِ لَا يَتِمُّ عَدُّهَا بِالْفَرِيقِ الْآخَرِ ، وَلَا تُلْزَمُهُمُ الْجُمُعَةُ بِكَمَالِ الْعِدَّةِ بِالْفَرِيقِ الْآخَرِ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُمُ السَّعْيُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جُمُعَةً ، فَهَمُ كَأَهْلِ^(١٢) الْمَحَلَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْمِصْرِ^(١٢) .

٢٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مُسَافِرٍ ، وَلَا عِيدٍ ، وَلَا امْرَأَةٍ)

وعن أبي عبد الله ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْعَبْدِ رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الْجُمُعَةَ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى لَيْسَتْ عَلَيْهِ بِوَاجِبَةٍ . أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا جُمُعَةَ عَلَيْهَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا جُمُعَةَ عَلَى النِّسَاءِ . وَلَئِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْحُضُورِ فِي مَجَامِعِ الرِّجَالِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا جَمَاعَةٌ . وَأَمَّا الْمُسَافِرُ فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ . قَالَه مَالِكٌ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيُّ . وَحُكِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ ، فَالْجُمُعَةُ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَافِرُ فَلَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي سَفَرِهِ ، وَكَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يُصَلِّ جُمُعَةً ، / وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانُوا يُسَافِرُونَ لِلْحَجِّ^(١) وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْجُمُعَةَ فِي سَفَرِهِ ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ . وَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُقِيمُونَ بِالرَّيِّ السَّنَةَ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَبِسَجِسْتَانَ السَّنِينَ . لَا يُجَمِّعُونَ وَلَا يُشَرِّقُونَ . وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : أَقَمْتُ مَعَهُ سَنَتَيْنِ^(٢) بِكَابِلَ ، يَقْصُرُ

(١٢-١٢) فِي الْأَصْلِ : « الْحَلَّةُ الْقَرِيبَةُ فِي الْمِصْرِ » .

(١) فِي م : « فِي الْحَجِّ » .

(٢) فِي أ ، م : « سَنِينَ » .

الصَّلَاةَ ، وَلَا يُجْمَعُ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ . وَأَقَامَ أَنَسُ بَنِي سَابُورَ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ ، فَكَانَ لَا يُجْمَعُ^(٣) ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مَعَ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ فِيهِ ، فَلَا يَسُوغُ مُخَالَفَتُهُ .

فصل : فَأَمَّا الْعَبْدُ ، ففِيهِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ . وَهُوَ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ . وَالثَّانِيَةُ ، تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ . نَقَلَهَا الْمَرْوُذِيُّ ، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَبِذَلِكَ قَالَتْ طَائِفَةٌ ، إِلَّا أَنَّ لَهُ تَرْكَهَا إِذَا مَنَعَهُ السَّيِّدُ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٤) . وَلِأَنَّ الْجَمَاعَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَالْجُمُعَةُ آكَدُ مِنْهَا ، فَتَكُونُ أَوْلَى بِالْوُجُوبِ . وَحَكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الَّذِي يُؤَدِّي الضَّرِيَّةَ ، لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَيْهِ قَدْ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَالِ ، فَأُشْبِهَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَرِيضٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) ، وَقَالَ : طَارِقٌ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا مَرِيضًا ، أَوْ مُسَافِرًا ، أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مَمْلُوكًا » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦) . وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى خَمْسَةٍ : امْرَأَةٍ ، أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مَرِيضٍ ، أَوْ مُسَافِرٍ ، أَوْ عَبْدٍ » . رَوَاهُ رَجَاءُ بْنُ الْمُرَجَّى^(٧) الْغِفَارِيُّ^(٨) ، فِي « سُنَنِهِ »^(٩) .

(٣) تقدم هذا الذي سبق كله في صفحة ١٥٤ .

(٤) سورة الجمعة ٩ .

(٥) تقدم تخريجها في ١٥٩ .

(٦) في : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن الدارقطني ٢ / ٣ .

(٧) في م : « مروجاء » خطأ ، وهو رجاء بن مرجى بن رافع الغفاري المروزي الحافظ ، سكن بغداد ، وكان ثقة ، ممن جمع وصنف ، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) وأخرجه البيهقي مختصراً ، في : باب من لا تلزمه الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن البيهقي ٣ / ١٨٣ =

ولأنَّ الْجُمُعَةَ يَجِبُ السَّعْيُ إِلَيْهَا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ / ، ولأنَّه مَمْلُوكُ الْمَنْفَعَةِ ، مَحْبُوسٌ عَلَى السَّيِّدِ ، أَشْبَهَ الْمَحْبُوسَ بِالذِّينِ ، وَلأنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ لَجَازَ لَهُ الْمُضِيُّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْهَا ، كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ ، وَالآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِذَوِي الْأَعْذَارِ ، وَهَذَا مِنْهُمْ .

فصل : وَالْمُكَاتِبُ وَالْمُدَبِّرُ حُكْمُهُمَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْقِنِّ ؛ لِبَقَاءِ الرِّقِّ فِيهِمَا . وَكَذَلِكَ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَإِنْ حَقَّ سَيِّدُهُ مُتَعَلَّقٌ بِهِ . وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَسْقُطُ عَنِ الْعَبْدِ .

فصل : إِذَا أَجْمَعَ الْمُسَافِرُ إِقَامَةً تَمْنَعُ الْقَصْرَ ، وَلَمْ يُرِدْ اسْتِيطَانَ الْبَلَدِ ، كَطَالِبِ^(١٠) الْعِلْمِ ، أَوِ الرِّبَاطِ ، أَوِ التَّاجِرِ الَّذِي يُقِيمُ لِبَيْعِ مَتَاعِهِ ، أَوْ مُشْتَرِي شَيْءٍ لَا يُنْجِزُ إِلَّا فِي مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، ففِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ ؛ لِغُمُومِ الْآيَةِ ، وَدَلَالَةِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَهَا إِلَّا عَلَى الْخُمْسَةِ الَّذِينَ اسْتَشْنَاهُمْ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُمْ . وَالثَّانِي : لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَوْطِنٍ ، وَالْاسْتِيطَانُ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ ، وَلأنَّه لَمْ يَنْوَ إِقَامَةً فِي هَذَا الْبَلَدِ عَلَى الدَّوَامِ ، فَأَشْبَهَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ يَسْكُنُونَهَا صَيْفًا وَيَطْعَنُونَ عَنْهَا شِتَاءً ، وَلأنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ لَا يُجْمَعُونَ وَلَا يُشْرَقُونَ ، أَيْ لَا يُصَلُّونَ جُمُعَةً وَلَا عِيدًا . فَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِهِ ، لِغَدَمِ الْاسْتِيطَانِ الَّذِي هُوَ مِنْ شَرْطِ الْإِنْعِقَادِ .

فصل : وَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا مَطَرٌ يَبُلُّ الثِّيَابَ أَوْ وَحَلٌ يَشْتُقُّ الْمَشْيُ إِلَيْهَا فِيهِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْعَلُ الْمَطَرَ عُذْرًا فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ أَمَرَ مُؤَدَّنُهُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ إِذَا

= وعزاه الزيلعي في نصب الراية إلى الطبراني بتمامه . انظر : نصب الراية ، باب صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . ١٩٩ / ٢ .

(١٠) في ١ ، م : « كطلب » .

قُلْتُ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَلَا تَقُلْ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ . قُلْ : صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ . فَقَالَ : فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ . فَقَالَ : أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَا ؟ فَعَلَّ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزَمَةٌ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ إِلَيْهَا فَتَمَشُّوا فِي الطِّينِ وَالِدَّخْضِ ^(١١) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١٢) . وَلَأَنَّهُ عُذْرٌ فِي الْجَمَاعَةِ ، فَكَانَ عُذْرًا فِي الْجُمُعَةِ ، / كَالْمَرَضِ ، وَتَسْقُطُ الْجُمُعَةُ بِكُلِّ عُذْرٍ يُسْقِطُ الْجَمَاعَةَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَعْدَارَ فِي آخِرِ صِفَةِ الصَّلَاةِ ^(١٣) ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا الْمَطَرَ هَهُنَا لِوُقُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ .

و ١٩١/٢

فصل : تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى الْأَعْمَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ عَلَيْهِ . وَلَنَا عُمُومُ الْآيَةِ ، وَالْأَخْبَارِ . وَقَوْلُهُ : « الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى أَرْبَعَةٍ » ^(١٤) . وَمَا ذَكَرْنَا فِي وُجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ .

٢٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حَضَرُوهَا أَجَزَّاهُمْ)

يَعْنِي تُجْزِئُهُمُ الْجُمُعَةُ عَنِ الظُّهْرِ ، وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَا جُمُعَةَ عَلَى النِّسَاءِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُنَّ إِذَا حَضَرْنَ فَصَلَّيْنِ الْجُمُعَةَ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُنَّ ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْجُمُعَةِ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُنَّ ، فَإِذَا تَحَمَّلُوا ^(١) الْمَشَقَّةَ وَصَلُّوا ^(٢) ، أَجَزَّاهُمْ ^(٣) ،

(١١) الدخض : الزلق .

(١٢) في : باب الصلاة في الرحال في المطر ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٨٥ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الكلام في الأذان ، وباب هل يصلي الإمام بمن حضر ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ١ / ١٦٠ ، ١٧٠ ، ٢ / ٧ . وأبو داود ، في : باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب الجماعة في الليلة المطيرة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٢ .

(١٣) في الجزء الثاني ، صفحة ٢٨٣ وما بعدها .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٩ .

(١) أي المسافر والعبد والمرأة .

كالمريض .

فصل : والأفضل للمسافر حضور الجمعة ؛ لأنها أكمل . فأما العبد فإن أذن له سيده في حضورها فهو أفضل ؛ لينال فضل الجمعة وثوابها ، ويخرج من الخلاف . وإن منعه سيده لم يكن له حضورها ، إلا أن نقول بوجوبها عليه . وأما المرأة فإن كانت مسنة فلا بأس بحضورها ، وإن كانت شابة ، جاز حضورها ، وصلواتهما^(٢) في بيوتيهما خير لهما ، كما روى في الخبر : « ويؤتاهن خير لهن »^(٣) . وقال أبو عمرو الشيباني^(٤) : رأيت ابن مسعود يخرج النساء من الجامع يوم الجمعة ، يقول : اخرجن إلى بيوتكن خير لكن .

فصل : ولا تتعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ، ولا يصح أن يكون إماماً فيها . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : يجوز أن يكون العبد والمسافر إماماً فيها . ووافقهم مالك في المسافر . وحكى عن أبي حنيفة أن الجمعة تصح بالعبد والمسافرين ؛ لأنهم رجال تصح منهم الجمعة . ولنا ، أنهم من غير أهل فرض الجمعة ، فلم تتعقد الجمعة بهم ، ولم يجر أن يؤموا فيها ، كالنساء والصبيان ، ولأن الجمعة إنما تتعقد بهم تبعاً لمن انعقدت به ، فلو انعقدت بهم^(٥) أو كانوا أئمة فيها صار التبعية متبوعاً ، وعليه يخرج الحر المقيم ، ولأن الجمعة لو انعقدت بهم^(٥) لانعقدت بهم منفردين ،
ظ ١٩١/٢ كالأحرار المقيمين ، / وقياسهم منتقض بالنساء والصبيان .

فصل : فأما المريض ، ومن حبسه العذر من المطر والخوف ، فإذا تكلف حضورها وجبت عليه ، وانعقدت به ، ويصح أن يكون إماماً فيها ؛ لأن سقوطها

(٢) في الأصل : « وصلواتهما » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩ .

(٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ، صاحب ديوان اللغة والشعر ، وكان صدوقاً ، توفي سنة ست ومائتين .

تاريخ العلماء النحويين ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥-٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

عنهم إنما كان لِمَشَقَّةِ السَّعْيِ ، فإذا تَكَلَّفُوا وحصلوا في الجامع ، زالتِ المَشَقَّةُ ، فوجبت عليهم ، كغير أهل الأعذار .

٢٩٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ ، أَعَادَهَا بَعْدَ صَلَاتِهِ ظُهْرًا)

يَعْنِي مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ ، لم يَصِحَّ ، ويلزمه السَّعْيُ إلى الْجُمُعَةِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُهَا ؛ ^(١) لَأَنَّهَا الْمَفْرُوضَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَدْرَكَهَا مَعَهُ صَلَّاهَا ، وَإِنْ فَاتَتْهُ فَعَلَيْهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ ^(٢) . وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا انْتَهَرَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَلَّى ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ . وهذا قول مالك ، والثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ . وقال أبو حنيفة ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ : تَصِحُّ ظُهُرُهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ فَرَضُ الْوَقْتِ بِدَلِيلِ سَائِرِ الْأَيَّامِ ، وَإِنَّمَا الْجُمُعَةُ بَدَلٌ عَنْهَا ، وَقَائِمَةٌ مَقَامَهَا ، ولهذا إِذَا تَعَذَّرَتْ الْجُمُعَةُ صَلَّى ظُهْرًا ، فَمَتَى ^(٣) صَلَّى الظُّهْرَ فَقَدْ أَتَى بِالْأَصْلِ ، فَأَجْزَأُهُ كَسَائِرِ الْأَيَّامِ . وقال أبو حنيفة : ويلزمه ^(٤) السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ سَعَى بَطَلَتْ ظُهُرُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْعَ ، أَجْزَأَتْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَلَّى مَا لَمْ يُخَاطَبْ بِهِ ، وَتَرَكَ مَا خُوطِبَ بِهِ ، فَلَمْ تَصِحَّ ، كَمَا لَوْ صَلَّى الْعَصْرَ مَكَانَ الظُّهْرِ ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْجُمُعَةِ ، ^(٥) فَسَقَطَتْ عَنْهُ الظُّهْرُ ، كَمَا لَوْ كَانَ بَعِيدًا ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهَا وَتَرْكِ السَّعْيِ إِلَيْهَا ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُخَاطَبَ بِالظُّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ فِي الْوَقْتِ بِصَلَاتَيْنِ ، وَلَأنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ صَلَّى الظُّهْرَ ، وَلَا يَأْتُمُّ بِفِعْلِ الْجُمُعَةِ وَتَرْكِ الظُّهْرِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْوَاجِبُ مَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ دُونَ مَا لَمْ يَأْتُمَّ بِهِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الظُّهْرَ فَرَضُ

(١-١) سقط من : ١ .

(٢) في ١ ، م : « فمن » .

(٣) في م : « ويلزم » .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

الوقت . لا يصح ؛ لأنها لو كانت الأصل لوجب عليه فعلها ، وأثم بتركها ، ولم تجزها صلاة الجمعة مع إمكانها ، فإن البدل لا يُصار إليه إلا عند تعذر المبدل ، ١٩٢/٢ بدليل سائر الأبدال مع مبدلاتها ، ولأن الظهر لو صححت لم تبطل / بالسعي إلى غيرها ، كسائر الصلوات الصحيحة ، ولأن الصلاة إذا صححت برئت الذمة منها ، وأسقطت الفرض عمن صلاها ، فلا يجوز اشتغالها بها بعد ذلك ، ولأن الصلاة إذا فرغ منها لم تبطل بشيء من مبدلاتها ، فكيف تبطل بما ليس من مبدلاتها ، ولا ورد الشرع به . فأما إذا فائت الجمعة فإنه يصير إلى الظهر ؛ لأن الجمعة لا يمكن قضاؤها ؛ لأنها لا تصح إلا بشرطها ، ولا يوجد ذلك في قضائها ، فتعين المصير إلى الظهر عند عديمها ، وهذا حال البدل .

فصل : فإن صلى الظهر ، ثم شك : هل صلى قبل صلاة الإمام أو بعدها ؟ لزومه^(٥) إعادتها ؛ لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ، فلا يبرأ منها إلا بيقين ، ولأنه صلاها مع الشك في شرطها ، فلم تصح ، كما لو صلاها مع الشك في طهارتها . وإن صلاها مع صلاة الإمام لم تصح ؛ لأنه صلاها قبل فراغ الإمام منها ، أشبه ما لو صلاها قبله في وقت يعلم أنه لا يذكرها .

فصل : فأما من لا تجب عليه الجمعة ، كالمسافر ، والعبد ، والمرأة ، والمريض ، وسائر المعذورين ، فله أن يصلي الظهر قبل صلاة الإمام في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو بكر عبد العزيز : لا تصح صلاته قبل الإمام ؛ لأنه لا يتيقن بقاء العذر ، فلم تصح صلاته كغير المعذور . ولنا ، أنه لم يخاطب بالجمعة ، فصحت منه الظهر ، كما لو كان بعيداً من موضع الجمعة . وقوله : لا يتيقن بقاء العذر . قلنا : أما المرأة فمعلوم بقاء عذرها ، وأما غيرها فالظاهر بقاء عذره ،

(٥) في الأصل : « لزومه » .

والأصل استمراره ، فأشبهه المتيّم إذا صَلَّى في أوّل الوقت ، والمريض إذا صَلَّى جالساً . إذا ثبت هذا ، فإنه إن صلاها ، ثم سعى إلى الجمعة ، لم تبطل ظُهره ، وكانت الجمعة نفلاً في حقه ، سواء زال عُذْرُه أو لم يزل . وقال أبو حنيفة : تبطل ظُهره بالسَّعي إليها ، كالتى قبلها . ولنا ، ما روى أبو العالِيّة ، قال : سألتُ عبدَ الله بن الصّامِت ، فقلتُ : نُصَلِّي يومَ الجمعة حلفُ أمراءٍ فيؤخّرون الصّلاة ؟ فقال : سألتُ أبا ذرٍّ عن ذلك ، فقال : سألتُ / رسولَ الله ﷺ عن ذلك ، فقال : « صَلُّوا الصّلاة لوقتها ، واجعلوا صلاتكم معهم نافلةً » . وفي لفظ : « فإن^(٦) أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافلة^(٧) » . ولأنها صلاة صحيحة أسقطت فرضه ، وأبرأت ذمته ، فأشبهت ما لو صَلَّى الظُّهر مُنفرداً ، ثم سعى إلى الجماعة ، والأفضل أن لا يُصلُّوا إلا بعد صلاة الإمام ؛ ليخرجوا من الخلاف ، ولأنه يحتمل زوال أعذارهم ، فيُدركون الجمعة .

فصل : ولا يُكره لمن فاتته الجمعة ، أو لم يكن من^(٨) أهل فرضها ، أن يُصلّي الظُّهر في جماعة ، إذا أمن أن يُنسب إلى مخالفة الإمام ، والرغبة عن الصلاة معه ، أو أنه يرى الإعادة إذا صَلَّى معه . فعَل ذلك ابنُ مسعودٍ ، وأبو ذرٍّ ، والحسن بن عبيد الله^(٩) ، وإياس بن معاوية^(١٠) . وهو قول الأعمش ، والشافعي ، وإسحاق . وكرهه الحسن ، وأبو قلابة ، ومالك ، وأبو حنيفة ؛ لأنَّ زمنَ النَّبي ﷺ

(٦) في م : « فإذا » .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢١ .

(٨) سقط من : الأصل ، م .

(٩) أبو عروة الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي الكوفي ، ثقة صالح ، توفي سنة تسع وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٢ .

(١٠) أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة المزني البصري ، قاضياً ، تابعي ثقة ، فقيه ، عفيف ، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ .

لم يَحُلْ من مَعْدُورِينَ ، فلم يُنْقَلْ أَنَّهُمْ صَلَّوْا جَمَاعَةً . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
 « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » ^(١١) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ
 مَسْعُودٍ أَنَّهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ ، فَصَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ ^(١٢) . وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ ، وَفَعَلَهُ
 مِنْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ ، وَمُطَرِّفٌ ^(١٣) ، وَإِبْرَاهِيمُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَعْجَبَ النَّاسَ
 يُنْكِرُونَ هَذَا ، فَأَمَّا زَمَنُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا أَنَّهُ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مَعْدُورُونَ
 يَحْتَاجُونَ إِلَى إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا جَمَاعَةً فِي
 مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا فِي مَسْجِدٍ تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ ، وَتُكْرَهُ أَيْضًا فِي
 الْمَسْجِدِ الَّذِي أُقِيمَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى النَّسَبَةِ إِلَى الرَّغْبَةِ عَنْ
 الْجُمُعَةِ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ الْإِمَامِ ، أَوْ يُعِيدُ الصَّلَاةَ مَعَهُ فِيهِ ، وَفِيهِ
 افْتِنَاتٌ عَلَى الْإِمَامِ ، وَرُبَّمَا أَفْضَى إِلَى فِتْنَةٍ ، أَوْ لِحُوفٍ ضَرَرٍ بِهِ وَبِغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا
 يُصَلِّيَهَا فِي مَنْزِلِهِ ، أَوْ مَوْضِعٍ لَا تَحْصُلُ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ بِصَلَاتِهَا فِيهِ .

٢٩٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَلْبَسَ
 ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ ، وَيَتَطَيَّبَ) .

١٩٣/٢ / لَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ ، وَفِيهِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ ؛ مِنْهَا مَا رَوَى
 سَلْمَانَ الْفَارِسِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،
 وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ
 يَخْرُجُ ، فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ،
 إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ

(١١) تقدم تخريجه في ٢ / ٥٧٣ .

(١٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب القوم يأتون المسجد يوم الجمعة بعد انصراف الناس ، من كتاب الجمعة .
 مصنف عبد الرزاق ٣ / ٢٣١ .

(١٣) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف الأصبهاني ، صاحب مالكا ، وتفقه به ، وتوفي بالمدينة سنة عشرين
 ومائتين . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ١٤٧ .

(١) في : باب الدهن للجمعة ، وباب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري =

في قول أكثر أهل العلم . قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم . وهو قول الأوزاعي ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . وقيل : إن هذا إجماع . قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين قديماً وحديثاً على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب . وحكى عن أحمد رواية أخرى ، أنه واجب ، وروى ذلك عن أبي هريرة ، وعمر بن سليم^(٢) . وقول عمار بن ياسر رجلاً ، فقال عمار : إنه إذا شُرَّ ممن لا يغتسل يوم الجمعة . ووجهه قول النبي ﷺ : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » . وقوله عليه السلام : « من أتى منكم الجمعة فليغتسل » . وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » متفق عليهن^(٣) . ولنا ، ما روى سمرة بن جندب ،

= ٢ / ٤ ، ٩ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣٨ ، ٤٤٠ . (٢) عمرو بن سليم بن خلدة الأنصاري الزرق ، تابعي ، ثقة ، قليل الحديث ، توفي سنة أربع ومائة . تهذيب التهذيب ٨ / ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) الأول : أخرجه البخاري ، في : باب وضوء الصبيان ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب فضل الغسل يوم الجمعة ... إلخ ، وباب الطيب يوم الجمعة ، وباب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب بلوغ الصبيان وشهاداتهم ، من كتاب الشهادات . صحيح البخاري ١ / ٢١٧ ، ٢ / ٣ ، ٦ ، ٣ / ٢٣٢ . ومسلم ، في : باب وجوب غسل الجمعة ... إلخ ، وباب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٠ ، ٥٨١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٨٣ . والنسائي ، في : باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ، وباب إيجاب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٥ ، ٧٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٦ . والدارمي ، في : باب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦ ، ٣٠ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، = ٤ / ٣٤ .

قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنِ اغْتَسَلَ
فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وعن أبي
هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ
وَأَنْصَتَ ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ
لَعَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وأيضاً فإنه إجماعٌ ، حيث قال عمرُ لعُثْمَانُ : أَيَّةُ سَاعَةٍ
هذه ؟ فقال : إِنِّي شَغِلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ
١٩٣/٢ ظ النَّدَاءَ ، فَلَمْ أَزِدْ عَلَى الْوُضُوءِ . فقال له عمرُ : / وَالْوُضُوءُ أَيْضاً . وقد عَلِمْتُ أَنَّ

= والثاني : أخرجه البخاري ، في : باب فضل الغسل يوم الجمعة إلخ ، وباب حدثنا أبو نعيم ... إلخ ،
وباب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، وباب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري
٢ / ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ . ومسلم ، في : أول كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ . كما أخرجه
أبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٨٣ . والترمذي ، في :
باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٧٨ . والنسائي ، في : باب
الأمر بالغسل يوم الجمعة ، وباب حض الإمام في خطبته على الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى
٣ / ٧٦ ، ٨٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن
ماجه ١ / ٢٤٦ . والدارمي ، في : باب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦١ .
والإمام مالك ، في : باب العمل في غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٢ . والإمام أحمد ،
في : المسند ١ / ١٥ ، ٤٦ ، ٢ / ٣ ، ٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٤ ،
٧٧ ، ٧٨ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ .

والثالث : أخرجه البخاري ، في : باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ... إلخ ، من كتاب الأنبياء ، وفي :
باب حدثنا أبو اليمان ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ٢ / ٦ ، ٧ ، ٤ / ٢١٥ . ومسلم ، في : باب
الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في :
المسند ٢ / ٣٤٢ .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى
٢ / ٢٨٢ . والنسائي ، في : باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٧ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود
١ / ٨٦ . والدارمي ، في : باب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٢ . والإمام
أحمد ، في : المسند ٥ / ٨ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ .

(٥) سبق تخريجه في صفحة ٢٠١ . ولفظه فيها : « من مس الحصا فقد لعأ » .

رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل؟^(٦) ولو كان واجباً لَرَدُّهُ ، ولم يخف على عثمان وعلى من حضر من الصحابة ، وحديثهم محمول على تأكيد النَّدْب ، ولذلك ذكر في سياقه : « وسواك ، وأن يمس طيباً » . كذلك رواه مسلم^(٧) . والسواك ، ومس الطيب ، لا يجب ، ولما ذكرنا من الأخبار ، وقالت عائشة : كان الناس مهنة أنفسهم ، وكانوا يروحون إلى الجمعة بهيئتهم ، فتظهر لهم رائحة ، فقل لهم : لو اغتسلتم . رواه مسلم بنحو هذا المعنى^(٨) .

فصل : وقت الغسل بعد طلوع الفجر ، فمن اغتسل بعد ذلك أجزأه ، وإن اغتسل قبله لم يُجزئه ، وهذا قول مجاهد ، والحسين ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وحكى عن الأوزاعي أنه يُجزئه الغسل قبل الفجر . وعن مالك : أنه لا يُجزئه الغسل إلا أن يتعقبه الرواح . ولنا ، قول النبي ﷺ : « من اغتسل يوم الجمعة »^(٩) . واليوم من طلوع الفجر . وإن اغتسل ، ثم أحدث ، أجزأه الغسل ، وكفاه الوضوء . وهذا قول مجاهد ، والحسين ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي . واستحب طاووس ، والزهرى ، وقتادة ، ويحيى بن أبى كثير^(١٠) ، إعادة الغسل . ولنا ، أنه اغتسل يوم الجمعة ، فدخل في عموم الخبر ، وأشبه من لم

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٨ .

(٧) انظر تخريج حديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » وقد تقدم قبل قليل .

(٨) في : باب وجوب غسل الجمعة إلخ ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨١ . كما أخرجه البخارى ، في : باب من أين تؤق الجمعة وعلى من تجب ، وباب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب كسب الرجل وعمله بيده ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٢ / ٨ ، ٣ / ٧٤ . وأبو داود ، في : باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٥ . والنسائى ، في : باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٣ .

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٥ ، ومثله في صفحة ٢٢٤ .

(١٠) يحيى بن أبى كثير (صالح) الطائى مولاهم الجامى ، أدرك من الصحابة أنسا رضى الله عنه ، ثقة ، من أصحاب الحديث ، توفى سنة تسع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١١ / ٢٦٨ - ٢٧٠ .

يُحْدِثُ ، وَالْحَدَثُ إِنَّمَا يُؤْتَرُ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ، وَلَا يُؤْتَرُ فِي الْمَقْصُودِ مِنْ
الْغُسْلِ ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ ، وَإِزَالَةُ الرَّائِحَةِ ، وَلِأَنَّهُ غُسْلٌ ، فَلَا يُؤْتَرُ الْحَدَثُ فِي
إِبْطَالِهِ ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ .

فصل : وَيَفْتَقِرُ الْغُسْلُ إِلَى النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَانْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ ،
كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَوَاهُمَا ، أَجْزَأُهُ ،
وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَمَالِكٍ ،
وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ
ﷺ : « مَنْ غَسَلَ وَغَتَسَلَ » ^(١١) أَيْ جَامَعَ وَاغْتَسَلَ ، وَلِأَنَّهُمَا غُسْلَانِ اجْتِمَعَا ،
فَأَشْبَهَا غُسْلَ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ، وَإِنْ اغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ ، وَلَمْ يَتَوَّغُسَلَ الْجُمُعَةَ ، فَفِيهِ
وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا لَا يُجْزِئُهُ . / وَرَوَى عَنْ بَعْضِ بَنِي أَبِي قَتَادَةَ ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُغْتَسِلًا ، فَقَالَ : لِلْجُمُعَةِ اغْتَسَلْتَ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَكِنْ لِلْجَنَابَةِ .
قَالَ : فَأَعِدْ غُسْلَ الْجُمُعَةِ . وَوَجْهُهُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا
نَوَى » ^(١٢) . وَالثَّانِي يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُغْتَسِلٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّ
الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفَ ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَذَا الْغُسْلِ ، وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ : « مَنْ
اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ » ^(١٣) .

فصل : وَمَنْ لَا يَأْتِي الْجُمُعَةَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ
غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَعَلَى قِيَاسِهِنَّ الصَّبِيَّانُ وَالْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ . وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ ،
وَعَلَقَمَةُ ، لَا يَغْتَسِلَانِ فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ طَلْحَةُ يَغْتَسِلُ . وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ،
وَطَاوُسٍ ، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

(١٢) تقدم تخريجه في ١ / ١٥٦ .

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٥ .

مُحْتَلِمٍ . وغيره من الأخبار العامة . ولنا ، قوله ﷺ : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »^(١٤) . ولأنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفُ ، وَقَطْعُ الرَّائِحَةِ حَتَّى لَا يَتَأَذَى غَيْرُهُ بِهِ ، وَهَذَا مُخْتَصٌّ بِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ ، وَالْأَخْبَارُ الْعَامَّةُ يُرَادُ بِهَا هَذَا ، وَهَذَا سَمَاءُ غُسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَمَنْ لَا يَأْتِيهَا لَا يَكُونُ غُسْلُهُ غُسْلَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ أَتَاهَا أَحَدٌ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِحْبَابُ لَهُ الْغُسْلُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ ، وَوُجُودِ الْمَعْنَى فِيهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ تَنْظِيفَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَقُولُ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ جُمُعَةٍ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١٥) . وَجَاءَ فِي حَدِيثٍ : « مَنْ لَبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَاعْتَسَلَ »^(١٦) . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، أَلْبِسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفُّنُوهَا فِيهَا مَوْتَاكُمْ »^(١٧) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمَّ وَيَرْتَدِيَ ، لِأَنَّ

(١٤) تقدم تخرجه في صفحة ٢٢٥ .

(١٥) لم نجده عند مسلم ، وعزاه صاحب تحفة الأشراف لأبي داود وابن ماجه . انظر تحفة الأشراف ٤ / ٣٥٥ . وأخرجه أبو داود ، في : باب اللبس للجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٨ .

(١٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٨٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٧٧ ، ١٨١ ، ٤٢٠ .

(١٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في الأمر بالكحل ، من كتاب الطب ، وفي : باب في البياض ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٧٣ . والترمذي ، في : باب ما يستحب من الأكفان ، من أبواب الجنائز ، وفي : باب ما جاء في لبس البياض ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٥ ، ١٠ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ . والنسائي ، في : باب أي الكفن خير ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الأمر بلبس البياض من الثياب ، من كتاب الزينة . المجتبى ٤ / ٢٩ ، ٨ / ١٨١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب البياض من الثياب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٣ ، ٢ / ١١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٤٧ ، ٢٧٤ ، ٣٢٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٥ / ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ .

النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَالْإِمَامُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ آكَدُ مِنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ .

فصل : والطَّيِّبُ^(١٨) مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، وَالسَّوَاكُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ / ، وَسِوَاكُ ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا »^(١٩) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عِيدٌ ، جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ، وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ »^(٢٠) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدَّهِنَ ، وَيَتَنَظَّفَ بِأَخِذِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى »^(٢١) .

فصل : إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ كُرَّةً لَهُ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ » . وَقَوْلُهُ : « وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةَ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا »^(٢٢) . وَقَوْلُهُ فِي الَّذِي جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ^(٢٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٢٤) : « اجْلِسْ ، فَقَدْ آذَيْتَ وَأَتَيْتَ »^(٢٥) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢٥) ، وَقَالَ : لَا

(١٨) فِي ١ ، م : « وَالتَّطْيِبُ » .

(١٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٢٥ .

(٢٠) أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ مُخْتَصَرًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٢ / ١٧٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى بِطَوْلِهِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٢٤٣ .

(٢١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٢٤ .

(٢٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٩٦ .

(٢٣-٢٤) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٢٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٦٧ .

(٢٥) لَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، وَعِزَّاهُ فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ لِلتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَه . انْظُرْ تَحْفَةَ الْأَشْرَافِ ٨ / ٣٩٣ . =

نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ ، فَأَمَّا الْإِمَامُ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ التَّخَطُّي ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ .

فصل : فَإِنْ رَأَى فُرْجَةً لَا ^(٢٦) يَصِلُ إِلَيْهَا ^(٢٦) إِلَّا بِالتَّخَطُّي ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَهُ التَّخَطُّي . قَالَ أَحْمَدُ : يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَا اسْتَطَاعَ ، وَلَا يَدْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَوْضِعًا فَارِغًا ، فَإِنْ جَهِلَ فَتَرَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَالِيًا فَلْيَتَخَطَّ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهُ ، وَيَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْخَالِي ، فَإِنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِمَنْ تَرَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَالِيًا ، وَقَعَدَ فِي غَيْرِهِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَتَخَطَّاهُمْ إِلَى السَّعَةِ . وَقَالَ قَتَادَةُ : يَتَخَطَّاهُمْ إِلَى مُصَلَّاهُ . وَقَالَ الْحَسَنُ : تَخَطَّوْا رِقَابَ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، إِنْ كَانَ يَتَخَطَّى الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ ، فَعَفِيَ عَنْهُ ، وَإِنْ كَثُرَ كَرِهْنَاهُ . وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ السَّبِيلَ إِلَى مُصَلَّاهُ إِلَّا بِأَنْ يَتَخَطَّى ، فَيَسْعُهُ التَّخَطُّي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَعَلَّ قَوْلَ أَحْمَدَ ، وَمَنْ وَافَقَهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، فِيمَا إِذَا تَرَكُوا مَكَانًا / وَاسِعًا ، مِثْلَ الَّذِينَ يَصُفُّونَ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ ، وَيَتَرَكُونَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ صُفُوفًا خَالِيَةً ، فَهَؤُلَاءِ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ . كَمَا قَالَ الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَرَغَبُوا عَنِ الْفَضِيلَةِ وَخَيْرِ الصُّفُوفِ ، وَجَلَسُوا فِي شَرْهَا ، وَلَئِنْ تَخَطَّيْتُمْ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ الثَّانِي فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُفَرِّطُوا ^(٢٧) ، وَإِنَّمَا جَلَسُوا فِي مَكَانِهِمْ ؛ لَامْتِلَاءٍ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، لَكِنْ فِيهِ سَعَةٌ يُمَكِّنُ الْجُلُوسُ فِيهِ لَازِدَحَامِهِمْ ، وَمَتَى ^(٢٨) لَمْ يُمَكِّنِ الصَّلَاةُ إِلَّا بِالْذُّخُولِ

١٩٥/٢ و

= وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ التَّخَطُّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٠١ / ٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ تَخَطُّي النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٣٥٤ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣٧ / ٣ .

(٢٦-٢٦) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « يَصِلُهَا » .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : « يَفْرِطُ » .

(٢٨) فِي مِيزَانِ زِيَادَةِ : « كَانَ » .

وَتَحْطِيهِمْ ، جاز ؛ لأنه موضع حاجة .

فصل : إذا جلس في مكان ، ثم بدت له حاجة ، أو احتاج إلى (٢٩) الوضوء ، فله الخروج . قال عُبَيْدُ : صَلَّيْتُ وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ ، فَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا ، فَتَحَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى حُجْرٍ بَعْضِ نِسَائِهِ . فَقَالَ : « ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبْرِ عِنْدَنَا ، فَكِرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠) ، فَإِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » (٣١) . وَحُكْمُهُ فِي التَّحْطِي إِلَى مَوْضِعِهِ حُكْمٌ مِنْ رَأَى بَيْنَ يَدَيْهِ فُرْجَةً .

فصل : وليس له أن يُقِيمَ إِنْسَانًا وَيَجْلِسَ فِي مَوْضِعِهِ ، سَوَاءً كَانَ الْمَكَانُ رَاتِبًا لِشَخْصٍ يَجْلِسُ فِيهِ ، أَوْ مَوْضِعَ حَلَقَةٍ لِمَنْ يُحَدِّثُ فِيهَا ، أَوْ حَلَقَةً لِلْفُقَهَاءِ (٣٢) يَتَذَكَّرُونَ فِيهَا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ

(٢٩) سقط من : م .

(٣٠) في : باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم ، من كتاب الأذان ، وفي : باب يفكر الرجل في الشيء في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي : باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب من أسرع في مشيه لحاجة أو قصد ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ١ / ٢١٥ ، ٢ / ٨٤ ، ١٤٥ ، ٨ / ٧٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة للإمام في تحطى رقاب الناس ، من كتاب السهو . المجتبى ٣ / ٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٧ ، ٨ .

(٣١) في زيادة : « رواه مسلم » . وأخرجه مسلم ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم عاد فهو أحق به ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٥ . وأبو داود ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا قام الرجل من مجلسه إلخ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ١٠ / ٢١٠ . وابن ماجه ، في : باب من قام من مجلسه فرجع فهو أحق به ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٢٤ . والدارمي ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع إليه ... إلخ ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٣٤٢ ، ٣٨٩ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٨٣ ، ٥٢٧ ، ٥٣٧ ، ٣ / ٣٢ ، ٤٢٢ .

(٣٢) في ١ ، م : « الفقهاء » .

يُقِيمَ الرَّجُلُ - يعنى أخاه - مِنْ مَقْعَدِهِ ، وَيَجْلِسَ فِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣٣) . وَلَأنَّ
 الْمَسْجِدَ بَيْتُ اللَّهِ ، وَالنَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ
 وَالْبَادِ ﴾ ^(٣٤) . فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ سَبَقَ
 إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣٥) ، وَكَمَقَاعِدِ
 الْأَسْوَاقِ ، وَمَشَارِعِ الْمِيَاهِ وَالْمَعَادِنِ ، فَإِنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ ، فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ ، حَتَّى
 إِذَا جَاءَ قَامَ النَّائِبُ وَأَجْلَسَهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّائِبَ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ مُحَمَّدَ
 ابْنَ سِيرِينَ كَانَ يُرْسِلُ غُلَامًا لَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَجْلِسُ فِيهِ ، فَإِذَا جَاءَ مُحَمَّدٌ قَامَ الْغُلَامُ ،
 وَجَلَسَ مُحَمَّدٌ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَائِبًا فَقَامَ لِيَجْلِسَ آخَرُ فِي مَكَانِهِ ، / فَلَذَلِكَ الْجُلُوسُ
 فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ النَّائِبَ . وَأَمَّا الْقَائِمُ فَإِنْ انْتَقَلَ إِلَى مِثْلِ مَكَانِهِ
 الَّذِي آثَرَ بِهِ فِي الْقُرْبِ ، وَسَمَاعِ الْخُطْبَةِ ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ انْتَقَلَ إِلَى مَا دُونَهُ ، كُرِهَ
 لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَثِّرُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الدِّينِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ أَهْلِ الْفَضْلِ
 إِلَى مَا يَلِي الْإِمَامَ مَشْرُوعٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ
 وَالنُّهَى » ^(٣٦) . وَلَوْ آثَرَ شَخْصًا بِمَكَانِهِ ، لَمْ يَجْزُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَسْبِقَهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
 لِلْجَالِسِ آثَرَ بِهِ غَيْرَهُ فَقَامَ مَقَامَهُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ ، كَمَا لَوْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا ، أَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ ،
 ثُمَّ آثَرَ غَيْرَهُ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ^(٣٧) ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ أَسْقَطَ حَقَّهُ بِالْقِيَامِ ،

(٣٣) أخرجه البخارى ، فى : باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ، من كتاب الجمعة . صحيح
 البخارى ١٠ / ٢ . ومسلم ، فى : باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه إلخ ، من كتاب السلام .
 صحيح مسلم ٤ / ١٧١٤ ، ١٧١٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب كراهية أن يقام الرجل من
 مجلسه ... إلخ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . والدارمى ، فى : باب لا يقيم
 أحدكم أخاه من مجلسه ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند
 ٢ / ١٧ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٩ .

(٣٤) سورة الحج ٢٥ .

(٣٥) فى : باب فى إقطاع الأرضين ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ٢ / ١٥٨ .

(٣٦) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٨ .

(٣٧) فى م : « نحو » خطأ .

فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ ، فَكَانَ السَّابِقُ إِلَيْهِ أَحَقُّ بِهِ ، كَمَنْ وَسَّعَ لِرَجُلٍ فِي طَرِيقٍ ، فَمَرَّ غَيْرُهُ . وَمَا قُلْنَا أَصَحُّ ، وَفَارِقُ التَّوْسِيعَةِ فِي الطَّرِيقِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلْمُرُورِ فِيهَا ، فَمَنْ انْتَقَلَ مِنْ مَكَانٍ فِيهَا لَمْ يَبْقَ لَهُ فِيهِ ^(٣٨) حَقٌّ يُؤْثِّرُ بِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَسْجِدُ ، فَإِنَّهُ لِلْإِقَامَةِ فِيهِ ، وَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمُنتَقِلِ مِنْ مَكَانِهِ إِذَا انْتَقَلَ لِحَاجَةٍ ، وَهَذَا إِنَّمَا انْتَقَلَ مُؤَثِّرًا لِغَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ النَّائِبَ الَّذِي بَعَثَهُ إِنْسَانٌ لِيَجْلِسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ . وَلَوْ كَانَ الْجَالِسُ مَمْلُوكًا ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُقِيمَهُ ؛ لِغُمُومِ الْخَبَرِ ، وَلَأنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَهُوَ حَقٌّ دِينِيٌّ ، فَاسْتَوَى هُوَ وَسَيِّدُهُ فِيهِ ، كَالْحُقُوقِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَإِنْ فَرَشَ مُصَلًّى لَهُ فِي مَكَانٍ ، فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ رَفْعُهُ ، وَالْجُلُوسُ فِي مَوْضِعِهِ ، لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ ، وَلَأنَّ السَّبْقَ بِالْأَجْسَامِ ، لَا بِالْأَوَاطِئِ وَالْمُصَلِّيَّاتِ ، وَلَأنَّ تَرْكَهُ يُفْضِي إِلَى أَنَّ صَاحِبَهُ يَتَأَخَّرُ ، ثُمَّ يَتَخَطَّى رِقَابَ الْمُصَلِّينَ ، وَرَفْعُهُ يَنْفِي ذَلِكَ . وَالثَّانِي : لَا ^(٣٩) يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ افْتِيَاءٌ عَلَى صَاحِبِهِ ، رَبَّمَا أَفْضَى إِلَى الْخُصُومَةِ ، وَلَأنَّهُ سَبَقَ إِلَيْهِ ، فَكَانَ كَمُتَحَجِّرِ الْمَوَاتِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الدُّنُوُّ مِنَ الْإِمَامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ ، وَلَمْ يَلْغُ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، / ١٩٦/٢ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤٠) . وَهَذَا لَفْظُهُ . وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « احْضَرُوا الذَّكَرَ ، وَادْنُوا مِنَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتَّبَعُهُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤١) ، وَلَأنَّهُ أَمَكْنُ لَهُ مِنَ السَّمَاعِ .

(٣٨) فِي م : « فِيهَا » .

(٣٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤٠) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٦٦ .

(٤١) فِي : بَابُ الدُّنُوِّ مِنَ الْإِمَامِ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٥٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ =

فصل : وتكره الصلاة في المقصورة التي تحمى . نص عليه أحمد ، وروى عن
 ابن عمر أنه كان إذا حضرت الصلاة ، وهو في المقصورة ، خرج . وكرهه
 الأحنف ، وابن محيريز ، والشَّعْبِيُّ ، وإسحاق . ورخص فيها أنس ، والحسن ،
 والحسين ، والقاسم ، وسالم ، ونافع ؛ لأنه مكان من الجامع ، فلم تكره الصلاة
 فيه ، كسائر المسجِد . ووجه الأول ، أنه يُمنع الناس من الصلاة فيه ، فصار^(٤٢)
 كالمعصوب ، فكره لذلك . فأما إن كانت لا تحمى ، فيحتمل أن لا تكره
 الصلاة فيها ؛ لعدم شبه العصب . ويحتمل أن تكره ؛ لأنها تقطع الصفوف ،
 فأشبهت ما بين السواري . واختلفت الرواية عن أحمد في الصف الأول ، فقال في
 موضع : هو الذي يلي المقصورة ؛ لأن المقصورة تحمى . وقال : ما أدري هل
 الصف الأول الذي يقطعه المنبر ، أو الذي يليه ؟ والصحيح أنه الذي يقطعه
 المنبر ؛ لأنه هو الأول في الحقيقة ، ولو كان الأول ما دونه أفضى^(٤٣) إلى خلوه ما
 يلي الإمام . ولأن أصحاب النبي ﷺ كان يليه فضلاؤهم ، ولو كان الصف الأول
 وراء المنبر ، لوقفوا فيه .

فصل : ويستحب لمن نعى^(٤٤) يوم الجمعة ، أن يتحول عن^(٤٥) موضعه ؛ لما
 روى ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « إذا نعى^(٤٤) أحدكم
 يوم الجمعة في مجلسه ، فليتحول إلى غيره » . رواه أبو مسعود أحمد بن
 الفرات^(٤٦) ، في « سننه » ، والإمام أحمد ، في « مسنده »^(٤٧) . ولأن تحوله عن

= الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١١ .

(٤٢) سقط من : م .

(٤٣) في م : « لأفضى » .

(٤٤-٤٥) سقط من : أ . نقلة نظر .

(٤٥) في الأصل : « من » .

(٤٦) أبو مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الضبي الرازي ، أحد كبار حفاظ الحديث ، ويروى أنه ألف كتباً

كثيرة في المصنف والمسند ، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين . تاريخ التراث العربي ١ / ١ / ٢٦١

(٤٧) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في من نعى يوم الجمعة إلخ ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذی

٢ / ٣١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢ ، ٣٢ ، ١٣٥ .

مَجْلِسِهِ يَصْرِفُ عَنْهُ النَّوْمَ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ لما رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٤٨) . وَعَنْ / أُوسِ بْنِ أُوسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَفْضَلُ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ قُبِضَ ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَكَيْفَ تُعَرِّضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرِمْتَ ، أَى بَلَيْتَ . قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤٩) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ لما رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَهُوَ مَعْصُومٌ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ ، فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَالُ عُصِمَ مِنْهُ » . رَوَاهُ زَيْدُونُ بْنُ عَلِيٍّ ^(٥٠) فِي كِتَابِهِ بِإِسْنَادِهِ ^(٥١) . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٥٢) أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ . وَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ ^(٥٣) : مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٥٢) قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ كَانَتْ لَهُ

(٤٨) في : باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٤ .
(٤٩) في : باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٥ . وابن ماجه ، في : باب في فضل الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٥ ، ٥٢٤ . والدارمي ، في : باب في فضل الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨ .
(٥٠) لم نعثر له على ترجمة . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، لكن هي مطلقة يوم الجمعة . الفتاوى ٢٤ / ٢١٥ .
(٥١) وذكره السيوطي ، وعزاه لابن مردويه . جمع الجوامع ١ / ٨٢٠ .
(٥٢-٥٣) سقط من : ١ .
(٥٣) خالد بن معدان الكلاعي الحمصي ، الفقيه العابد ، توفي سنة أربع ومائة . العبر ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

كَفَّارَةً مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَبَلَغَ نُورُهَا الْبَيْتَ الْعَتِيقَ .

فصل : يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَعَلَّهُ يُوَافِقُ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : « فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي ، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا ، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » . وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا ، وَفِي لَفْظٍ : « وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥٤) . وَاخْتَلَفَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ،^(٥٥) « وَطَاوُسٌ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَفَسَّرَ ابْنُ سَلَامٍ الصَّلَاةَ بِانْتِظَارِهَا . وَرَوَى مَرْفُوعًا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ^(٥٥) ، قَالَ : قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ : فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا قَضَى اللَّهُ حَاجَتَهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : فَأَشَارَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ « أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ » . فَقُلْتُ : صَدَقْتَ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ . قُلْتُ : أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ » . قُلْتُ : إِنَّهَا لَيْسَتْ سَاعَةً صَلَاةٍ / قَالَ : « بَلَى ، إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا

١٩٧/٢ و

(٥٤) أخرجه البخاري ، في : باب الساعة التي في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب الإشارة في الطلاق ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٢ / ١٦ ، ٧ / ٦٦ . ومسلم ، في : باب في الساعة التي في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٣ ، ٥٨٤ . وأبو داود ، في : باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة ، وفي : تفسير سورة البروج ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٧٧ ، ١٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ . والنسائي ، في : باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٠ . والدارمي ، في : باب الساعة التي تذكر في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٦٨ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٩ ، ٥٠٤ ، ٥١٩ ، ٣ / ٣٩ ، ٦٥ ، ٣١٣ ، ٣٣١ ، ٣٤٨ ، ٥ / ٤٥١ ، ٤٥٣ .

(٥٥-٥٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

صَلَّى ، ثُمَّ جَلَسَ لَا يُجْلِسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٥٦) . وَيَكُونُ الْقِيَامُ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى الْمُلَازِمَةِ وَالْإِقَامَةِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَبْدُونَ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ ^(٥٧) . وَعَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « التَّمَسُّوْا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٥٨) . وَقِيلَ : هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٥٩) ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ مِنْ النَّهَارِ ، لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ سُؤْلُهُ » . قِيلَ : أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا » ^(٦٠) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ تَكُونُ السَّاعَةُ مُخْتَلِفَةً ، فَتَكُونُ فِي حَقِّ كُلِّ قَوْمٍ فِي وَقْتِ صَلَاتِهِمْ . وَقِيلَ : هِيَ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَمِنَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا . وَقِيلَ : هِيَ السَّاعَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ النَّهَارِ . وَقَالَ كَعْبٌ : لَوْ قَسَمَ الْإِنْسَانُ جُمُعَهُ فِي جُمُعٍ أَتَى عَلَى تِلْكَ السَّاعَةِ ^(٦١) . وَقِيلَ هِيَ مُتَنَقِّلَةٌ فِي الْيَوْمِ . وَقَالَ ابْنُ

(٥٦) في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٦٠ / ١ .

(٥٧) سورة آل عمران ٧٥ .

(٥٨) في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٧٥ / ٢ .

(٥٩) في : باب في الساعة التي في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٤ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤١ / ١ .

(٦٠) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢٧٦ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٦٠ / ١ .

(٦١) لعله يعنى أن دعاءه في كل جمعة يكون في ساعة غير الجمعة السابقة .

عمر : إنَّ طَلَبَ حَاجَةٍ فِي يَوْمٍ لَيْسِيرٌ^(٦٢) . وَقِيلَ : أَخْفَى اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ السَّاعَةَ لِيَجْتَهِدَ عِبَادُهُ فِي دُعَائِهِ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ طَلَبًا لَهَا ، كَمَا أَخْفَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ ، وَأَوَّلِيَاءَهُ فِي الْخَلْقِ ، لِيَحْسُنَ الظَّنُّ بِالصَّالِحِينَ كُلِّهِمْ .

٢٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ صَلَّوْا الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي السَّاعَةِ السَّادِسَةِ ، أَجَزَّائِهِمْ)

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ ، فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ . وَالصَّحِيحُ فِي السَّاعَةِ السَّادِسَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهَا فِيمَا قَبْلَ السَّادِسَةِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ ، وَسَعِيدٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُمْ صَلَّوْهَا قَبْلَ الزَّوَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ : يَجُوزُ فِعْلُهَا فِي وَقْتِ / صَلَاةِ الْعِيدِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : نَذِيبُ إِلَى أَنَّهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : مَا كَانَ لِلنَّاسِ عِيدٌ إِلَّا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : كُلُّ عِيدٍ حِينَ يَمْتَدُّ الضُّحَى ؛ الْجُمُعَةُ ، وَالْأَضْحَى ، وَالْفِطْرُ ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ عِيدٌ إِلَّا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَلَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَنَاءَ الْجُمُعَةِ فِي ظِلِّ الْحَاطِمِ^(١) . رَوَاهُ ابْنُ الْبَيْهَقِيِّ^(٢) فِي « أَمَالِيهِ » بِإِسْنَادِهِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُمَا صَلَّيَا الْجُمُعَةَ ضُحًى ، وَقَالَا : إِنَّمَا عَجَّلْنَا خَشْيَةَ الْحَرِّ عَلَيْكُمْ . وَرَوَى الْأَثَرُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَلَأَنَّهَا عِيدٌ فَجَازَتْ فِي وَقْتِ الْعِيدِ ، كَالْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عِيدٌ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ »^(٣) . وَقَوْلُهُ :

(٦٢) فِي الْأَصْلِ : « يَسِيرٌ » .

(١) الْحَاطِمُ بِمَكَّةَ : هُوَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ إِلَى الْبَابِ ، أَوْ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ وَزَمْزَمَ وَالْحَجَرِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٢٩٠ .

(٢) فِي النُّسخِ : « الْبَيْهَقِيُّ » ، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ ابْنِ الْبَيْهَقِيِّ فِي ٢ / ٥٣٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الزَّيْنَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٣٤٩ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السُّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ١ / ٦٥ مَرْسَلًا .

« قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان »^(٤) . وقال أكثر أهل العلم : وقتها وقت الظهر ، إلا أنه يستحب تعجيلها في أول وقتها ؛ لقول سلمة بن الأكوع : « كنا نجتمع مع النبي ﷺ إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفياء » . متفق عليه^(٥) . وقال أنس : كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة حين تميل الشمس . رواه البخاري^(٦) . ولأنهما صلاتا وقت ، فكان وقتها واحدا ، كالمقصورة والتامة ، ولأن إحداهما بدل عن الأخرى ، وقائمة مقامها ، فأشبهها^(٧) الأصل المذكور ، ولأن آخر وقتها واحدا ، فكان أوله واحدا ، كصلاة الحضر والسفر . ولنا ، على جوازها في السادسة السنة والإجماع ؛ أما السنة فما روى جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي - يعنى الجمعة - ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حتى تزول الشمس . أخرجه مسلم^(٨) . وعن سهل بن سعد ، قال : ما كنا نقيل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة في عهد رسول الله ﷺ . متفق عليه^(٩) . قال ابن قتيبة : لا يسمى غداء ، ولا قائلة ، بعد الزوال . وعن سلمة ، قال : كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ، ثم ننصرف وليس / للحيطان فيء .^(١٠) نستظل به^(١١) . رواه أبو داود^(١٢) . وأما الإجماع ، فروى الإمام أحمد ، عن وكيع ، عن جعفر

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدان في يوم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٦ .

(٥) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٧ ، وأخرجه أيضا الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٦ ، ٥٤ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٠ .

(٧) في ١ ، م : « فأشبهه » .

(٨) في : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٨٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣١ .

(٩) تقدم تخريجه في ٢ / ٣٨ .

(١٠-١١) سقط من : ١ ، م .

(١١) تقدم تخريجه قبل قليل .

ابن بُرْقَانَ ، عن ثَابِتِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِيدَانَ ، قال : شَهِدْتُ
الْخُطْبَةَ مع أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ ، وَشَهِدْتُهَا مع عُمَرَ
ابنِ الْخَطَّابِ ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ قَدْ انْتَصَفَ ^(١٢) النَّهَارُ ، ثُمَّ
صَلَّيْتُهَا مع عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ قَدْ زَالَ النَّهَارُ ،
فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ . قال : وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ،
وَجَابِرٍ ، وَسَعِيدٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُمْ صَلَّوْا قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَأَحَادِيثُهُمْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ فَعَلَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَوْقَاتِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ
وَالْأَوَّلَى ، وَأَحَادِيثُنَا تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ فِعْلِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا . وَأَمَّا فِي أَوَّلِ
النَّهَارِ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ ؛ لِمَا ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلِأَنَّ التَّوْقِيتَ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا بِدَلِيلٍ ، مِنْ نَصٍّ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ
خُلَفَائِهِ ، أَنَّهُمْ صَلَّوْا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ كَوْنُ وَقْتِهَا وَقْتُ الظُّهْرِ ،
وَإِنَّمَا جَارَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ ، وَهُوَ مُحْتَصَصٌ بِالسَّاعَةِ السَّادِسَةِ ،
فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِأَنَّهَا لَوْ صَلَّيْتُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَفَائَتْ أَكْثَرَ
الْمُصَلِّينَ ، لِأَنَّ ^(١٣) الْعَادَةَ اجْتِمَاعُهُمْ لَهَا عِنْدَ الزَّوَالِ ، وَإِنَّمَا يَأْتِيهَا ضُحَى آحَادٍ مِنَ
النَّاسِ ، وَعَدَدٌ يَسِيرٌ ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ أَتَى الْجُمُعَةَ ، فَوَجَدَ أَرْبَعَةً قَدْ
سَبَقُوهُ ، فَقَالَ : رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ بَبَعِيدٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلِأَوَّلَى أَنْ لَا
تُصَلَّى إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَيَفْعَلُهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ يَفْعَلُهَا فِيهِ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ ، وَيُعْجَلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجَلُهَا ، بِدَلِيلِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا ، وَلِأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ لَهَا فِي
أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَيُبَكِّرُونَ إِلَيْهَا قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَوْ انْتَهَرَ الْإِبْرَادَ بِهَا لَشَقَّ عَلَى الْحَاضِرِينَ ،

(١٢) فِي ١ ، م : « يَنْتَصِفُ » .

(١٣) فِي ١ ، م : « فَإِنْ » .

١٩٨/٢ ظ وإِنَّمَا جُعِلَ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ / دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ الَّتِي يَحْصُلُ أَعْظَمُ مِنْهَا بِالْإِبْرَادِ بِالْجُمُعَةِ .

فصل : وَإِنْ اتَّفَقَ عِيدٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ، سَقَطَ حُضُورُ الْجُمُعَةِ عَمَّنْ صَلَّى الْعِيدَ ، إِلَّا الْإِمَامَ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ لَا^(١٤) يَجْتَمِعَ لَهُ مَنْ يُصَلِّي بِهِ الْجُمُعَةَ . وَقِيلَ : فِي وُجُوبِهَا عَلَى الْإِمَامِ رِوَايَتَانِ وَمَنْ قَالَ بِسُقُوطِهَا الشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحَعُّيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقِيلَ : هَذَا مَذْهَبُ عَمْرِ ، وَعَثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَسَعِيدٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ تَجِبُ الْجُمُعَةُ ؛ لِغُيُومِ الْآيَةِ ، وَالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِهَا ، وَلَأَنَّهُمَا صَلَاتَانِ وَاجِبَتَانِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ، كَالظُّهْرِ مَعَ الْعِيدِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيُّ ، قَالَ : شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَكَيْفَ صَنَعَ ؟ قَالَ : صَلَّى الْعِيدَ ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاهُ^(١٥) الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَلَفْظُهُ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ »^(١٦) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّا مُجْمِعُونَ » . رَوَاهُ^(١٧) ابْنُ مَاجَهَ^(١٨) . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا زَادَتْ عَنِ الظُّهْرِ

(١٤) سقط من : ١ ، م .

(١٥) سقط : « رَوَاهُ » من : ١ ، م .

(١٦) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٦ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٢ / ٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما إذا اجتمع العیدان في يوم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٥ / ١ . والدارمي ، في : باب إذا اجتمع عيدان في يوم ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٧٨ / ١ .

(١٧) في الأصل : « رَوَاهُ » وانظر التخریج السابق .

(١٨) تقدم تخریجه في صفحة ٢٤٠ .

بالخطبة ، وقد حصل سماعها في العيد ، فأجزأ^(١٩) عن سماعها ثانيًا ، ولأنَّ وقتَهما واحدٌ بما بيناهُ ، فسقطت إحداهما بالأخرى ، كالجمعة مع الظهر ، وما احتجوا به مخصوصٌ بما روَّناه ، وقياسُهم منقوضٌ بالظهر مع الجمعة ، فأما الإمام فلم يسقط عنه ؛ لقول النبي ﷺ : « وإنا مُجمعون » . ولأنَّه لو تركها لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه ، ومن يريدُها ممن سقطت عنه ، بخلاف غيره من الناس .

فصل : وإن قدَّم الجمعة فصلًاها في وقت العيد ، فقد روى عن أحمد ، قال : تُجزئ الأولى^(٢٠) منهما ، فعلى هذا تُجزئه عن العيد والظهر ، ولا يلزمه شيء إلى العصر ، / عند من جوز الجمعة في وقت العيد . وقد روى أبو داود ، بإسناده عن عطاء ، قال : اجتمع يوم الجمعة ويوم فطرٍ على عهد ابن الزبير ، فقال : عيدان قد اجتمعا في يوم واحد ، فجمعتهما وصلَّاهما ركعتين بكرة^(٢١) ، فلم يزد عليهما حتى صلى العصر . وروى عن ابن عباسٍ أنَّه بلغه فعل ابن الزبير ، فقال : أصاب السنة^(٢٢) . قال الخطابي : وهذا لا يجوز أن يُحمل إلا على قول من يذهب إلى تقديم الجمعة قبل الزوال ، فعلى هذا يكون ابن الزبير قد صلى الجمعة فسقط العيد ، والظهر ، ولأنَّ الجمعة إذا سقطت مع تأكيدها ، فالعيد أولى أن يسقط بها ، أمَّا إذا قدَّم العيد فإنه يحتاج إلى أن يُصلى الظهر في وقتها إذا لم يُصلَّ الجمعة .

(١٩) في ١ ، م : « فأجزأه » .

(٢٠) في الأصل : « الأول » .

(٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٦ / ١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٨ . وهو عنده عن وهب بن كيسان .

٢٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَتَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَامِعِ فَرَسَخٌ)

هذا في حَقِّ غير أَهْلِ الْمِصْرِ ، (أَمَّا أَهْلُ الْمِصْرِ^(١) فَيَلْزَمُهُمْ كُلُّهُمْ الْجُمُعَةُ ،
بَعْدُوا أَوْ قَرَّبُوا . قال أحمدُ : أَمَّا أَهْلُ الْمِصْرِ فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ شُهُودِهَا ، سَمِعُوا النِّدَاءَ
أَوْ لَمْ يَسْمَعُوا ؛ وذلك لَأَنَّ الْبَلَدَ الْوَاحِدَ يُنْبِئُ لِلْجُمُعَةِ ، فلا فَرْقَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ،
وَلَأَنَّ الْمِصْرَ لَا يَكَادُ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ ، فهو^(٢) في مَظَنَّةِ الْقُرْبِ ، فَاعْتَبِرَ
ذلك . وهذا قولُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، ونَحْوُهُ قولُ الشَّافِعِيِّ . فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْمِصْرِ ،
فَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَامِعِ فَرَسَخٌ فَمَا دُونَ ، فعليه الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ فَلَا
جُمُعَةَ عَلَيْهِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ .
وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قال : الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ . وهذا قولُ
الشَّافِعِيِّ ، وإِسْحَاقُ ؛ لَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْجُمُعَةُ
عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍو . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لِلْأَعْمَى الَّذِي قال : لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي : « أَتَسْمَعُ
النِّدَاءَ ؟ » قال : نعم . قال : « فَأَجِبْ »^(٤) . وَلَأَنَّ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى
ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَنَافِعٍ ،
١٩٩/٢ ط وَعِكرِمَةَ ، وَالْحَكَمَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، أَنَّهُمْ قالُوا : الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ /
اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ
اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ »^(٦) . وقال أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا جُمُعَةَ عَلَى مَنْ كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ ؛

(١-١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٣ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٦ .

(٥) سورة الجمعة ٩ .

(٦) ذكره الترمذی ، في : باب ما جاء من كم تؤتي الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذی ٢ / ٢٩٠ .

لأنَّ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى الْعِيدَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ، ثُمَّ قَالَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي (٧) : مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ فَلْيُقِمِمْ . وَلَأَنَّهُمْ خَارِجُ الْمِصْرِ ، فَأَشْبَهَ أَهْلَ الْحِلَالِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وَهَذَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ أَهْلِ الْمِصْرِ إِذَا سَمِعُوا النِّدَاءَ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَلأنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْمِصْرِ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ ، فَلَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ، كَأَهْلِ الْمِصْرِ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ (٨) : ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فَغَضِبَ ، وَقَالَ : اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ ، اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ . وَإِنَّمَا فَعَلَ أَحْمَدُ هَذَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْحَدِيثَ شَيْئًا لِحَالِ إِسْنَادِهِ . قَالَ ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ . وَأَمَّا تَرْخِيصُ عُثْمَانَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي ، فَلأنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ اجْتَرَى بِالْعِيدِ ، وَسَقَطَتِ الْجُمُعَةُ عَنْ حَضْرَةِ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى . وَأَمَّا اِعْتِبَارُ أَهْلِ الْقَرْيِ بِأَهْلِ الْحِلَالِ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأنَّ أَهْلَ الْحِلَالِ غَيْرُ مُسْتَوْطِينَ ، وَلَا هُمْ سَاكِنُونَ بِقَرْيَةٍ ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ جُعِلَ لِلْإِسْطِطَانِ . وَأَمَّا اِعْتِبَارُ حَقِيقَةِ النِّدَاءِ فَلَا يُمَكِّنُ ؛ لِأنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ النَّاسِ الْأَصَمُّ وَثَقِيلُ السَّمْعِ ، وَقَدْ يَكُونُ النِّدَاءُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْبَرِ ، فَلَا يَسْمَعُهُ إِلَّا مَنْ فِي الْجَامِعِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُؤَذِّنُ خَفِيَ الصَّوْتِ ، أَوْ فِي يَوْمِ ذِي رِيحٍ ، وَيَكُونُ الْمُسْتَمِعُ نَائِمًا أَوْ مَشْغُولًا بِمَا يَمْنَعُ السَّمَاعَ ، فَلَا يَسْمَعُ ، وَيَسْمَعُ مَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ ، فَيُفْضَى إِلَى وَجُوبِهَا عَلَى الْبَعِيدِ دُونَ الْقَرِيبِ ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ بِمِقْدَارٍ لَا يَخْتَلِفُ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُ النِّدَاءُ فِي الْعَالِيَةِ - إِذَا كَانَ الْمُنَادِي صَيِّتًا ، فِي مَوْضِعٍ عَالٍ ، وَالرَّيْحُ سَاكِنَةً ، وَالْأَصْوَاتُ هَادِئَةً ، وَالْمُسْتَمِعُ سَمِيعٌ غَيْرُ سَاهٍ وَلَا

(٧) العوالى : ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال . معجم البلدان ٣ / ٧٤٣ .

(٨) أبو الحسن أحمد بن الحسن الترمذى ، حدث البخارى عنه فى « الصحيح » عن الإمام أحمد ، ونقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة . طبقات الحنابلة ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

لَا هـ - فَرَسَخٌ ، أَوْ مَا قَارَبَهُ ، فَحَدَّ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ لَا يَخْلُونَ / مِنْ حَالَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمِصْرِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، وَحَالُهُمْ مُعْتَبَرٌ بَأَنْفُسِهِمْ ، فَإِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَاجْتَمَعَتْ فِيهِمْ شَرَائِطُ الْجُمُعَةِ ، فَعَلَيْهِمْ إِقَامَتُهَا ، وَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ السَّعْيِ إِلَى الْمِصْرِ ، وَبَيْنَ إِقَامَتِهَا فِي قَرْيَتِهِمْ ، وَالْأَفْضَلُ إِقَامَتُهَا ^(٩) فِي قَرْيَتِهِمْ ^(٩) ؛ لِأَنَّهُ مَتَى سَعَى بَعْضُهُمْ أَخْلَ عَلَى الْبَاقِينَ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا أَقَامُوا حَضَرَهَا جَمِيعُهُمْ ، وَفِي إِقَامَتِهَا بِمَوَاضِعِهِمْ تَكْثِيرُ جَمَاعَاتِ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بَأَنْفُسِهِمْ فَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ السَّعْيِ إِلَيْهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُصَلُّوا ظَهْرًا ، وَالْأَفْضَلُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ؛ لِئِنَّا لَفَضَّلَ السَّاعِي إِلَى الْجُمُعَةِ وَيَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ . وَالْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمِصْرِ فَرَسَخٌ فَمَا دُونَ ، فَيُنْظَرُ فِيهِمْ ، فَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ فَعَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا . وَإِنْ كَانُوا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بَأَنْفُسِهِمْ ، وَكَانَ مَوْضِعُ الْجُمُعَةِ الْقَرِيبُ مِنْهُمْ قَرْيَةً أُخْرَى ، لَمْ يَلْزَمُهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ، وَصَلُّوا فِي مَكَانِهِمْ ، إِذْ لَيْسَتْ إِحْدَى الْقَرْيَتَيْنِ بِأَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى . وَإِنْ أَحَبُّوا السَّعْيَ إِلَيْهَا ، جَازَ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلُّوا فِي مَكَانِهِمْ ، كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ . وَإِنْ سَعَى بَعْضُهُمْ فَتَقَصَّ عَدَدُ الْبَاقِينَ ، لَزِمَهُمُ السَّعْيُ ؛ لِقَوْلِهِ يُودَى إِلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ الْجُمُعَةِ الْقَرِيبُ مِصْرًا ، فَهُمْ مُخَيَّرُونَ أَيْضًا بَيْنَ السَّعْيِ إِلَى الْمِصْرِ ، وَبَيْنَ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي مَكَانِهِمْ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ السَّعْيَ يَلْزَمُهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عُذْرٌ فَيُصَلُّونَ جُمُعَةً . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ لَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ جُمُعَةٌ أَهْلُ الْمِصْرِ ، فَكَانَ لَهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَكَانِهِمْ ، كَمَا لَوْ سَمِعُوا النَّدَاءَ مِنْ قَرْيَةٍ أُخْرَى ، وَلَئِنْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانُوا قَرِيبًا مِنْ

(٩-٩) سقط من : ١ ، م .

المِصْر ، من غير تَكْبِير .

فصل : وإذا كان أهل المِصْر دُونَ الأَرَبَعِينَ ، فَجَاءَهُمْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ ، فَأَقَامُوا الْجُمُعَةَ فِي الْمِصْرِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ غَيْرُ مُسْتَوْطِنِينَ فِي الْمِصْرِ ، وَأَهْلُ الْمِصْرِ لَا تَنْعَقِدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ لِإِقْلَتِهِمْ . وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بِأَنْفُسِهِمْ لَزِمَ أَهْلُ الْمِصْرِ السَّعْيُ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ بَيْنَهُ / وَبَيْنَ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ أَقْلٌ مِنْ فَرَسَخٍ ، فَلَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ، كَمَا يَلْزَمُ أَهْلُ الْقَرْيَةِ السَّعْيُ إِلَى الْمِصْرِ إِذَا أُقِيمَتْ بِهِ وَكَانَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ دُونَ الأَرَبَعِينَ . وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الأَرَبَعِينَ ، لَمْ يَجْزُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

فصل : وَمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ لَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ . وَسُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ مُسَافِرٍ سَمِعَ^(١٠) أَذَانَ الْجُمُعَةِ ، وَقَدْ أَسْرَجَ ذَابْتُهُ ، فَقَالَ : لِيَمْضِيَ فِي سَفَرِهِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : الْجُمُعَةُ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارِ إِقَامَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ ، لَا يُصْحَبُ فِي سَفَرِهِ ، وَلَا يُعَانُ عَلَى حَاجَتِهِ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ^(١٢) . وَهَذَا وَعِيدٌ لَا يَلْحَقُ بِالمُبَاجِ . وَلِأَنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجْزَ لَهُ الاِسْتِغَالُ بِمَا يَمْنَعُ مِنْهَا ، كَاللَّهُوِ ، وَالتَّجَارَةِ ، وَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِهِ ، وَعَائِشَةَ ، أَخْبَارٌ تَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَةِ^(١٣) السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَتُعَارِضُ قَوْلَهُ ،

(١٠) فِي أ، م : « يَسْمَعُ » .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ لَا تَحْبِسُ الْجُمُعَةُ عَنْ سَفَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣ / ١٨٧ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ٣ / ٢٥٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ رَخَّصَ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَوَاتِ . مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢ / ١٠٥ .

(١٢) ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِصِ الْحَبِيرِ ٢ / ٦٦ . وَعَزَاهُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ فِي الْأَفْرَادِ ، وَلَمْ يَعْزِهِ لغيرِهِ .

(١٣) فِي أ، م : « كَرَاهِيَةٌ » .

ثم نَحْمِلُهُ عَلَى السَّفَرِ قَبْلَ الْوَقْتِ .

فصل : وإن سافرَ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ :
إِحْدَاهَا ، الْمَنْعُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ . وَالثَّانِيَّةُ ، الْجَوَازُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ
سَيَرِينَ ، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لِقَوْلِ عَمَرَ ، وَلَأَنَّ الْجُمُعَةَ لَمْ تَجِبْ ، فَلَمْ يَحْرُمْ السَّفَرُ
كَالْإِل . وَالثَّالِثَةُ ، يُبَاحُ لِلْجِهَادِ دُونَ غَيْرِهِ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ
عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَّهَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ ، وَجَعَفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ
رَوَاحَةَ فِي جَيْشٍ مُؤْتَةٍ ، فَتَخَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « مَا
خَلَفَكَ ؟ » قَالَ : الْجُمُعَةُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَرَوْحَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » أَوْ قَالَ :
« غُدْوَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . قَالَ : فَرَاخَ مُنْطَلِقًا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي
« الْمُسْنَدِ » (١٤) . وَالْأَوَّلَى الْجَوَازُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ بَرِيئَةٌ مِنَ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَمْنَعَهُ
مِنْ (١٥) إِمْكَانِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ كَمَا قَبْلَ يَوْمِهَا . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْوَقْتَ الَّذِي
يَمْنَعُ السَّفَرَ ، وَيُخْتَلَفُ فِيمَا قَبْلَهُ ، زَوَالُ / الشَّمْسِ . وَلَمْ يُفَرِّقِ الْقَاضِي بَيْنَ مَا قَبْلَ
الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَهُ . وَلَعَلَّهُ بَنَى عَلَى أَنَّ وَقْتُهَا وَقْتُ الْعِيدِ ، وَوَجَّهَ قَوْلَ أَبِي الْخَطَّابِ
عَلَى (١٦) أَنَّ تَقْدِيمَهَا رُخْصَةٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، فَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهِ حُكْمُ الْمَنْعِ ،
كَتَقْدِيمِ الْآخِرَةِ مِنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ إِلَى وَقْتِ الْأَوَّلَى .

فصل : وإن خافَ الْمُسَافِرُ فَوَاتَ رُقَّتِيهِ ، جَازَ لَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ
الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي بَلَدِهِ فَأَرَادَ إِنْشَاءَ السَّفَرِ ، أَوْ
فِي غَيْرِهِ .

فصل : قال أحمدُ : إن شاء صَلَّى بعدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ ، وإن شاء صَلَّى

(١٤) مسند أحمد ١ / ٢٥٦ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في السفر يوم الجمعة ، من أبواب
الجمعة . عارضة الأحوذی ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

(١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) سقط من : الأصل .

أَرْبَعًا ، وفي رِوَايَةٍ : وإن شاء سِتًّا ، وكان ابنُ مسعودٍ ، والنَّخَعِيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَن يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا ؛ لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٧) .

وعن عليٍّ ، وأبي موسى ، وعطاءٍ ، ومُجَاهِدٍ ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، أَنَّهُ يُصَلِّي سِتًّا ؛ لما رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ ، تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهُ ، فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٨) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، بِدَلِيلٍ مَا رَوَى مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٩) . وفي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : وكان لا

(١٧) في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣١١ . والنسائي ، في : باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٨ . والدارمي ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٩ ، ٤٤٢ . (١٨) في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢ / ١٦ . ومسلم ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٠ ، ٦٠١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣١٠ . والنسائي ، في : باب الصلاة بعد الظهر ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب صلاة الإمام بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٢ / ٩٢ ، ٣ / ٩٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٨ . والدارمي ، في : باب في صلاة السنة ، وباب القراءة في ركعتي الفجر ، وباب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٦٩ . والإمام مالك ، في : باب العمل في جامع الصلاة ، من كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٦ ، ١١ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٧ .

يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَنْصَرِفَ ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَهْمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ حَسَنًا . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ : وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ ، كَانَ جَائِزًا . قَدْ فَعَلَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ . يَعْنِي بَعْدَ الْجُمُعَةِ .

فصل : فَأَمَّا الصَّلَاةُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ إِلَّا مَا رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَعُ مِنْ قَبْلِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢٠) . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ ٢ / ٢٠١ ظ ابن العاصي ، عَنْ أَبِيهِ ، / قَالَ : كُنْتُ أَلْقَى ^(٢١) أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَامُوا فَصَلُّوا أَرْبَعًا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كُنَّا نَكُونُ مَعَ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فِي الْجُمُعَةِ ، فَيَقُولُ : أَزَالَتِ الشَّمْسُ بَعْدُ ؟ ^(٢٢) أَوْ يَلْتَفْتُ فَيَنْظُرُ ^(٢٣) ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى الْأَرْبَعَ الَّتِي قَبْلَ الْجُمُعَةِ . وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٢٤) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الرُّكُوعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِكَلَامٍ ، أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانِهِ ، أَوْ خُرُوجٍ إِلَى مَنْزِلِهِ ؛ لَمَا رَوَى السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ ^(٢٤) ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ مُعَاوِيَةَ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ ، فَلَمَّا دَخَلَ أُرْسِلَ إِلَيَّ ، فَقَالَ : لَا تُعُدْ لَمَا فَعَلْتَ ، إِذَا صَلَّيْتُ

(٢٠) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٣٥٨ .

(٢١) فِي ١ ، م : « أَبْقَى » .

(٢٢-٢٣) فِي ١ ، م : « وَيَلْتَفْتُ وَيَنْظُرُ » .

(٢٣) وَعِزَاهُ الزَّيْلَعِيُّ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ . نَصَبَ الرَّايَةَ ١ / ٢٠٦ .

(٢٤) فِي ١ ، م : « الْخَمْر » .

الْجُمُعَةَ فَلَا تُصَلِّهَا بِصَلَاةٍ ، حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ ، ^(٢٥) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ ، أَنْ لَا تُوَصِّلَ صَلَاةٌ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ ^(٢٦) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٢٦) . وَعَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ ^(٢٧) فِي مَقَامِهِ ^(٢٧) ، فَدَفَعَهُ ، وَقَالَ : أَتُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَرْبَعًا ؟ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ، وَيَقُولُ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(٢٨) .

فصل : قال أحمد : إِذَا كَانُوا يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَسْمَعَ إِذَا كَانَ فَتَحًا مِنْ فُتُوحِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَسْتَمِعْ ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا إِمَّا فِيهِ ذِكْرُهُمْ فَلَا يَسْتَمِعْ . وَقَالَ فِي الَّذِينَ يُصَلُّونَ فِي الطَّرَقَاتِ : إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ بَابٌ مُغْلَقٌ فَلَا بَأْسَ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُصَلِّي خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَبْوَابُ الْمَسْجِدِ مُغْلَقَةٌ ، قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبَيْنَهُ وَالْإِمَامُ سِتْرَةٌ . قَالَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَالَ : إِذَا دَخَلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي دَارٍ فِي الرَّحْبَةِ ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَخْرُجُوا ، وَكَانُوا يَسْمَعُونَ التَّكْبِيرَ ، فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَيَرَوْنَ النَّاسَ ، كَانَ جَائِزًا ، وَيُعِيدُونَ الصَّلَاةَ / إِذَا ٢٠٢/٢
كَانَ مُغْلَقًا ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُونُوا مَعَ صَلَاةِ الْإِمَامِ . وَهَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا فِي دَارٍ وَلَمْ يَرَوْا الْإِمَامَ ، كَانُوا مُتَحَيِّزِينَ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، فَإِذَا اتَّفَقَ مَعَ ذَلِكَ عَدَمُ

(٢٥-٢٥) سقط من : ١ . نقلة نظر .

(٢٦) في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٦٠١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٩٥ ، ٩٩ .

(٢٧-٢٧) سقط من : م .

(٢٨) أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٨ . وأخرج الترمذي الجزء الثاني منه ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣١١ .

الرُّؤْيُ ، لم يَصِحَّ . وَأَمَّا إِنْ كَانُوا فِي الرَّحْبَةِ أَوْ الطَّرِيقِ ، فَلَيْسَ بَيْنَهُمْ إِلَّا بَابُ الْمَسْجِدِ ، وَيَسْمَعُونَ حِسَّ الْجَمَاعَةِ ، وَلَمْ يَفُتْ إِلَّا الرُّؤْيُ ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْم﴾ السَّجْدَةَ^(٢٩) . و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٣٠) نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْم﴾ * تَنْزِيلُ ﴿٣١﴾ . و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ﴾^(٣٢) . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ^(٣٣) . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَا أَحِبُّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا ، لِئَلَّا يَظُنَّ النَّاسُ أَنَّهَا مُفَضَّلَةٌ بِسَجْدَةٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسْتَحَبَّ الْمُدَاوِمَةُ عَلَيْهَا^(٣٤) ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثَبَّتَهُ ، وَدَاوِمَ^(٣٥) عَلَيْهِ ، وَكَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً^(٣٦) .

(٢٩) أى سورة السجدة .

(٣٠) أى سورة الإنسان .

(٣١) سورة السجدة ١ ، ٢ .

(٣٢) سورة الإنسان ١ .

(٣٣) فى : باب ما يقرأ فى يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٩٩ . كما أخرجهما ابن ماجه ، فى : باب القراءة فى صلاة الفجر يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٦٩ . وأخرج حديث أبى هريرة أيضا البخارى ، فى : باب ما يقرأ فى صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب سجدة تنزيل السجدة ، من كتاب سجود القرآن . صحيح البخارى ٢ / ٥٠ ، ٥٠ . والنسائى ، فى : باب القراءة فى الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٢ / ١٢٣ . والدارمى ، فى : باب القراءة فى صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦٢ . كما أخرج حديث ابن عباس أبو داود ، فى : باب ما يقرأ فى صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء ما يقرأ فى صلاة الصبح يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٣٠٩ . والنسائى ، فى : باب القراءة فى صلاة الجمعة ... إلخ ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٩١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٢٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٥٤ .

(٣٤) سقط من الأصل .

(٣٥) فى ١ ، م : « ودام » .

(٣٦) تقدم من حديث عائشة فى ٢ / ٥٦٣ ، ٥٦٦ .

باب صلاة العيدين

الأصل في صلاة العيد الكتاب والسنة والإجماع ؛ أمّا الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ ^(٣٧) . المشهور في التفسير أن المراد بذلك صلاة العيد . وأمّا السنة فثبت بالتواتر أن رسول الله ﷺ كان يصلي صلاة العيدين . قال ابن عباس : شهدت صلاة الفطر مع رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، فكلهم يصليها قبل الخطبة . وعنه ، أن النبي ﷺ صلى العيد بغير أذان ولا إقامة . متفق عليهما ^(٣٨) . وأجمع المسلمون على صلاة العيدين . وصلاة العيد فرض على الكفاية ، في ظاهر المذهب ، إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقي ، وإن اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم الإمام . وبه قال بعض أصحاب الشافعي . وقال أبو حنيفة : هي واجبة على الأعيان ، وليست فرضاً ، لأنها صلاة شرعت لها الخطبة ، فكانت واجبة على الأعيان وليست فرضاً ^(٣٩) . كالجمعة . وقال ابن / ٢٠٢/٢ ظ

أبي موسى : قيل إنها سنة مؤكدة غير واجبة . وبه قال مالك ، وأكثر أصحاب الشافعي ؛ لقول رسول الله ﷺ للأعرابي حين ذكر خمس صلوات قال : هل

(٣٧) سورة الكوثر ٢ .

(٣٨) الأول أخرجه البخاري ، في : باب الخطبة بعد العيد ، وباب موعظة الإمام النساء يوم العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : تفسير سورة الممتحنة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٢ / ٢٣ ، ٢٧ ، ٦ / ١٨٧ ، ١٨٨ . ومسلم ، في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ترك الأذان في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . والدارمي ، في : باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٣١ .

والثاني بهذا السياق عن ابن عباس ليس عند البخاري ولا مسلم . انظر فتح الباري ٢ / ٤٥٢ . وأخرجه أبو داود ، في : باب ترك الأذان في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ .

(٣٩-٣٩) سقط من : الأصل .

عَلَى غَيْرُهُنَّ ؟ قَالَ : « لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ »^(٤٠) . وقوله عليه السَّلام : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ^(٤١) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ^(٤٢) » . الْحَدِيثُ^(٤٣) . وَلِأَنَّهَا صَلَاةُ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ لَمْ يُشْرَعْ لَهَا أَذَانٌ ، فَلَمْ تَجِبْ ابْتِدَاءً بِالشَّرْعِ ، كَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَالْكُسُوفِ . ثُمَّ اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا امْتَنَعَ جَمِيعُ النَّاسِ مِنْ فِعْلِهَا قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهَا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يُقَاتِلُهُمْ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ ، أَنَّهَا لَا يُشْرَعُ لَهَا الْأَذَانُ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْأَعْيَانِ ، كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَلِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَمَنْ وَافَقَهُ يَقْتَضِي نَفْيَ وَجُوبِ صَلَاةِ سِوَى الْخَمْسِ ، وَإِنَّمَا خُولِفَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَنْ صَلَّى مَعَهُ ، فَيَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ وَجَبَتْ عَلَى الْأَعْيَانِ لَوَجَبَتْ خُطْبَتُهَا ، وَوَجَبَ اسْتِمَاعُهَا كَالْجُمُعَةِ . وَلَنَا ، عَلَى وَجُوبِهَا فِي الْجُمُعَةِ ، أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا ، يَقُولُهُ : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ . وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، وَمُدَاوَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فِعْلِهَا ، وَهَذَا دَلِيلُ الْوُجُوبِ . وَلِأَنَّهَا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، فَكَانَتْ وَاجِبَةً كَالْجُمُعَةِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِبْ لَمْ يَجِبْ قِتَالُ تَارِكِيهَا^(٤٤) ، كَسَائِرِ السُّنَنِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْقِتَالَ عُقُوبَةٌ لَا تَتَوَجَّهُ إِلَى تَارِكٍ مَذْذُوبٍ كَالْقِتْلِ وَالضَّرْبِ . فَأَمَّا حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا تَلْزُمُهُمُ الْجُمُعَةُ ، لِعَدَمِ الْاسْتِيطَانِ ، فَالْعِيدُ أَوْلَى . وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مَخْصُوصٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا صَرَّحَ بِوُجُوبِ الْخَمْسِ ، وَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ ، لِتَأْكِيدِهَا^(٤٥) وَوُجُوبِهَا عَلَى الْأَعْيَانِ ، وَوُجُوبِهَا عَلَى الدَّوَامِ ، وَتَكَرُّرِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَغَيْرِهَا يَجِبُ نَادِرًا وَلِعَارِضٍ ، كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَالْمَنْدُورَةِ وَالصَّلَاةِ

(٤٠) تقدم تخريجه في ٧ / ٢ .

(٤١-٤٢) سقط من : ١ ، م .

(٤٢) تقدم تخريجه في ٧ / ٢ .

(٤٣) في الأصل : « تاركها » .

(٤٤) في ١ ، م : « لتأكيدا » .

المُخْتَلَف فيها ، فلم يَذْكُرْها ، وقياسُهم لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ كَوْنَهَا ذاتُ رُكُوعٍ
وَسُجُودٍ لا أثرَ له ، بِدَلِيلِ أَنَّ التَّوَافِلَ كُلَّهَا فيها رُكُوعٌ وَسُجُودٌ ، وهى غيرُ واجِبَةٍ ،
فَيَجِبُ حَذْفُ هذا الوَصْفِ ، لِعَدَمِ أثرِهِ ، ثم يَنْقُضُ قِيَاسُهم / بِصَلَاةِ الجِنَازَةِ ،
وَيَنْتَقِضُ على كُلِّ حَالٍ بِالْمَنْدُورَةِ .

٢٩٨ - مسألة ؛ قال : (وَيُظْهِرُونَ التَّكْبِيرَ فِي لَيَالِي الْعِيدَيْنِ ، وَهُوَ فِي
الْفِطْرِ آكَدُ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ
وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١))

وجملته أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ إِظْهَارُ التَّكْبِيرِ فِي لَيْلَتَي الْعِيدَيْنِ فِي مَسَاجِدِهِمْ
وَمَنَازِلِهِمْ وَطُرُقِهِمْ ، مُسَافِرِينَ كَانُوا أَوْ مُقِيمِينَ ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ . قال بعضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِهَا : لِتُكْمِلُوا عِدَّةَ رَمَضَانَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عِنْدَ إِكْمَالِهِ عَلَى مَا
هَدَاكُمْ . ومعنى إِظْهَارِ التَّكْبِيرِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ ، وَاسْتِحْبَابُ ذَلِكَ لما فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ
شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ ، وَتَذْكِيرِ الْغَيْرِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ ^(٢) بِمِنًى ، يَسْمَعُهُ أَهْلُ
الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنَى تَكْبِيرًا ^(٣) . قال أَحْمَدُ :
كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ جَمِيعًا ، وَيُعْجِبُنَا ذَلِكَ . وَاخْتَصَّ الْفِطْرُ بِمَزِيدِ
تَأْكِيدٍ ؛ لِوُرُودِ النَّصِّ فِيهِ ، وَلَيْسَ التَّكْبِيرُ وَاجِبًا . وقال دَاوُدُ : هُوَ وَاجِبٌ فِي
الْفِطْرِ ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَكْبِيرٌ فِي عِيدٍ ، فَأَشْبَهَ تَكْبِيرَ الْأَضْحَى ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْوُجُوبِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِنَ الشَّرْعِ إِجْبَاؤُهُ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَالْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا
أَمْرٌ ، إِنَّمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِرَادَتِهِ ، فَقَالَ : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ

(١) سورة البقرة ١٨٥ .

(٢) في ١ ، م : « فتية » تصحيف .

(٣) أخرجه البخارى معلقًا ، في : باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ، من كتاب العيدين . صحيح
البخارى ٢ / ٢٥ ، وسياقه أخصر من هذا . وقال ابن حجر : وصله ابن المنذر والفاكهى في أخبار مكة .
فتح البارى ٢ / ٤٦٢ .

الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴿٤﴾ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبَّرَ فِي طَرِيقِ الْعِيدِ ، وَيَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ . قال ابن أبي موسى : يُكَبَّرُ النَّاسُ فِي خُرُوجِهِمْ مِنْ مَنَازِلِهِمْ لِصَلَاتِي الْعِيدَيْنِ جَهْرًا ، حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامُ الْمُصَلِّي ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي حُطْبَتِهِ ، وَيُنْصِتُونَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ . قال سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْعِيدِ كَبَّرَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلِّي^(٤) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ .

فصل : قال القاضي : التَّكْبِيرُ فِي الْأَضْحَى مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ ؛ فَاَلْمُقَيَّدُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ . وَالْمُطْلَقُ فِي كُلِّ حَالٍ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ . / وَأَمَّا الْفِطْرُ فَمَسْنُونُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ ، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يُكَبَّرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَفِي الْأُخْرَى إِلَى فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ .

٢٩٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا أَصْبَحُوا تَطَهَّرُوا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالْغُسْلِ لِلْعِيدِ ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبِهِ قَالَ عُلْقَمَةُ ، وَعُرْوَةُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَأَبُو الزُّنَادِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْفَاكِيَةُ بْنُ سَعْدٍ^(١) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ

(٤) انظر ما يأتي في صفحة ٢٦٣ عن ابن عمر .

(١) الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري الأوسي الصحابي ، شهد صفين مع علي ، وقتل بها . أسد الغابة

يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى^(٢) . وَرَوَى أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَأَغْتَسِلُوا ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣) . فَعَلَّلَ^(٤) هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِكَوْنِ^(٥) الْجُمُعَةِ عِيدًا . وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهِ لِلصَّلَاةِ ، فَاسْتَحَبَّ الْغُسْلُ فِيهِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْوُضْوءِ أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ فِيهَا ، فَغَيْرُهَا أَوْلَى .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَظَّفَ ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَتَسَوَّكَ ،
 كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجُمُعَةِ ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ : وَجَدَ عُمَرُ
 حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ فِي السُّوقِ ، فَأَخَذَهَا ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ
 اللَّهِ ، ابْتِغِ هَذِهِ تَتَجَمَّلُ بِهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَالْوَفْدِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ
 مَنْ لَا خَلْقَ لَهُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّجَمُّلَ عِنْدَهُمْ فِي هَذِهِ
 الْمَوَاضِعِ كَانَ مَشْهُورًا . وَرَوَى ابْنُ^(٧) عَبْدِ الْبَرِّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ كَانَ يَقِيمُ وَيَلْبَسُ بُرْدَهُ^(٨) الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ . [وَ^(٩)] بِإِسْنَادِهِ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ فِي الْعِيدَيْنِ بُرْدَةً / حَبْرَةً^(١٠) .

٢٠٤/٢ و

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْهُمَا ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِسْنَادِ فِي الْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ
 مَاجَهَ ٤١٧ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ الْفَاكِهِ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٨ / ٤ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٣٩ .

(٤-٤) فِي ١ ، م : « فَعَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَكُونُ » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجَمُّلِ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ ، وَفِي : بَابِ التَّجَمُّلِ لِلْوُفُودِ ،
 مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٨٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِثْنَاءِ
 الذَّهَبِ إلخ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٦٣٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ اللَّيَاسِ
 لِلْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٤٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الزِّينَةِ لِلْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ
 الْعِيدَيْنِ . الْمَجْتَبَى ٣ / ١٤٧ ، ١٤٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥١ ،
 ٦٨ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٤٦ .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٧) تَكْمِلَةٌ لَازِمَةٌ .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، فِي : بَابِ الزِّينَةِ لِلْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ =

وبإسناده عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَوْبَانِ سِوَى ثَوْبَيْ مَهْنَتِهِ ^(٩) لِجُمُعَتِهِ وَعِيدِهِ » ^(١٠) . وقال مالك : سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ فِي كُلِّ عِيدٍ ، وَالْإِمَامُ بِذَلِكَ أَحَقُّ ؛ لِأَنَّهُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِهِمْ ، إِلَّا أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْخُرُوجُ فِي ثِيَابٍ اعْتِكَافِهِ ، لِيَبْقَى عَلَيْهِ أَثَرُ الْعِبَادَةِ وَالنُّسْلِكِ . وقال أحمد ، فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ : طَاوُسٌ كَانَ يَأْمُرُ بِزَيْنَةِ الثِّيَابِ ، وَعَطَاءٌ قَالَ : هُوَ يَوْمُ التَّخَشُّعِ . وَأَسْتَحْسِنُهُمَا جَمِيعًا . وَذَكَرَ اسْتِحْبَابَ خُرُوجِهِ فِي ثِيَابٍ اعْتِكَافِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فصل : وَوَقْتُ الْغُسْلِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، لِقَوْلِهِ :
« فَإِذَا أَصْبَحُوا تَطَهَّرُوا » . قال القاضي ، وَالْآمِدِيُّ : إِنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يُصِبْ سُنَّةَ الْاِغْتِسَالِ ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَ الصَّلَاةَ فِي الْيَوْمِ ، فَلَمْ يَجْزْ قَبْلَ الْفَجْرِ ، كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْعِيدِ أَضْيَقُ مِنْ وَقْتِ الْجُمُعَةِ ، فَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفَجْرِ رَبَّمَا فَاتَ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّنْظِيفُ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْغُسْلِ فِي اللَّيْلِ ، لِقُرْبِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ ، لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَيَكُونَ أَبْلَغُ فِي النَّظَافَةِ ، لِقُرْبِهِ مِنَ الصَّلَاةِ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « تَطَهَّرُوا » لَمْ يَخْصَّ بِهِ الْغُسْلُ ، بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْوُضُوءِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِمَا بَعْدَ الْفَجْرِ .

٣٠٠ - مسألة ؛ قال : (وَأَكُلُوا إِنْ كَانَ فِطْرًا)

السُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ .

= العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٠ . وعزاه الزيلعي للطبراني في الأوسط عن ابن عباس بلفظ : « بردة حمراء » . نصب الراية ٢ / ٢٠٩ .

(٩) المهنة ؛ بالفتح والكسر والتحريك وكلمة : الحذق بالخدمة والعمل .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم علي ، وابن عباس ، والشافعي ، وغيرهم ، لا تعلم فيه خلافا . قال أنس : كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات . رواه البخاري^(١) . وفي رواية استشهد بها : « وَيَأْكُلُهُنَّ »^(٢) وَتَرًا وَرَوَى عن بُرَيْدَةَ ، قال : كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي . رواه الأثرم ، والترمذي^(٣) ، / وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ : « حَتَّى يُضْحَى » . وَلأنَّ يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمٌ حَرُمَ فِيهِ الصَّيَامُ عَقِبَ وَجُوبِهِ ، فَاسْتَحَبَّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ ، لِإِظْهَارِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ فِي الْفِطْرِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ ، وَالْأُضْحَى بِخِلَافِهِ . وَلأنَّ فِي الْأُضْحَى شَرَعَ الْأُضْحِيَّةَ ، وَالْأَكْلَ مِنْهَا ، فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ فِطْرُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا . قَالَ أَحْمَدُ : وَالْأُضْحَى لَا يَأْكُلُ فِيهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِذَا كَانَ لَهُ ذَبْحٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْ ذَبِيحَتِهِ^(٤) ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَبْحٌ لَمْ يُبَالِ أَنْ يَأْكُلَ .

فصل : والمستحب أن يفطر على التمر ؛ لأن النبي ﷺ كان يفطر عليه ، وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا ، ^(٥) لقول أنس : وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا . **ولأن الله تعالى وتر يحب الوتر ، ولأن الصائم يستحب له الفطر كذلك .**

(١) في : باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٨ ، بدون الزيادة الأخيرة .

(٢) في م : « وَيَأْكُلْنَ » خطأ .

(٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٨ . والدارمي ، في : باب في الأكل قبل الخروج يوم العيد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٦٠ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٥ . والبيهقي ، في : باب يترك الأكل يوم النحر حتى يرجع ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٣ . (٥-٥) سقط من : ١ . وتقدم الحديث منذ قليل .

٣٠١ - مسألة ؛ قال : (ثم غَدُوا إِلَى الْمُصَلَّى ، مُظْهِرِينَ لِلتَّكْبِيرِ)

السُّنَّةُ أَنْ يُصَلَّى الْعِيدَ فِي الْمُصَلَّى ، أَمَرَ بِذَلِكَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وَأَسْتَحْسَنَهُ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنْ
الشَّافِعِيِّ : إِنْ كَانَ مَسْجِدُ الْبَلَدِ وَاسِعًا ، فَالصَّلَاةُ فِيهِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ خَيْرُ الْبَقَاعِ
وَأَطْهَرُهَا ، وَلِذَلِكَ يُصَلَّى أَهْلُ مَكَّةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
يَخْرُجُ إِلَى الْمُصَلَّى وَيَدْعُو مَسْجِدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَا يَتْرُكُ النَّبِيُّ ﷺ
الْأَفْضَلَ مَعَ قُرْبِهِ ، وَيَتَكَلَّفُ فِعْلَ النَّاقِصِ مَعَ بُعْدِهِ ، وَلَا يَشْرَعُ لِأَمَّتِهِ تَرْكُ
الْفَضَائِلِ ، وَلَئِنَّا قَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ
بِهِ هُوَ النَّاقِصُ ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ الْكَامِلُ ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الْعِيدَ
بِمَسْجِدِهِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ، وَلَئِنْ هَذَا إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّ النَّاسَ فِي كُلِّ عَصْرِ
وَمِصْرٍ يَخْرُجُونَ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَيُصَلُّونَ الْعِيدَ فِي الْمُصَلَّى ، مَعَ سَعَةِ الْمَسْجِدِ
وَضِيقِهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي الْمُصَلَّى مَعَ شَرَفِ مَسْجِدِهِ ، وَصَلَاةُ النَّفْلِ فِي
الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ شَرَفِهِ ، وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، / أَنَّهُ
قِيلَ لَهُ : قَدْ اجْتَمَعَ فِي الْمَسْجِدِ ضَعْفَاءُ النَّاسِ وَعُجَمَاءُ النَّاسِ فَلَوْ صَلَّيْتَ بِهِمْ فِي
الْمَسْجِدِ ؟ فَقَالَ : أَخَالِفُ السُّنَّةَ إِذَا ، وَلَكِنْ نَخْرُجُ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَأَسْتَخْلِفُ مَنْ
يُصَلِّي بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعًا^(١) .

و ٢٠٥/٢

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ أَنْ يُخْلِفَ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي
الْمَسْجِدِ ، كَمَا فَعَلَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَارَوَى هُزَيْلُ بْنُ شَرْحَبِيلَ^(٢) ، قَالَ :
قِيلَ لِعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ أَمَرْتُ رَجُلًا يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ هَوْنًا فِي الْمَسْجِدِ
الْأَكْبَرِ ؟ قَالَ : إِنْ أَمَرْتُ رَجُلًا يُصَلِّي أَمْرُهُ أَنْ يُصَلِّي بِهِمْ^(٣) أَرْبَعًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٤) .

(١) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٣ / ٣١٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٤ .

(٢) هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي الأعمى ، تابعي ثقة . انظر تهذيب التهذيب ١١ / ٣١ .

(٣) في ١ ، م : « لهم » .

(٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٤ .

وَرَوَى أَنَّهُ اسْتَخْلَفَ أَبَا مَسْعُودٍ ، فَصَلَّى بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ .

فصل : وإن كان عُذْرٌ يَمْنَعُ الْخُرُوجَ ، مِنْ مَطَرٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، صَلَّوْا فِي الْجَامِعِ ، كَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٥) .

فصل : يُسْتَحَبُّ التَّبَكُّيرُ إِلَى الْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَّا الْإِمَامَ ؛ فَإِنَّهُ يَتَأَخَّرُ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦) . وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يُنْتَظَرُ وَلَا يُنْتَظَرُ ، وَلَوْ جَاءَ إِلَى الْمُصَلَّى وَقَعَدَ فِي مَكَانٍ مُسْتَتِرٍ عَنِ النَّاسِ ، فَلَا بَأْسَ . قَالَ مَالِكٌ : مَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ مِنْ مَنْزِلِهِ قَدَرًا مَا يَبْلُغُ مُصَلَّاهُ ، وَقَدْ حَلَّتِ الصَّلَاةُ ، فَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّبَكُّيرُ ، وَالذُّنُوءُ مِنَ الْإِمَامِ . لِيَحْصُلَ لَهُ أَجْرُ التَّبَكُّيرِ ، وَانْتَظَارِ الصَّلَاةِ ، وَالذُّنُوءُ مِنَ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ تَحْطِئَ رِقَابِ النَّاسِ ، وَلَا أَذَى أَحَدٍ . قَالَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ : كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ^(٧) يُصَلِّيَانِ الْفَجْرَ يَوْمَ الْعِيدِ ، وَعَلَيْهِمَا ثِيَابُهُمَا ، ثُمَّ يَتَدَفَعَانِ إِلَى الْجَبَائِثِ ، أَحَدُهُمَا يُكَبِّرُ ، وَالْآخَرُ يُهَلِّلُ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَخْرُجُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب يصلي بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٦ .

(٦) في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٥ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الخروج إلى المصلي بغير منبر ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢٢ . والنسائي ، في : باب استقبال الإمام الناس بوجهه في الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٩ .

(٧) أبو الوليد عبد الله بن معقل بن مقرن المزني الكوفي ، ثقة من خيار التابعين ، توفي سنة بضع وثمانين بالبصرة . تهذيب التهذيب ٦ / ٤٠ ، ٤١ .

فصل : وَاسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ ، كَمَا

ظ ٢٠٥/٢ ذَكَرْنَا فِي الْجُمُعَةِ . وَمِمَّنْ اسْتَحَبَّ الْمَشْيَ / عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالنَّحَعِيُّ ،

والتَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْكَبْ فِي عِيدٍ وَلَا

جِنَازَةٍ^(٨) . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا ، وَيَرْجِعُ

مَاشِيًا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٩) . وَقَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ السَّيِّئُ أَنْ يَأْتِيَ الْعِيدَ

مَاشِيًا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١٠) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ ، وَكَانَ

مَكَانُهُ بَعِيدًا فَرَكَبَ ، فَلَا بَأْسَ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : نَحْنُ نَمْشِي وَمَكَانُنَا قَرِيبٌ ،

وَإِنْ بَعُدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَرْكَبَ . قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ

مُسْلِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْرٍ^(١١) ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى الْمِنْبَرِ

يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَقُولُ : إِنْ الْفِطْرَ غَدًا ، فَأَمْشُوا إِلَى مُصَلَّائِكُمْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُفْعَلُ ،

وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَلْيَرْكَبْ ، فَإِذَا جَاءَ الْمَدِينَةَ فَلْيَمْشِ إِلَى الْمُصَلَّى

فصل : وَيُكَبِّرُ فِي طَرِيقِ الْعِيدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ

الْخِرَقِيِّ : « مُظْهِرِينَ لِلتَّكْبِيرِ » . قَالَ أَحْمَدُ : يُكَبِّرُ جَهْرًا إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى

يَأْتِيَ الْمُصَلَّى . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي رُهِمٍ^(١٢) ،

وَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ

وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ . وَفَعَلَهُ النَّحَعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى .

وَبِهِ قَالَ الْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو

حَنِيفَةَ : يُكَبِّرُ يَوْمَ الْأَضْحَى ، وَلَا يُكَبِّرُ يَوْمَ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ التَّكْبِيرَ

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٨ .

(٩) في : باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١١ .

(١٠) في : باب ما جاء في المشي إلى العيد ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٢ .

(١١) في ١ ، م : « زبير » خطأ . وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥ / ٣٥٠ .

(١٢) أبو رهم كلثوم بن الحصين بن عبيد الغفاري الصحافي ، أسلم بعد قدوم النبي ﷺ إلى المدينة . أسد الغابة

٤ / ٤٩٣ .

يَوْمَ الْفِطْرِ، فقال: ما شأنُ النَّاسِ؟ فَقِيلَ: يُكَبِّرُونَ. فقال: أَمَجَانِينَ النَّاسُ^(١٣)؟
 وقال إبراهيمُ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْحَوَاكُونَ. ولنا، أَنَّهُ فَعَلَ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَوْلُهُمْ. قال نافعُ: كان ابنُ عمرَ يُكَبِّرُ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْأَضْحَى
 وَالْفِطْرِ، وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ^(١٤). وقال أبو جَمِيلَةَ^(١٥): رَأَيْتُ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ، خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَبِّرُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجَبَانَةِ^(١٦). فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ
 فَكَانَ يَقُولُ: يُكَبِّرُونَ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا يُكَبِّرُونَ وَحْدَهُمْ. وهذا خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ.
 وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى؛ لَمَّا ذَكَرْنَا عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ / ٢٠٦/٢ و
 وَغَيْرِهِ. قال الأثرُمُ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى، أَوْ
 حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ؟ قال: حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى. وقال القاضي: فِيهِ رِوَايَةٌ
 أُخْرَى: حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ.

فصل: ولا بأسَ بِخُرُوجِ النِّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى. وقال ابنُ حامِدٍ:
 يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ. وَقَدَرُوهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: حَقٌّ عَلَى كُلِّ
 ذَاتِ نِطَاقٍ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدَيْنِ^(١٧). وكان ابنُ عمرَ يُخْرِجُ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْ أَهْلِهِ
 فِي الْعِيدَيْنِ^(١٨). وَرَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب في التكبير إذا خرج إلى العيد، من كتاب الصلوات. مصنف ابن أبي شيبة ١٦٥ / ٢.

(١٤) أخرجه الدارقطني، في: أول كتاب العيدين. سنن الدارقطني ٤٥ / ٢. والبيهقي، في: باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر... إلخ، من كتاب صلاة العيدين. السنن الكبرى ٢٧٩ / ٣.

(١٥) أبو جميلة ميسرة بن يعقوب الطهوي الكوفي، صاحب راية علي، ثقة. تهذيب التهذيب ٣٨٧ / ١٠.

(١٦) أخرجه الدارقطني، في: أول كتاب العيدين. سنن الدارقطني ٤٤ / ٢.

(١٧) أخرجه عنهما ابن أبي شيبة، في: باب من رخص في خروج النساء إلى العيدين، من كتاب الصلوات. مصنف ابن أبي شيبة ١٨٢ / ٢.

(١٨) أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب من رخص في خروج النساء إلى العيدين، من كتاب الصلوات. مصنف ابن أبي شيبة ١٨٢ / ٢.

الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ؛ الْعَوَاتِقُ ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ ، وَيَسْهَدْنَ الْخَيْرَ ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ حَدَّثَنَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ ؟ قَالَ : « لَتَلْبِسْنَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٩) . وَهَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ، قَالَتْ : كُنَّا ^(٢٠) نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ ، حَتَّى نَخْرُجَ الْبِكْرُ مِنْ خَدْرِهَا ، وَحَتَّى يَخْرُجَ الْحَيْضُ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ ، فَيُكَبِّرَنَّ بِتَكْبِيرِهِمْ ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ ^(٢١) وَطُهْرَتَهُ . وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ ، فَسَلَّمَ ، فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُنَّ ، وَأَمَرْنَا بِالْعِيدَيْنِ أَنْ نَخْرُجَ فِيهِمَا الْحَيْضُ وَالْعُتْقُ ^(٢٢) ، وَلَا جُمُعَةٌ عَلَيْنَا ، وَنَهَانَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٣) . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ

(١٩) أخرجه البخاري ، في : باب شهود الحائض العيدين إلخ ، من كتاب الحيض ، وفي : باب وجوب الصلاة في الثياب ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب التكبير أيام منى ... إلخ ، وباب خروج النساء والحيض إلى المصلى ، وباب اعتزال الحيض المصلى ، وباب إذا لم يكن لها جلباب في العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب تقضي الحائض المناسك ... إلخ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١ / ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٦ . ومسلم ، في : باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين ... إلخ ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٥ ، ٦٠٦ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٩ ، ١٠ . والنسائي ، في : باب شهود الحيض العيدين ودعوة المسلمين ، من كتاب الحيض ، وفي : باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين ، وباب اعتزال الحيض مصلى الناس ، من كتاب العيدين . المجتبى ١ / ١٥٩ ، ٣ / ١٤٧ . والدارمي ، في : باب خروج النساء في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٤٠٩ / ٦ .

(٢٠-٢١) سقط من : الأصل .

(٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) العتق : جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة ، أو التي قاربت البلوغ .

(٢٣) في : باب خروج النساء في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٠ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٥ .

أحمد أن ذلك جائز غير مُستحب . وكرهه النَّحَعِيُّ ، ويحى الأنصارى ، وقال : لا نعرف خروج المرأة في العيدين عندنا . وكرهه سُفيان ، وابن المبارك . ورخص أهل الرأي للمرأة الكبيرة ، وكرهوه للشابة ؛ لما في خروجهن من الفتنة ، وقول عائشة ، رضي الله عنها : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد ، كما منعت / نساء بنى إسرائيل^(٢٤) . وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، وقول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها ، ولا شك بأن تلك يكره لها الخروج ، وإنما يستحب لهن الخروج غير متطيبات ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة ، ولا يخرجن في ثياب البذلة ؛ لقول رسول الله ﷺ : « وليخرجن ثياباً »^(٢٥) . ولا يخالطن الرجال ،^(٢٦) بل يكن ناحية منهم^(٢٦) .

٣٠٢ - مسألة ؛ قال : (فإذا حلت الصلاة ، تقدم الإمام فصلى بهم ركعتين)

لا خلاف بين أهل العلم في أن صلاة العيد مع الإمام ركعتان ، وفيما تواتر عن النبي ﷺ أنه صلى العيد ركعتين ، وفعله الأئمة بعده إلى عصرنا ، لم نعلم أحداً فعل غير ذلك ، ولا خالف فيه ، وقد قال عمر ، رضي الله عنه : صلاة العيد ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ ، وقد خاب من افتري^(١) . وقوله : « حلت الصلاة » يحتمل معنيين : أحدهما ، أن معناه إذا دخل وقتها ،

(٢٤) أخرجه البخارى ، في : باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١ / ٢١٩ . ومسلم ، في : باب خروج النساء إلى المساجد ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٢٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ، من كتاب القبلة . الموطأ ١ / ١٩٨ . وذكره الترمذى ، في : باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠ .

(٢٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩ .

(٢٦-٢٦) سقط من : ١ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥ .

والصلاة هاهنا صلاة العيد ، وحلّت من الحُلُول كَقَوْلِهِمْ : حَلَّ الدِّينُ . إذا جاءَ أجله . والثاني ، مَعْنَاهُ إذا أُيِّحَت الصلاة . يَعْنِي النَّافِلَةَ ، وَمَعْنَاهُ إذا خَرَجَ وَقْتُ النَّهْيِ ، وهو إذا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَيْدٌ^(٢) رُمُحٌ ، وحلّت من الحِلِّ وهو الإباحة ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ﴾^(٣) . وهذا المَعْنَى أَحْسَنُ ، لِأَنَّ فِيهِ تَفْسِيرًا لَوَقْتِهَا ، وَتَعْرِيفًا لَهُ بِالْوَقْتِ الَّذِي عُرِفَ فِي مَكَانٍ آخَرَ . وعلى القول الأول ليس فيه بَيَانٌ لَوَقْتِهَا ، فعلى هذا يكون وَقْتُهَا من حين تَرْتَفِعُ الشَّمْسُ قَيْدٌ رُمُحٌ ، إلى أن يَقُومَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ، وذلك ما بين وَقْتِي النَّهْيِ عن صلاة النَّافِلَةِ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : أَوَّلُ وَقْتِهَا إذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؛ لما رَوَى يَزِيدُ بنُ حُمَيْرٍ ، قال : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ بُسَيْرٍ ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أو أَضْحَى ، فَأُتِيَ بِإِطَاءِ الْإِمَامِ ، وقال : إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ . / وذلك حِينَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٤) . وَلَنَا ، ما رَوَى عُقْبَةُ بنُ عَامِرٍ ، قال : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ^(٥) . ولأنَّه وَقْتُ نُهْيٍ عن الصلاة فيه ، فلم يَكُنْ وَقْتُاً لِلْعِيدِ ، كَقَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُ لَمْ يُصَلُّوا حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَفْعَلَ^(٦) إِلَّا الْأَفْضَلَ وَالْأَوَّلَى ، وَلَوْ كَانَ لَهَا وَقْتُ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَكَانَ تَقْيِيدُهُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ تَحَكُّمًا بغيرِ نَصٍّ ولا مَعْنَى نَصٍّ ، ولا يَجُوزُ التَّوَقُّيْتُ بِالتَّحَكُّمِ . وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُسَيْرٍ ، فَإِنَّهُ أَنْكَرَ إِطَاءَ الْإِمَامِ عن وَقْتِهَا الْمُجْمَعِ

(٢) قيد رُمح : قدر رُمح .

(٣) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب وقت الخروج إلى العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٥٦ . وابن

ماجه ، في : باب وقت صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٨ .

(٥) تقدم تخريجه في ٢ / ٥١٤ .

(٦) في ١ ، م : « يفعل » .

عليه ، فإنه لو حُمِلَ على غيرِ هذا لم يَكُنْ ذلك إِبْطَاءً ، ولا جَارَ إِنْكَارُهُ ، ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ ذلك على أن النَّبِيَّ ﷺ كان يَفْعَلُ ذلك في وَقْتِ النَّهْيِ ؛ لأنه مَكْرُوهٌ بالاتِّفَاقِ على أن الأَفْضَلَ خِلَافُهُ ، ولم يكن النَّبِيُّ ﷺ لِيُدَاوِمَ على المَكْرُوهِ ولا المَفْضُولِ ، ولو كان يُدَاوِمُ على الصلاةِ فيه ، لَوَجِبَ أن يكونَ هو الأَفْضَلُ والأوْلَى ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ على ما ذَكَرْنَا .

فصل : وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الْأَضْحَى لِتَسْبِيحِ وَقْتِ التَّضَحِّيَةِ ^(٧) ، وتأخيرُ الفِطْرِ لِتَسْبِيحِ وَقْتِ إخراجِ صَدَقَةِ الفِطْرِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، ولا أَعْلَمُ فيه خِلَافًا . وقد رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إلى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ : « أَنْ أُخَّرَ صَلَاةُ الفِطْرِ ، وَعَجَّلَ صَلَاةُ الْأَضْحَى » ^(٨) . ولأنَّ لِكُلِّ عِيدٍ وَظِيفَةً ، فَوَظِيفَةُ الفِطْرِ إخراجُ الفِطْرِ ^(٩) ، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَوَظِيفَةُ الْأَضْحَى التَّضَحِّيَةُ ، وَوَقْتُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وفي تأخيرِ الفِطْرِ وتَقْدِيمِ الْأَضْحَى تَوْسِيعٌ لَوَظِيفَةٍ كُلِّ مِنْهُمَا .

٣٠٣ - مسألة ؛ قال : (بَلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٌ)

ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ ^(١) الزُّبَيْرِ أَنَّهُ أَذَّنَ وَأَقَامَ . / وَقِيلَ : أَوَّلُ مَنْ أَذَّنَ فِي الْعِيدِ ابْنُ زَيْيَادٍ . وهذا دَلِيلٌ على انْتِقَادِ الإجماعِ قَبْلَهُ ، على أَنَّهُ لا يُسَنُّ لها أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ . وبه قال ^(٢) مالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وقد ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُصَلِّي العِيدَ بَلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى العِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ .

(٧) في ١ : « الضحية » .

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب الغدو إلى العيدين ، من كتاب صلاة العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٨٢ .

(٩) في ١ ، م : « المفطرة » .

والمفطرة على الحذف ، أى زكاة الفطرة ، وهى البدن . المصباح المنير .

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) في ١ ، م : « يقول » .

وعن جابر مثله . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٣) . وقال جابر بن سمرّة : صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ العِيدَ غيرَ مرّةٍ ولا مرّتين ، بلا أَذَانٍ ولا إِقَامَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤) . وعن عطاء ، قال : أَخْبَرَنِي جَابِرٌ أَنَّ لَا أَذَانَ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ^(٥) يَخْرُجُ الْإِمَامُ ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ ، وَلَا إِقَامَةٌ ، وَلَا نِدَاءٌ ، وَلَا شَيْءٌ ، لَا^(٦) نِدَاءٌ يَوْمَئِذٍ وَلَا إِقَامَةٌ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٧) . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : يُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ . وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ .

٣٠٤ - مسألة ؛ قال : (وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةً ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ)

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ يُشْرَعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَأَنَّهُ يُسَنُّ الْجَهْرُ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ فِي الْعِيدَيْنِ أَسْمَعَ مَنْ يَلِيهِ ، وَلَمْ يَجْهَرْ ذَلِكَ الْجَهْرَ^(١) . وقال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ ، وَفِي إِخْبَارٍ مِنْ أَخْبَرَ بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ

(٣) حديث ابن عباس تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٣ . وأما حديث جابر بهذا اللفظ فليس عند البخاري وانظر فتح الباري ٢ / ٤٥٢ . وأخرجه مسلم ، في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ، من أبواب العيدين . غارضة الأحوذى ٣ / ٤ . والدارمي ، في : باب صلاة العيدين بلا أذان ولا إقامة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٤) في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ترك الأذان في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ، من أبواب العيدين . غارضة الأحوذى ٣ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٩١ ، ٩٨ . (٥) في الأصل : « حتى » .

(٦) في ١ ، م : « ولا » .

(٧) في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٤ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في رفع الصوت بالقراءة في العيدين ، من كتاب الصلوات . مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٠ .

ﷺ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ ، وَلَأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْجُمُعَةُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأَوَّلَى بِ ﴿ سَبِّحْ ﴾ ^(٢) ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْغَاشِيَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، وَ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ . وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، فَقَرَأُ بِهِمَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْرَأُ بِ ﴿ قَ ﴾ وَ ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ ^(٤) . لَمَّا رَوَى أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ : مَاذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ بِ ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ ، وَ ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ ^(٥) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٥) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوقَّتٌ ^(٦) . وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ مِنَ الْمَفْصَلِ . وَمَهُمَا قَرَأَ بِهِ أَجْزَأَهُ ، وَكَانَ حَسَنًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَمِلَ بِهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ ، وَلَئِنْ فِي ﴿ سَبِّحْ ﴾ الْحَثُّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَزَكَاةِ الْفِطْرِ . عَلَى مَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فِي

٢٠٨/٢ و

(٢) أَى سُورَةِ الْأَعْلَى .

(٣) فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٥٩٨ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٥٧ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ ، وَفِي : بَابِ ذِكْرِ الْإِخْتِلَافِ عَلَى التُّعْمَانَ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُجْتَبَى ٩٢ / ٣ ، ١٥٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٠٨ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ ، وَبَابِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٦٨ / ١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٧١ / ٤ ، ٢٧٣ ، ٣٧٦ .

(٤) أَى سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٥) فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٠٧ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٦٣ / ١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . الْمَوْطَأُ ١٨٠ / ١ .

(٦) فِي ١ ، م : « يَوْقَت » .

تفسير قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ ٧ ﴾ فاختصت الفضيلة بها ، كاختصاص الجمعة بسورتها .

فصل : وتكون القراءة بعد التكبير في الركعتين . نص عليه أحمد . ورؤي ذلك عن أبي هريرة ، وفقهاء المدينة السبعة ^(٨) ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، ومالك ، والشافعى ، والليث . وقد روى عن أحمد أنه يوالى بين القراءتين . ومعناه أنه ^(٩) يكبر في الأولى قبل القراءة ، وفي الثانية بعدها . اختارها أبو بكر . ورؤي ذلك عن ابن مسعود ، وحذيفة ، وأبي موسى ، وأبي مسعود البدرى ، والحسن ، وابن سيرين ، والثورى . وهو قول أصحاب الرأي ؛ لما روى عن أبي موسى ، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر تكبيرة على الجنازة . ويوالى بين القراءتين . رواه أبو داود ^(١٠) . ورؤي أبو عائشة ، جليس لأبي هريرة ، أن سعيد بن العاصي سأل أبا موسى وحذيفة : كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحى والفطر ؟ فقال أبو موسى : كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنازة . فقال حذيفة : صدق ^(١١) . ولنا ، ما روى كثير بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبى ﷺ كبر في العيدين ، في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة . رواه الأثرم ، وابن ماجه ، والترمذى ^(١٢) ، وقال : هو حديث حسن ، وهو أحسن حديث في

(٧) سورة الأعلى ١٤ ، ١٥ . ولم ترد الآية ١٥ في ١ ، م .

(٨) فقهاء المدينة السبعة هم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وسليمان بن يسار . طبقات الفقهاء للشيرازى ٥٧ - ٦١ .

(٩) في ١ ، م : « أن » .

(١٠) في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١٦ .

(١١) انظر تخريج الحديث السابق .

(١٢) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في التكبير في العيدين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٦ ، ٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . =

الباب . وعن عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ سَبْعًا وَخَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي / « الْمُسْنَدِ » ^(١٣) . وعن عبد الله بن عمرو قال : قال النَّبِيُّ ﷺ : « التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى ، وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلَيْهِمَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٤) ، وَالأَثَرُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٥) عَنْ سَعْدِ مُوْذِنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ . وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى ضَعِيفٌ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(١٥) وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ وَالْيَ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ وَالْيَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ ^(١٦) الرَّكْعَتَيْنِ لَا يُمْكِنُ الْمُؤَالَاةَ بَيْنَهُمَا ؛ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

٣٠٥ - مسألة ؛ قال : (وَيُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، مِنْهَا تَكْبِيرَةٌ الْإِفْتِاحِ)

قال أبو عبد الله : يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَلَا يَعْتَدُ بِتَكْبِيرَةِ الرَّكُوعِ ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا قِرَاءَةً ، وَيُكَبِّرُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَلَا يَعْتَدُ بِتَكْبِيرَةِ التُّهُوُضِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ فَهْرٍ الْمَدِينِيِّ السَّبْعِيَّةِ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْمُزَنِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَبُحَيِّ بْنِ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالُوا : يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

= سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٧ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٧٣ .
(١٣) المسند ٦ / ٦٥ .

(١٤) أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . ورواية ابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٧ .

(١٥) في معالم السنن ١ / ٢٥٢ .

(١٦) في ١ ، م : « قراء » .

وإسحاق ، إلا أنهم قالوا : يُكَبَّرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِاحِ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً ، سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِاحِ . (رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١) وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسٍ ، وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالتَّحَعِّي : يُكَبِّرُ سَبْعًا سَبْعًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ : فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى اللَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا . وَلَنَا ، أَحَادِيثُ كَثِيرٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، وَعَائِشَةُ ، الَّتِي قَدَّمْنَاهَا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ حَسَنًا ، أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْعِيدِ سَبْعًا فِي الْأُولَى ، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ . مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي وَقْدٍ ، وَعَمْرٍو بْنُ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ قَوِيٍّ وَلَا ضَعِيفٍ خِلَافُ هَذَا ، وَهُوَ أُولَى / مَا عَمِلَ بِهِ . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ الْمَعْرُوفِ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى سَبْعًا وَخَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَتَي الرُّكُوعِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٢) . وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى ضَعِيفٌ ، يَرَوِيهِ أَبُو عَائِشَةَ جَلِيسٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ .

٣٠٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي حَالِ تَكْبِيرِهِ حَسَبَ رَفْعِهِمَا مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ : لَا يَرْفَعُهُمَا فِيمَا عدا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهَا تَكْبِيرَاتٌ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَتْ تَكْبِيرَاتِ السُّجُودِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ

(١-١) سقط من : الأصل ، م .

وأخرجه بهذا اللفظ الدارقطني ، في : أول كتاب العيدين . سنن الدارقطني ٢ / ٤٦ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٧ .

التَّكْبِيرُ^(٣) . قال أحمدُ : أمَّا أنا فأرى أنَّ هذا الحديثَ يَدْخُلُ فيه هذا كُلُّهُ . وَرَوَى عن عمرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فِي الْجَنَازَةِ ، وَفِي الْعِيدِ . رَوَاهُ الْأَثَرُ^(٤) . وَلَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، وَلَا يُشَبِّهُ هَذَا تَكْبِيرُ^(٥) السُّجُودِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ يَقَعُ طَرَفَاها فِي حَالِ الْقِيَامِ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ تَكْبِيرَةِ الْاِفْتِتَاحِ .

٣٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُسْتَفْتَحُ فِي أَوَّلِهَا ، وَيُحَمَدُ اللَّهُ وَيُثْنَى عَلَيْهِ ، وَيُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ ، وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم . وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ . وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ سِوَى التَّكْبِيرَةِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا مِنَ السُّجُودِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ)

قوله : « يَسْتَفْتَحُ » . يَعْنِي يَدْعُو بِدُعَاءِ الْاِسْتِفْتَاكِ عَقِبَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الْاِسْتِفْتَاكِ بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ . اخْتَارَهَا الْحَلَّالُ وَصَاحِبُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِفْتَاكِ تَلِيهِ^(١) الْاِسْتِعَاذَةَ ، وَهِيَ قَبْلُ^(٢) الْقِرَاءَةِ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَتَعَوَّذُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ ؛ لِئَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَ الْاِسْتِفْتَاكِ وَالْاِسْتِعَاذَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْاِسْتِفْتَاكِ شُرْعٌ لِيَسْتَفْتَحَ بِهِ الصَّلَاةَ ، فَكَانَ فِي أَوَّلِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، / ٢٠٩/٢ ظ وَالْاِسْتِعَاذَةُ شُرْعٌ لِلْقِرَاءَةِ ، فَهِيَ تَابِعَةٌ لَهَا ، فَتَكُونُ عِنْدَ الْاِبْتِدَاءِ بِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٣) تقدم تخريجه في ٢ / ١٢٢ . من حديث أبي حميد .

(٤) وأخرجه البيهقي ، في : باب رفع اليدين في تكبير العيد ، من كتاب صلاة العيدين . المسنن الكبرى ٢٩٣ / ٣ .

(٥) في الأصل : « تكبيرات » .

(١) في الأصل : « يلي » .

(٢) في الأصل : « بعد » .

فقال حُذَيْفَةُ وَأَبُو مُوسَى : صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ . رَوَاهُ الْأَثَرُ ، فِي « سُنَنِه » ^(٨) .
 ولأنَّهَا تَكْبِيرَاتُ حَالِ الْقِيَامِ فَاسْتَحِبَّ أَنْ يَتَحَلَّلَهَا ذِكْرٌ ، كَتَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ ،
 وَتَفَارِقِ التَّسْبِيحِ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ يَخْفَى وَلَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ . وَقِيَاسُهُمْ مُنْتَقِضٌ
 بِتَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ . قَالَ الْقَاضِي : / يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِقَدْرِ آيَةٍ ، لَا طَوِيلَةٍ
 وَلَا قَصِيرَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ :

فصل : والتكبيرات والذكر بينها سنة ، وليس بواجب ، ولا تبطل الصلاة بتركه
 عَمْدًا وَلَا سَهْوًا ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، فَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ ، وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ ، ^(٩) لَمْ
 يَعُدَّ إِلَيْهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ، فَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ بَعْدَ
 الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ ^(٩) ، كَالِاسْتِفْتَاكِحِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى
 التَّكْبِيرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَإِي ثَوْرٍ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُهُ فِي
 مَحَلِّهِ ، فَيَأْتِي بِهِ كَمَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْقِيَامَ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
 فِيهِ ، فَعَلَى هَذَا يَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ وَيُكَبِّرُ ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِرَاءَةَ ، لِأَنَّهُ قَطَعَهَا مُتَعَمِّدًا بِذِكْرِ
 طَوِيلٍ . وَإِنْ كَانَ الْمَنْسِيُّ شَيْئًا يَسِيرًا اخْتَمَلَ أَنْ يَبْنِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ، أَشْبَهَ
 مَا لَوْ قَطَعَهَا بِقَوْلِ آمِينَ . وَاخْتَمَلَ أَنْ يَبْتَدِئَ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ التَّكْبِيرِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَمَحَلُّ
 الْقِرَاءَةِ بَعْدَهُ ، فَيَسْتَأْنِفُهَا ، لِيَأْتِيَ بِهَا بَعْدَهُ . وَإِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، فَاتَى
 بِهِ ، لَمْ يُعِدَّ الْقِرَاءَةَ وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُا وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى رَكَعَ ،
 سَقَطَ وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ فَاتَ الْمَحَلَّ . وَكَذَلِكَ الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ الرُّكُوعَ ، لَمْ
 يُكَبِّرْ فِيهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكَبِّرُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقِيَامِ ، بِدَلِيلِ إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ
 بِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ حَالِ الْقِيَامِ ، فَلَمْ يَأْتِ بِهِ فِي الرُّكُوعِ ، كَالِاسْتِفْتَاكِحِ ،
 وَقِرَاءَةِ السُّورَةِ ، وَالْقُنُوتِ عِنْدَهُ ، وَإِنَّمَا أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ بِإِدْرَاكِهِ ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَ

(٨) وأخرجه البيهقي ، في : باب يأتي بدعاء الاستفتاح عقيب تكبيرة الافتتاح ، من كتاب صلاة العبدین .

السنن الكبرى ٣ / ٢٩١ .

(٩-٩) سقط من : ١ . نقله نظر .

مُعْظَمَهَا ، وَلَمْ يَفْتَهُ إِلَّا الْقِيَامُ ، وَقَدْ حَصَلَ مِنْهُ مَا يُجْزَى فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . فَأَمَّا الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ بَعْدَ تَكْبِيرِهِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُكَبِّرُ ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَحَلَّهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُكَبِّرُ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِنْصَاتِ إِلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ أَنْصَتَ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا كَبَّرَ .

٢١٠/٢ ظ **فصل :** وَإِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ، فَإِنْ كَبَّرَ ثَمَّ شَكَّ هَلْ / نَوَى الْإِحْرَامَ أَوْ لَا ، ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ هُوَ وَمَنْ خَلْفَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النِّيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَسْوَاسًا ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ . وَسَائِرُ الْمَسْأَلَةِ قَدْ سَبَقَ شَرْحُهَا .

٣٠٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا سَلَّمَ حَطَبَ بِهِمُ خُطْبَتَيْنِ ، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِطْرًا حَضَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَبَيَّنَ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ ، وَإِنْ كَانَ أَضْحَى يُرَغِّبُهُمْ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَبَيَّنَ لَهُمْ مَا يُضْحَى بِهِ)

وَجُمَلَتُهُ أَنَّ خُطْبَتَيِ الْعِيدَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا عَنْ بَنِي أُمَيَّةَ . وَرَوَى عَنْ عَثْمَانَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمَا فَعَلَاهُ ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنْهُمَا ، وَلَا يُعْتَدُ بِخِلَافِ بَنِي أُمَيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُمْ ، وَمُخَالَفٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ فِعْلُهُمْ ، وَعَدَّ بِدْعَةً وَمُخَالَفًا لِلْسُّنَّةِ ، فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ ، وَرَوَى طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ قَالَ : قَدَّمَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٠٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . الْمُجْتَبَى ٣ / ١٤٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٤٠٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ١٢ ، ٣٨ ، ٧١ .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٥٣ .

مَرَوَانُ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : خَالَفَتِ السُّنَّةُ ، كَانَتْ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ . فَقَالَ : تُرِكَ ذَاكَ يَا أَبَا فَلَانٍ . فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ ، فَقَالَ : أَمَّا هَذَا الْمُتَكَلِّمُ فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُنْكِرْهُ بِيَدِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكِرْهُ بِلِسَانِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكِرْهُ بِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقٍ . ^(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ^(٤) ، وَلَفْظُهُ : « فَلْيُغَيِّرْهُ » ^(٣) . فَعَلَى هَذَا مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَخْطُبْ ؛ لِأَنَّهُ خَطَبَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْخُطْبَةِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ خَطَبَ فِي الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ صِفَةَ الْخُطْبَتَيْنِ كَصِفَةِ خُطْبَتَيْ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَفْتَحُ الْأُولَى بِتَسْمِيَةِ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ مُتَوَالِيَةٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَإِنْ أَدْخَلَ بَيْنَهُمَا تَهْلِيلًا أَوْ ذِكْرًا فَحَسَنٌ . وَقَالَ سَعِيدٌ / : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، قَالَ : يُكَبِّرُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَ تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، ثُمَّ يَخْطُبُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثِرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوْسَاطِ خُطْبَتِهِ . وَرَوَى سَعْدُ مُوَدَّنُ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ بَيْنَ أَوْسَاطِ الْخُطْبَةِ ، يُكْثِرُ التَّكْبِيرَ فِي خُطْبَتَيْ الْعِيدَيْنِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٥) ، فَإِذَا كَبَّرَ فِي أَثْنَاءِ

٢١١/٢ و

(٣-٢) سقط من : الأصل .

(٤) في : باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٦٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الخطبة يوم العيد ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الأمر والنهي ، من كتاب الملاحم . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٢ / ٤٣٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى ٩ / ١٨ ، ١٩ . والنسائي ، في : باب تفاضل أهل الإيمان ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٨ / ٩٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٣٣٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠ ، ٢٠ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٢ .

(٥) في : باب ما جاء في الخطبة في العيد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٩ .

الخطبة كبر الناس بتكبيره . وقد روى عن أبي موسى أنه كان يكبر يوم العيد على المنبر اثنتين وأربعين تكبيرة ، ويجلس بين الخطبتين ؛ لما روى ابن ماجه^(٦) ، بإسناده ، عن جابر ، قال : خرج رسول الله ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فخطب قائماً ، ثم قعد قعدة ، ثم قام . ويجلس عقيب صعوده المنبر . وقيل : لا يجلس عقيب صعوده ؛ لأن الجلوس في الجمعة للأذان ، ولا أذان هاهنا . فإن كان في^(٧) الفطر أمرهم بصدقة الفطر ، وبين لهم وجوبها ، وثوابها ، وقدر المخرج ، وجنسه ، وعلى من تجب ، والوقت الذي يخرج فيه . وفي الأضحى يذكر الأضحى ، وفضلها ، وأنها سنة مؤكدة ، وما يجزئ فيها ، ووقت ذبحها ، والعيوب التي تمنع منها ، وكيفية تفرقتها ، وما يقوله عند ذبحها ؛ لما روى عن أبي سعيد قال : كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ، فأول ما يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم ، وإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه ، أو يأمر بشيء أمر به ، ثم ينصرف . رواه البخاري ، وروى مسلم نحوه^(٨) . وعن جابر ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة ، ثم قام متوكئاً على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته ، ووعظ الناس فذكرهم ، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن . متفق عليه^(٩) .

(٦) في : باب ما جاء في الخطبة في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٩ .

(٧) سقط من : ١ ، م .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦١ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، من كتاب العيدين . صحيح البخاري ٢ / ٢٣ . ومسلم ، في : أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب قيام الإمام في الخطبة متوكئاً على إنسان ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٢ . والدارمي ، في : باب الحث على الصدقة يوم العيد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٨ .

وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ / أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ شَاةٌ لَحْمٍ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ النَّسْلِ فِي شَيْءٍ » ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَائِهَا أُخْرَى ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَقَدْ أَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ » (١٠) .

فصل : وَالْخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ ، لَا يَجِبُ حُضُورُهَا وَلَا اسْتِمَاعُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ السَّائِبِ قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قَالَ : « إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١) ، وَقَالَ : هُوَ مُرْسَلٌ . وَإِنَّمَا أُخْرِتْ عَنِ الصَّلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ جُعِلَتْ فِي وَقْتٍ يَتِمَكَّنُ مَنْ أَرَادَ تَرْكَهَا مِنْ تَرْكِهَا ، بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ . وَالِاسْتِمَاعُ لَهَا أَفْضَلُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُمَا كَرِهَا الْكَلَامَ يَوْمَ الْعِيدِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ (١٢) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : يَخْطُبُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْعِيدِ قَدَرًا مَا يَرْجِعُ النَّسَاءُ إِلَى بُيُوتِهِنَّ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ الْجُلُوسُ لِاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ ، لَعَلَّا

(١٠) لم يرو عن جابر بهذا اللفظ ، وأخرج له مسلم ما في معناه ، في : باب سن الأضحية ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٥ . انظر : نصب الراية للزيلعي ٤ / ٢١١ ، ٢١٢ .

وهذا اللفظ أخرجه - عن البراء بن عازب - كل من : البخاري ، في : باب التبكير إلى العيد ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب سنة الأضحية ، وباب قول النبي ﷺ لأبي بريدة ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ إلخ ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢ / ٢٤ ، ٢٦ ، ٧ / ١٢٨ ، ١٣١ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٢ . والنسائي ، في : باب الخطبة يوم العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الأضحية قبل الإمام ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٣ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٧ / ١٩٦ . وأخرجه - عن أنس - الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٣ ، ١١٧ .

(١١) أخرجه النسائي ، في : باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٠ . وأبو داود ، في : باب الجلوس للخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٣ . (١٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الكلام يوم العيد والإمام يخطب ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / ١٧١ .

يَحْتَظِنُ بِالرِّجَالِ . وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَوْعِظَتِهِ النِّسَاءَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ خُطْبَتِهِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُنَّ لَمْ يَنْصَرِفْنَ قَبْلَ فَرَاغِهِ ، وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى ، فَخَطَبَ قَائِمًا ، ثُمَّ قَعَدَ ، ثُمَّ قَامَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٣) .

وَلَأَنَّهَا خُطْبَةٌ عِيدٍ ، فَأَشْبَهَتْ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ . وَإِنْ خَطَبَ قَاعِدًا فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ صَلَاةَ النَّافِلَةِ . وَإِنْ خَطَبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَحَسَنٌ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمِيلَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خَطَبَ عَلَى دَائِيَّتِهِ ، وَرَأَيْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَرَأَيْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ ^(١٤) .

٣٠٩ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يَتَّقُلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ^(١) ، وَلَا بَعْدَهَا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ / التَّقْلُّ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي مَوْضِعِ الصَّلَاةِ ، سِوَاءٍ كَانَ فِي الْمُصَلِّي أَوْ الْمَسْجِدِ . وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَبُرَيْدَةَ ، وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، وَجَابِرٍ ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَقَالَ بِهِ شُرَيْحٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ ^(٢) ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالضَّحَّاكُ ، وَالْقَاسِمُ ، وَسَالِمٌ ، وَمَعْمَرٌ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَمَسْرُوقٌ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ عُلَمَائِنَا يَذْكُرُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ هَذِهِ

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

(١٤) أخرجه البيهقي ، في : باب من أباح أن يخطب على منبر أو على راحلة ، من كتاب العيدين . السنن الكبرى ٣ / ٢٩٨ .

(١) في م : « العيدين » .

(٢) كذا في النسخ ، وعبد الله بن المغفل في الصحابة ، ولعل الصواب « بن معقل » ، وهو المزني ، ويناسب ذكره في التابعين أو تابعيهم .

الأُمَّة كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا . يَعْنِي صَلَاةَ الْعِيدِ . وَقَالَ : مَا صَلَّي قَبْلَ الْعِيدِ بَدْرِي . وَنَهَى عَنْهُ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ . وَرَوَى أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْعِيدِ ، فَقَالَ : مَا كَانَ هَذَا يُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ لَا يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا ، وَيَتَطَوَّعُونَ بَعْدَهَا . وَهَذَا قَوْلُ عَلْقَمَةَ ، وَالْأَسْوَدَ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالشَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَتَطَوَّعُ فِي الْمُصَلَّى قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا . وَلَهُ فِي الْمَسْجِدِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يَتَطَوَّعُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ »^(٤) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ لِلْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّشَاغُلُ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ ، لِأَنَّهُ وَقْتُ لَمْ يَنْتَهَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ نَحْوَهُ^(٦) . وَلَأَنَّهُ

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة قبل خروج الإمام وبعد الخطبة ، من كتاب العيدين . المصنف ٢٧٧ ، ٢٧٦ / ٣ .

(٤) تقدم تخريجه في : ١١٩ / ٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الخطبة بعد العيد ، وباب الصلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب العيدين ، وفي : باب التحريض على الصدقة والشفاعة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ٢٣ ، ٣٠ ، ١٤٠ . ومسلم ، في : باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلي ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢ / ٦٠٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد صلاة العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٨ . والنسائي ، في : باب الصلاة قبل العيدين وبعدها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٥٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٠ . والدارمي ، في : باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٤٠ ، ٣٥٥ .

(٦) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٧ .

إجماع كما^(٧) ذكرناه عن الزهري وغيره ، ونهى أصحاب رسول الله ﷺ عنه ،
وروا الحديث وعملوا به ، ولأنه وقت نهى الإمام عن التنفل فيه ، فكرة للمؤمن ،
ظ ٢١٢/٢ كسائر أوقات النهي ، وكما قبل الصلاة عند أبي حنيفة / ، وكما لو كان في المصلي
عند مالك . قال الأثرم : قلت لأحمد : قال سليمان بن حرب : إنما ترك النبي
ﷺ التطوع لأنه كان إماماً . قال أحمد : فالذين رَوَوْا هذا عن النبي ﷺ لم
يتطوعوا . ثم قال : ابن عمر ، وابن عباس ، هما راوياه ، وأخذاه به . يُشِيرُ والله
أعلم إلى أن عمل راوي الحديث به تفسير له ، وتفسيره يُقدّم على تفسير غيره . ولو
كانت الكراهة للإمام كيلاً يشتغل عن الصلاة ، لاخصت بما قبل الصلاة ، إذ لم
يبق بعدها ما يشتغل به ، ولأنه تنفل في المصلي وقت صلاة العيد فكرة ، كالذي
سلموه ، وقياسهم مُنتَقِضٌ للإمام ، وقد روى عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن
جدّه ، أن النبي ﷺ كان يُكَبِّرُ في صلاة العيد سبعاً وخمسةً ، ويقول : « لَا صَلَاةَ
قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا »^(٨) . حكى ابن عَقِيل أن الإمام ابن بطّة رواه بإسناده .

فصل : قيل لأحمد : فإن كان رجلٌ يُصَلِّي صلاةً في ذلك الوقت ؟ قال :
أخاف أن يقتدى به بعض من يراه . يعني لا يُصَلِّي . قال ابن عَقِيل : وكره أحمد
أن يتعمد لقضاء صلاة ، وقال : أخاف أن يقتدوا به .

فصل : وإنما يُكره التنفل في موضع الصلاة ، فأما في غيره فلا بأس به ،
وكذلك لو خرج منه ، ثم عاد إليه بعد الصلاة ، فلا بأس بالتطوع فيه . قال عَبْدُ
الله بن أحمد : سمعتُ أبا يقول : روى ابن عباس أن النبي ﷺ لم يُصَلِّ قبلها ولا

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) أخرجه ابن ماجه بلفظ ، أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها في عيد . في : باب ما جاء في الصلاة قبل
صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤١٠ .

بعدها^(٩) . ورأيتُه يُصَلِّي بعدها رَكَعَاتٍ فِي الْبَيْتِ ، وَرُبَّمَا صَلَّاهَا فِي الطَّرِيقِ ، يَدْخُلُ بَعْضَ الْمَسَاجِدِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ صَلَاةِ^(١٠) الْعِيدِ شَيْئًا ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١١) . وَلَئِنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي مَوْضِعِ الصَّلَاةِ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ، وَلاَشْتِعَالِهِ بِالصَّلَاةِ وَانْتِظَارِهَا ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ .

٣١٠ - مسألة / ؛ قال : (وَإِذَا غَدَا مِنْ طَرِيقٍ رَجَعَ مِنْ غَيْرِهِ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ الرَّجُوعَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي غَدَا مِنْهَا سُنَّةٌ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ^(١٢) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا قَصْدًا لِسُلُوكِ الْإِبْعَدِ فِي الذَّهَابِ لِيَكْثُرَ ثَوَابُهُ وَخُطُوبَاتُهُ إِلَى الصَّلَاةِ . وَيَعُودُ فِي الْأَقْرَبِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَنْزِلِهِ . وَقِيلَ : كَانَ يُحِبُّ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ . وَقِيلَ : كَانَ يُحِبُّ الْمُسَاوَاةَ بَيْنِ أَهْلِ^(١٣) الطَّرِيقَيْنِ فِي التَّبَرُّكِ بِمُرُورِهِ بِهِمْ ، وَسُرُورِهِمْ بِرُؤْيَيْهِ ، وَيَتَّقِعُونَ بِمَسْأَلَتِهِ . وَقِيلَ : لِتَحْصُلِ الصَّدَقَةُ مِمَّنْ صَحَبَهُ عَلَى أَهْلِ الطَّرِيقَيْنِ مِنَ الْفُقَرَاءِ . وَقِيلَ : لِتَبَرُّكِ الطَّرِيقَيْنِ بِوَطْئِهِ عَلَيْهِمَا . وَفِي الْجُمْلَةِ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ ؛ لِاحْتِمَالِ بَقَاءِ الْمَعْنَى الَّتِي فَعَلَهُ

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

(١٠) سقط من : ١ ، م .

(١١) في : باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٠ / ١ .

(١٢) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريق ورجوعه من آخر ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣ / ١١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخروج يوم العيد ... إلخ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٢ / ١ . والدارمی ، في : باب الرجوع من المصلی من غير الطريق الذي خرج منه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ٣٧٨ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٨ / ٢ . (٢) سقط من : الأصل .

من أجله ، ولأنه قد يفعل الشيء لمعنى ويبقى في حق غيره سنة ، مع زوال المعنى ، كالرمل والاضطباع في طواف القدوم ، فعله هو وأصحابه لإظهار الجلد للكفار ، وبقي سنة بعد زوالهم^(٣) . ولهذا روى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه قال : فيم الرمّلان الآن ، ولم تبيد منا كبتنا وقد نفى الله المشركين ؟ ثم قال مع ذلك : لا ندع شيئا فعلناه مع رسول الله ﷺ^(٤) .

٣١١ - مسألة ؛ قال : (ومن فائتته صلاة العيد صلى أربع ركعات ، كصلاة التطوع ، وإن أحب فصل بسلام بين كل ركعتين) .

وجمّلته أن من فائتته صلاة العيد فلا قضاء عليه ؛ لأنها فرض كفاية ، وقد^(١) قام بها من حصلت الكفاية به ، فإن أحب قضاءها فهو مخير ، إن شاء صلاها أربعاً ، إمّا بسلام واحد وإمّا بسلامين ، وروى هذا عن ابن مسعود ، وهو قول الثوري ؛ وذلك لما روى عن^(٢) عبد الله بن مسعود ، أنه قال : من فائتته العيد فليصل أربعاً ، ومن فائتته الجمعة فليصل أربعاً . وروى عن علي ، رضي الله عنه ، أنه قال : إن أمرت / رجلاً أن يصلي بضعة الناس ، أمرته أن يصلي أربعاً . رواهما سعيد^(٣) . قال أحمد ، رحمه الله : يقوى ذلك حديث علي ، أنه أمر رجلاً يصلي بضعة الناس أربعاً ، ولا يخطب^(٤) . ولأنه قضاء صلاة عيد ، فكان أربعاً كصلاة

بسمع ذكر
الأنبياء
٢١٣/٢ ط

(٣) سيأتي تخرج ما ورد في الاضطباع والرمل في كتاب الحج . في مسألتى ٦١١ ، ٦١٢ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٥ .

(١) سقطت « قد » من : م .

(٢) سقط من : ١ ، م .

(٣) الأول أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من صلاها غير متوضئ ومن فاتته العیدان ، من كتاب العیدین . المصنف ٣ / ٣٠٠ .

والثاني تقدم في صفحة ٢٦٠ .

(٤) انظر أيضا مواضع التخرج في صفحة ٢٦٠ .

الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ كَصَلَاةِ التَّطَوُّعِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَطَوُّعٌ . وَإِنْ شَاءَ صَلَّاهَا عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِتَكْبِيرٍ . نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ^(٥) ، وَاخْتَارَهُ الْجُوزْجَانِيُّ . وَهَذَا قَوْلُ النَّحْضِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْبَصْرَةِ جَمَعَ أَهْلَهُ وَمَوَالِيَهُ ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عُثْبَةَ مَوْلَاهُ فَيُصَلِّي^(٦) بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ، يُكَبِّرُ فِيهِمَا^(٧) . وَلِأَنَّهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ ، فَكَانَ عَلَى صِفَتِهَا ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ صَلَّاهَا وَحْدَهُ ، وَإِنْ شَاءَ فِي جَمَاعَةٍ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : أَيْنَ يُصَلِّي ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ مَضَى إِلَى الْمُصَلَّى ، وَإِنْ شَاءَ حَيْثُ شَاءَ .

فصل : وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي التَّشْهِيدِ جَلَسَ مَعَهُ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، يَأْتِي فِيهِمَا بِالتَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ الَّتِي لَيْسَتْ مُبْدَلَةً مِنْ أَرْبَعٍ ، فَقَضَاهَا عَلَى صِفَتِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الْخُطْبَةِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا صَلُّيَتْ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ الَّتِي يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهَا ، فَفِي خُطْبَةِ الْعِيدِ أَوْلَى ، وَلَا يَكُونُ حُكْمُهُ فِي تَرْكِ التَّحِيَّةِ حُكْمَ مَنْ أَدْرَكَ الْعِيدَ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجْلِسُ فَيَسْتَمِعُ الْخُطْبَةَ ، وَلَا يُصَلِّي ؛ لَعَلَّا يَشْتَغَلَ بِالصَّلَاةِ عَنْ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ . وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَبْطُلُ بِالْدَّخْلِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الدَّخْلَ بِالرُّكُوعِ ، مَعَ أَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ آكَدُ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ ، فَإِنَّهُ يَجْلِسُ فَيَسْتَمِعُ ، ثُمَّ إِنْ أَحَبَّ قَضَى صَلَاةَ الْعِيدِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

(٥) فِي ١ ، م : « سَعْد » .

وَهُوَ الشَّالَنْجِيُّ ، تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ١ / ٣٧ .

(٦) فِي م : « فَصَلَّى » .

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ تَفَوُّتَهُ الصَّلَاةَ فِي الْعِيدِ كَمْ يُصَلِّي ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَوَاتِ . الْمُصَنَّفُ

٢ / ١٨٣ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ سَنَةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ كَانُوا ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . السَّنَنِ

الْكَبْرِى ٣ / ٣٠٥ .

فصل : إذا لم يَعْلَمْ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، خَرَجَ مِنَ الْعِدِّ ، فَصَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ . وهذا قول / الأوزاعي ، والثوري ، وإسحاق ، وابن المنذر . وصَوَّبَهُ ٢١٤/٢
الْحَطَّابِيُّ . وَحَكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا لَا تُقْضَى . وقال الشَّافِعِيُّ : إِنْ عَلِمَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمْ يُصَلِّ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ شَرَعَ لَهَا الْاجْتِمَاعُ وَالْخُطْبَةُ ، فَلَا تُقْضَى بَعْدَ فَوَاتِ وَقْتِهَا ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا يُصَلِّيهَا إِذَا عَلِمَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ الْعِيدَ هُوَ الْعِدُّ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطُرُونَ ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحُونَ ، وَعَرَفْتَكُمْ يَوْمَ تُعْرَفُونَ » (٨) .
وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُمَيْرٍ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا . فَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَعْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩) . قَالَ الْحَطَّابِيُّ (١٠) : سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى ، وَحَدِيثُ أَبِي عُمَيْرٍ صَحِيحٌ ، فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَاجِبٌ . وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ مُؤَقَّتَةٌ ، فَلَا تَسْقُطُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ ، كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَى الْجُمُعَةِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُولٌ بِهَا عَنِ الظُّهْرِ بِشَرَائِطَ مِنْهَا الْوَقْتُ ، فَإِذَا فَاتَ وَاحِدٌ مِنْهَا رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ .

فصل : فَأَمَّا الْوَاحِدُ إِذَا فَاتَتْهُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَأَحَبُّ قَضَائِهَا ، قَضَائُهَا

(٨) أخرجه بدون ذكر « وعرفتكم يوم تعرفون » كل من : أبي داود ، في : باب إذا أخطأ القوم الهلال ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٤٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء الصوم يوم تصومون ... إلخ ، من أبواب الصوم . عارضة الأخوذي ٣ / ٢١٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهرى العيد ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣١ .

(٩) في : باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٦٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الخروج إلى العيدين من الغد ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣ / ١٤٦ ، ١٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٥٧ ، ٥٨ .

(١٠) في معالم السنن ١ / ٢٥٢ .

متى أَحَبَّ . وقال ابن عَقِيل : لا يَقْضِيهَا إِلَّا مِنَ الْعِدِّ ، قِيَاسًا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ تَطَوُّعٌ ، فَمَتَى ^(١١) أَحَبَّ أَتَى بِهِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ ، لِأَنَّ النَّاسَ تَفَرَّقُوا يَوْمَئِذٍ عَلَى أَنَّ الْعِيدَ فِي الْعِدِّ ، فَلَا يَجْتَمِعُونَ إِلَّا مِنَ الْعِدِّ ، وَلَا كَذَلِكَ هَاهُنَا ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ ، وَلِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ هِيَ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ ، الَّتِي يُعْتَبَرُ لَهَا شُرُوطُ الْعِيدِ وَمَكَانُهُ وَصِفَةُ صَلَاتِهِ ، فَاعْتَبِرْ لَهَا الْوَقْتُ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ الْاسْتِيطَانُ لِوُجُوبِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّهَا فِي سَفَرِهِ . وَلَا خُلْفَاؤُهُ ، وَكَذَلِكَ الْعَدَدُ الْمُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْجُمُعَةَ . وَفِي إِذْنِ الْإِمَامِ رَوَاتَانِ : ^(١٢) أَصَحُّهُمَا ، / لَيْسَ ^(١٢) بِشَرْطٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِصِحَّتِهَا ، لِأَنَّهَا تَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ فِي الْقَضَاءِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي ذَلِكَ كُلُّهُ رَوَاتَانِ . وَقَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ أَحْمَدَ يَقْتَضِي رَوَاتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا يُقَامُ الْعِيدُ إِلَّا حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ إِلَّا فِي مِصْرَ ، لِقَوْلِهِ : لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ ^(١٣) . وَالثَّانِيَةُ ، يُصَلِّيُهَا الْمُتَفَرِّدُ وَالْمُسَافِرُ ، وَالْعَبْدُ وَالنِّسَاءُ ، عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْاسْتِيطَانُ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْطِهَا الْجَمَاعَةُ ، كَالنَّوَافِلِ ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ مَرَّةً ، ثُمَّ أَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا ، لَمْ يَخْطُبُوا وَصَلُّوا بِغَيْرِ خُطْبَةٍ ، كَيْلَا يُؤَدَّى إِلَى تَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ ، وَالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى مَا قِيلَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٣١٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَيَتَدَيُّ التَّكْبِيرَ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، فِي أَنَّ التَّكْبِيرَ مَشْرُوعٌ فِي عِيدِ النَّحْرِ ،

(١١) فِي ١ ، م : « فَمَنْ » .

(١٢-١٢) فِي الْأَصْلِ : « إِحْدَاهُمَا لَيْسَتْ » .

(١٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ فِي الْقُرَى الصَّغَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . الْمُصَنَّفُ

٣٠١ / ٣

واختَلَفُوا فِي مُدَّتِهِ ، فَذَهَبَ إِمَامُنَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى أَنَّهُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَأَبُو يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ^(١) . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَلْقَمَةُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾^(٢) وَهِيَ الْعَشِيرُ ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُكَبِّرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٣) ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ تَبَعَ لِلْحَاجِّ ، وَالْحَاجُّ يَقْطَعُونَ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ، وَيُكَبِّرُونَ مَعَ الرَّمْيِ ، وَإِنَّمَا يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأَوَّلُ صَلَاةٍ بَعْدَ ذَلِكَ الظُّهْرُ ، وَآخِرُ صَلَاةٍ يُصَلُّونَ بِمَنْىَ الْفَجْرِ مِنْ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ / التَّشْرِيقِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَأَقْبَلَ عَلَيْنَا ، فَقَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ » . وَمَدَّ التَّكْبِيرَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرُقٍ^(٤) ، وَفِي بَعْضِهَا : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ^(٥) » وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَيْرٍ^(٦)

و ٢١٥/٢

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ التَّكْبِيرِ مِنْ أَيِّ يَوْمٍ هُوَ إِلَى أَيِّ سَاعَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَوَاتِ . الْمُصَنَّفِ ١٦٦ / ٢ .

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ ٢٨ .

(٣) أَخْرَجَ خَيْرُ ابْنِ عُمَرَ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ يَكْبِرُ فِي الْأَضْحَى ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدِينَ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣ / ٣١٣ .

(٤) فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْعِيدِينَ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٥٠ .

(٥) فِي الزِّيَادَةِ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » .

(٦) فِي ١ ، م : « مُحَمَّدٌ » وَهُوَ أَبُو يَحْيَى عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَكَانَ ثِقَةً ، =

ابن سَعِيدٍ ، أن عبدَ الله كان يُكَبِّرُ من صلاةِ العَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ من (٧) يَوْمِ النَّحْرِ ، فَأَتَانَا (٨) عَلَى بَعْدِهِ فَكَبَّرَ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إلى صَلَاةِ العَصْرِ من آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، واللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ واللهُ الْحَمْدُ (٩) .
 قِيلَ لِأَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللهُ : بِأَيِّ حَدِيثٍ تَذْهَبُ ، إلى أَنَّ التَّكْبِيرَ من صَلَاةِ الفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إلى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؟ قَالَ : بِالْإِجْمَاعِ (١٠) ، عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وَلَأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (١١) . وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، فَيَتَعَيَّنُ (١٢) الذِّكْرُ فِي جَمِيعِهَا . وَلأنَّهَا أَيَّامٌ يُرْمَى فِيهَا ، فَكَانَ التَّكْبِيرُ فِيهَا كَيَوْمِ النَّحْرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾ (١٣) . فَالْمُرَادُ بِهِ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى عَلَى الْهَدَايَا وَالْأَضَاحِي . وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْأَنْعَامِ فِي جَمِيعِ الْعَشْرِ ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا بِهِ فِي كُلِّ الْعَشْرِ وَلَا فِي أَكْثَرِهِ ، وَإِنْ صَحَّ قَوْلُهُمْ فَقَدْ أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِالذِّكْرِ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ، وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، فَيُفْعَلُ بِهِ أَيْضًا . وَأَمَّا الْمُحْرِمُونَ فَإِنَّهُمْ يُكَبِّرُونَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لَمَّا ذَكَرُوهُ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَشْغُولِينَ قَبْلَ ذَلِكَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَغَيْرِهِمْ يَتَدَيُّ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ فِي حَقِّهِمْ مِنْ وَجُودِ

= توفي سنة سبع ومائة . تهذيب التهذيب ٨ / ١٤٦ .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) في الأصل : « فَأَيَّ » .

(٩) أخرج خبر على وابن مسعود ابن أبي شيبة ، في : باب كيف يكبر يوم عرفة ، من كتاب الصلوات .

المصنف ٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(١٠) في م : « الإجماع » .

(١١) سورة البقرة ٢٠٣ .

(١٢) في ١ ، م : « فتعين » .

(١٣) سورة الحج ٢٨ .

المُقْتَضَى . وقولهم : إِنَّ النَّاسَ تَبَعٌ لَّهُمْ فِي هَذَا . دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، فَلَا تُسْمَعُ .

فصل : وصِفَةُ التَّكْبِيرِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . وهذا قولُ عمرَ ، وعليٍّ ، وابنِ مسعودٍ . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةً ، وإسحاقُ ، وابنُ المُبَارَكِ ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ : عَلَى مَا هَدَانَا . لِقَوْلِهِ : ﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ ^(١٤) . وقال مالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، يقول : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ^(١٥) ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ جَابِرًا صَلَّى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . وهذا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا ، وَلِأَنَّ التَّكْبِيرَ شِعَارُ الْعِيدِ ، فَكَانَ وَثَرًا ، كَتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ . وَلَنَا ، خَبَرُ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١٦) ، وَهُوَ نَصٌّ فِي كَيْفِيَّةِ التَّكْبِيرِ ، وَأَنَّهُ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ ، وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَقَوْلُ جَابِرٍ لَا يُسْمَعُ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى قَوْلِ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا ، فَكَيْفَ قَدَّمُوهُ عَلَى قَوْلِ جَمِيعِهِمْ ؟ وَلِأَنَّهُ تَكْبِيرٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ ، فَكَانَ شَفْعًا ، كَتَكْبِيرِ ^(١٧) الْأَذَانِ . وقولهم : إِنَّ جَابِرًا لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا . فاسِدٌ ؛ لَوُجُوهُ : أَحَدُهَا ، أَنَّهُ قَدْ رَوَى خِلَافَ قَوْلِهِ ، فَكَيْفَ يَتْرُكُ مَا صَرَّحَ بِهِ لِاحْتِمَالِ وُجُودِ ضِدِّهِ ؟ الثَّانِي ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ تَوْقِيفًا ، كَانَ قَوْلُ مَنْ خَالَفَهُ تَوْقِيفًا ، فَكَيْفَ قَدَّمُوا الضَّعِيفَ عَلَى مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ ، مَعَ إِمَامَةٍ مَنْ خَالَفَهُ وَفَضَّلَهُمْ فِي الْعِلْمِ عَلَيْهِ ، وَكَثَرَتِهِمْ ؟ الثَّلَاثُ ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُمْ ، فَإِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّوْقِيفِ عِنْدَهُمْ . الرَّابِعُ ، أَنَّهُ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى التَّوْقِيفِ مَا خَالَفَ الْأَصُولَ ، وَذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُخَالِفُ الْأَصْلَ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ وَثَرًا .

(١٤) سورة الحج ٣٧ .

(١٥) فِي الزِّيَادَةِ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » .

(١٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٨ .

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « كَتَكْبِيرَاتِ » .

٣١٣ - مسألة ؛ قال : (ثم لا يزال يُكَبَّرُ فِي ^(١) دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ ، وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يُكَبَّرُ لِصَلَاةِ الْفَرَضِ ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ ، حَتَّى يُكَبَّرَ لِصَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، ثُمَّ يَقْطَعُ)

المَشْرُوعُ عِنْدَ إِمَامِنَا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، التَّكْبِيرُ عَقِيبَ الْفَرَائِضِ فِي الْجَمَاعَاتِ ، فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ . قَالَ الْأَثَرُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : أَذْهَبُ إِلَى فِعْلِ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُكَبَّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ ؟ قَالَ أَحْمَدُ : نَعَمْ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُكَبَّرُ عَقِيبَ النَّوَافِلِ ، وَيُكَبَّرُ عَقِيبَ الْفَرَائِضِ / كُلِّهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُكَبَّرُ عَقِيبَ كُلِّ صَلَاةٍ ، فَرِيضَةً كَانَتْ ، أَوْ نَافِلَةً ، مُنْفَرِدًا صَلَّاهَا ، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْعُولَةٌ ، فَيُكَبَّرُ عَقِيبَهَا ، كَالْفَرَضِ فِي جَمَاعَةٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَفِعْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَلَمْ يُعْرَفْ لهما مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلِأَنَّهُ ذِكْرٌ مُخْتَصٌّ بِوَقْتِ الْعِيدِ . فَاخْتَصَّ بِالْجَمَاعَةِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ لِلْفَرَائِضِ مَشْرُوعِيَّتُهُ لِلنَّوَافِلِ ، كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يُكَبَّرُ لِلْفَرَضِ ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مُسْتَحَبٌّ لِلْمَسْبُوقِ ، فَاسْتَحَبَّ لِلْمُنْفَرِدِ ، كَالسَّلَامِ .

٢١٦/٢ و

فصل : وَالْمُسَافِرُونَ كَالْمُقِيمِينَ ، فِيمَا ذَكَّرْنَا ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ يُكَبَّرْنَ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَفِي تَكْبِيرِهِنَّ فِي الْإِنْفِرَادِ رِوَايَتَانِ كَالرِّجَالِ . قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ ، قَالَ سُفْيَانُ : لَا يُكَبَّرُ النِّسَاءُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ إِلَّا فِي جَمَاعَةٍ . قَالَ : أَحْسَنَ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ^(٢) : كَانَ ^(٣) النِّسَاءُ يُكَبَّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) سقط من : ا ، م .

(٢) في : باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢ / ٢٥ . وقال ابن حجر : وصله ابن أبى الدنيا في كتاب العيدين . انظر : فتح البارى ٢ / ٤٦٢ .

(٣) في الأصل : « كن » .

ليالى التشريق مع الرجال في المسجد . وينبغي لهن أن يخفضن أصواتهن ، حتى لا يسمعن الرجال . وعن أحمد رواية أخرى ، أنهن لا يكبرن ؛ لأن التكبير ذكر يُشرع فيه رفع الصوت ، فلم يُشرع في حقهن ، كالآذان .

فصل : والمسبوق ببعض الصلاة يكبر إذا فرغ من قضاء ما فاته . نص عليه أحمد . وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال الحسن : يكبر ، ثم يقضى ؛ لأنه ذكر مشروع في آخر الصلاة ، فيأتي^(٤) به المسبوق قبل القضاء ، كالشهادة . وعن مجاهد ، ومكحول : يكبر ، ثم يقضى ، ثم يكبر لذلك^(٥) . ولنا ، أنه ذكر شرع بعد السلام ، فلم يأت به في أثناء الصلاة ، كالسليمة الثانية ، والدعاء بعدها . وإن كان على المصلي سجود سهو بعد السلام سجده ، ثم يكبر^(٦) . وهذا قال الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ولا أعلم فيه مخالفا ، وذلك لأنه سجود مشروع للصلاة ، فكان التكبير بعده ، وبعد تشهده كسجود صلب الصلاة ، وآخر مدة التكبير العصر من آخر أيام التشريق ؛ لما ذكرناه في المسألة التي قبلها .

فصل : وإذا / فاتته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها ، فحكمها حكم المؤداة في التكبير ؛ لأنها صلاة في أيام التشريق . وكذلك إن فاتته من غير أيام التشريق فقضاها فيها كذلك . وإن فاتته من أيام التشريق ، فقضاها في غيرها ، لم يكبر ؛ لأن التكبير مقيّد بالوقت ، فلم يفعل في غيره ، كالتلبية .

فصل : ويكبر مستقبل القبلة . حكاه أحمد عن إبراهيم^(٧) . قال أبو بكر :

(٤) في الأصل : « فأتى » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل تفوته الركعة أيام التشريق كيف يصنع ، من كتاب الصلوات .

المصنف ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٦) في الأصل : « كبر » .

(٧) في الأصل زيادة : « قال إبراهيم خطأ » .

وعليه العمل . وذلك لأنه ذكرٌ مُختَصٌّ بالصلاة ، أشبه الأذان والإقامة . ويَحْتَمِلُ أن يُكَبَّرَ كَيْفَمَا شَاءَ ، لما رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ » ^(٨) . وَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لَمْ يُكَبَّرْ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لَأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالصَّلَاةِ مِنْ بَعْدِهَا ، فَأَشْبَهَ سُجُودَ السَّهْوِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَبَّرَ ؛ لَأَنَّهُ ذِكْرٌ ، فَاسْتَحَبَّ وَإِنْ خَرَجَ وَبَعْدَ ، كَالدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ بَعْدَهَا . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي الْمَسْجِدِ عَادَ إِلَى مَكَانِهِ ، فَجَلَسَ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَكَبَّرَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُكَبَّرُ مَا شِئَا . وَهَذَا أَقْيَسُ ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الذِّكْرِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَإِذَا أَخَذْتَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لَمْ يُكَبَّرْ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ . وَبَالِغُ ابْنِ عَقِيلٍ ، فَقَالَ : إِنْ تَرَكَهُ حَتَّى تَكَلَّمَ ، لَمْ يُكَبَّرْ . وَالْأَوَّلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّهُ ^(٩) يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ذِكْرٌ مُنْفَرِدٌ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَلَا تُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَّارَةُ ، كَسَائِرِ الذِّكْرِ ، وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الطَّهَّارَةِ إِمَّا بِنَصٍّ أَوْ مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ . وَإِذَا نَسِيَ الْإِمَامُ التَّكْبِيرَ كَبَّرَ الْمَأْمُومُ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ؛ لَأَنَّهُ ذِكْرٌ يَتَّبِعُ الصَّلَاةَ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الذِّكْرِ .

فصل : قال القاضي : ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّهُ يُكَبَّرُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ فِي جَمَاعَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْفَجْرَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُسَنُّ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، أَشْبَهَتْ النَّوَافِلَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ أَخَصُّ بِالْعِيدِ ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِتَكْبِيرِهِ .

فصل : وَيُشْرَعُ التَّكْبِيرُ فِي غَيْرِ أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يُكَبِّرُ بِمَنْى فِي تِلْكَ / الْإَيَّامِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ ، وَعَلَى فَرَّاشِهِ ، وَفِي فُسْطَاطِهِ ، وَمَجْلِسِهِ ، وَمَمَشَاهُ ، ٢١٧/٢ و

(٨) تقدم تخرجه في صفحة ٢٨٨ .

(٩) في ١ ، م : « أَنْ » .

تلك الأيام جميعًا ، وكان يُكَبَّرُ في قُبَّتِهِ بما يَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ ، فَيُكَبِّرُونَ ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنْهُ تَكْبِيرًا^(١٠) . وكذلك يُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ كُلِّهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَذَكُّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(١١) . وَكَأَيْضًا : ﴿ وَذَكُّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ ﴾^(١٢) . وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ الْعَشْرِ ، وَالْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ . قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١٣) : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ ، يُكَبِّرَانِ ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا . وَيُسْتَحَبُّ الْجَهْدُ فِي عَمَلِ الْخَيْرِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ ، مِنَ الذَّكْرِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ » قَالُوا : وَلَا الْجَهْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَلَا الْجَهْدُ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١٤) .

فصل : قال أحمد ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْعِيدِ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ . وَقَالَ حَرْبٌ : سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قَوْلِ النَّاسِ فِي الْعِيدَيْنِ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكُمْ . قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، يَرْوِيهِ أَهْلُ الشَّامِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ . قِيلَ : وَوَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْقَعِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : فَلَا تَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ هَذَا يَوْمَ الْعِيدِ . قَالَ : لَا . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي تَهْنِئَةِ الْعِيدِ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْيَادٍ ، قَالَ : كُنْتُ

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٥ / ٢ .

(١١) سُورَةُ الْحَجِّ ٢٨ .

(١٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٣ .

(١٣) فِي : بَابِ فَضْلِ الْعَمَلِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٤ / ٢ .

(١٤) فِي : بَابِ فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٤ / ٢ ، ٢٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ صِيَامِ الْعَشْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الْعَمَلِ فِي الْعَشْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سنن الدارمي ٢ / ٢٥ .

مع أبى أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانُوا إِذَا رَجَعُوا مِنَ الْعِيدِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ ^(١٥) . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ مِنْذُ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَقَالَ : ^(١٦) لَمْ تَزَلْ نَعْرِفُ ^(١٦) هَذَا بِالْمَدِينَةِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : لَا أُبْتَدَى بِهِ أَحَدًا ، وَإِنْ قَالَه أَحَدٌ رَدَدْتُهُ عَلَيْهِ .

فصل : قال القاضي : وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيفِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْأَمْصَارِ . وَقَالَ الْأَثَرُمُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّعْرِيفِ فِي الْأَمْصَارِ ، يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسَاجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، قَالَ : أَرْجُو / أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ، قَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، عَنْ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : أَوَّلُ مَنْ عَرَّفَ بِالْبَصْرَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَمَرُو بْنُ حُرَيْثٍ ^(١٧) . وَقَالَ : الْحُسَيْنُ ، وَبَكَرٌ ^(١٨) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ ^(١٩) . كَانُوا يَشْهَدُونَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ عَرَفَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ وَذِكْرٌ لِلَّهِ . فَقِيلَ لَهُ : تَفَعَّلَهُ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَمَّا أَنَا فَلَا . وَرَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ حَضَرَ مَعَ النَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ .

(١٥) ذكره ابن الترمكاني في حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٣ / ٣٢٠ .

(١٦-١٦) في ١ ، م : « لم يزل يعرف » .

(١٧) أبو سعيد عمرو بن حريث بن عمرو المخزومي الكوفي الصحابي ، توفي سنة خمس وثمانين . أسد الغابة ٤ / ٢١٣ .

(١٨) لعله بكر بن عبد الله بن عمرو المزني البصري . تقدمت ترجمته في صفحة ٢٠٠ .

(١٩) محمد بن واسع الأزدي ، عابد البصرة ، أخذ عن أنس ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين ومائة . العبر ١ / ١٥٧ .